



سلسلة مؤلفات علماء القرآن والقراءات (١)
سلسلة مؤلفات شيخ المقارئ المصرية العلامة علي محمد الضباع (٣)



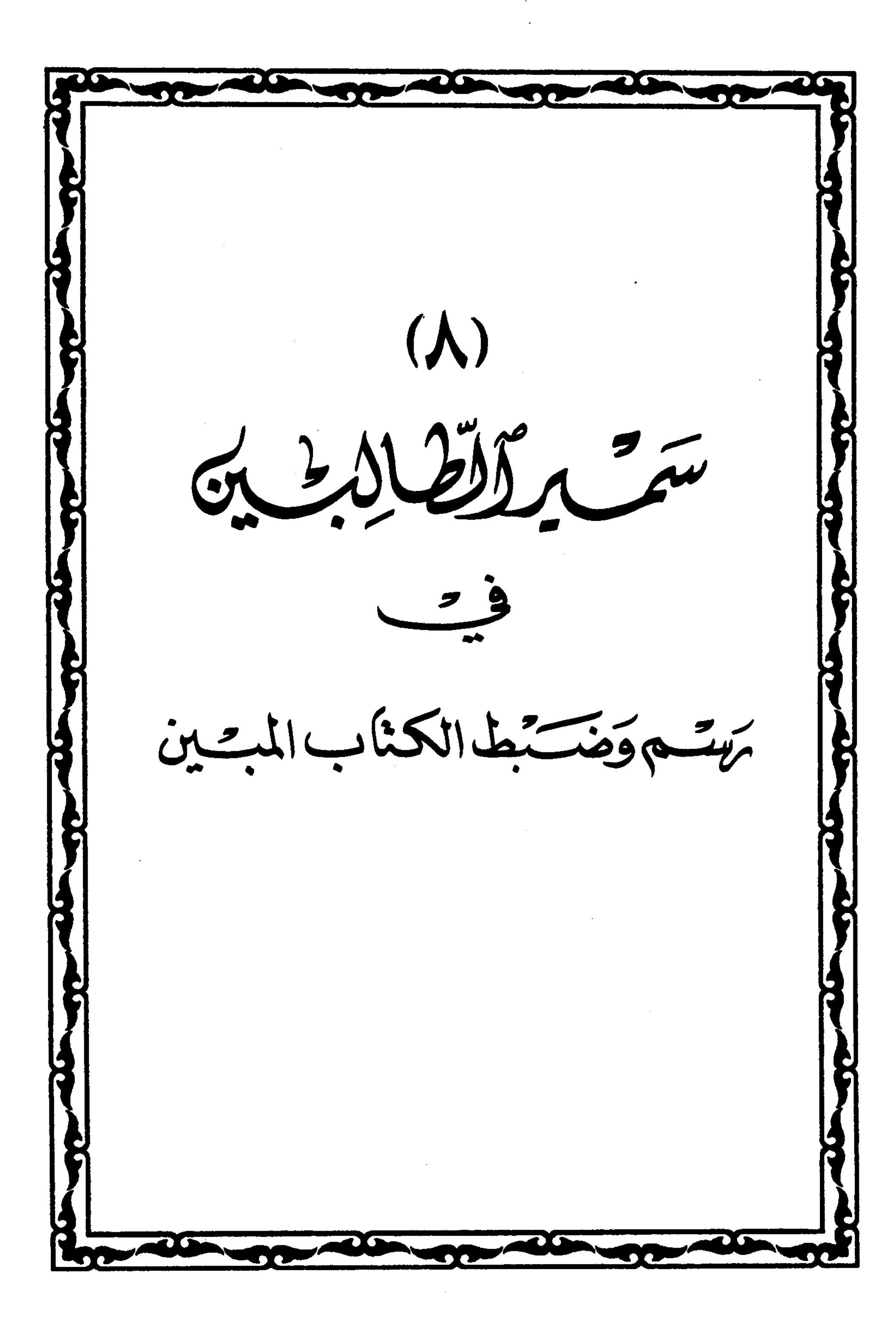
الإمتاع

بجمع مؤلفات الضباع

تأليف
العلامة الشيخ
علي محمد الضباع
رحمه الله
شيخ المقارئ المصرية (سابقًا)

الجزء الثالث





(٨)

سمير الطالبين

في

رسم وضبط الكتاب المبين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الكتابة وسيلة لحفظ العلوم في بطون الأسفار، فصارت من أهم أسباب تخليد بنات الأفكار. فهي الحرز الواقي للعلوم والحكم، والكنز الحافظ لها من النسيان والعدم، والمعتمد الذي يرجع إليه عند النسيان؛ إذ لا يطرأ عليها ما يطرأ على الأذهان.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد المؤيد بالكتاب العربيّ المبين، وعلى آله وأصحابه مفاتيح الهدى ومصابيح الظلام، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين ما رسمت البنان بالأقلام.

أما بعد:

فيقول العبد الفقير إلى اللهِ الخبيرِ البصيرِ عليٌّ الضباعُ ذو العجز والتقصير:

إن من أجلّ علوم القرآن ـ التي هي أجمل ما تحلّى به الإنسان ـ علمُ رسْمِهِ على ما جاء في مصاحف سيدنا عثمان، وفن ضبطه الذي به يزول اللبس عن حروفه فتتبين به غاية البيان.

كيف لا! وقد تصدّى لتدوين أصولهما كثير من جهابذة متقدمي أئمة الأمة؛ حيث جمعوا مباحثهما وبذلوا في تحريرها كل همة.

وقد صنفوا في ذلك مصنفات بديعة جليلة، كالمقنع والمحكم والتنزيل والتبيين والمنصف والعقيلة؛ فصارت مصنفاتهم أصولاً يرجع المؤلفون بعدهم إليها، ويعتمد الناس في رسم مصاحفهم عليها.

ولصعوبة الحصول في هذه الأزمان على تلك المصنفات الطريفة، ولعزة رواتها وقصور الهمم عن الاطلاع على ما فيها من الدقائق اللطيفة، ولِما منّ به سبحانه وتعالى عليّ من التوفيق لعمل المصاحف لكثير من البلاد الإسلامية في هذا العصر، تحت إشراف مشيخَتَي الجامع الأزهر والمقارىء المصرية، أبقاهما الله تعالى حصناً واقياً للقرآن وعلومه وقرائه مدى الدهر، ومتّع الأمّة الإسلامِيَّة وخصوصاً أهل مِصر بحياة رئيسيهما الجليلين، العالمين العاملين: مولانا الأستاذ الأكبر صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر، وأستاذنا الكوكب الساري صاحب الفضيلة الشيخ محمد علي خلف الحسيني المعروف بالحداد شيخ القراء والمقارىء، حفظهما الله تعالى آمين، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأوَّل ملك مصر المعظم، حرسه الله تعالى وأيّد ملكه، آمين آمين.

طلب مني كثير من الإخوان ـ أصلح الله لي ولهم الحال والشأن ـ أن أجمع لهم من ثمرات هذين الفنين ما يستعين به القارىء على معرفة وجوه القراءات، ويستبين به كاتب المصحف الخطأ من الصواب في رسم الكلمات.

فتوقفت مدة من الزمان؛ لعلمي بأني لست من رجال ذلك الميدان، فألحُّوا عليَّ المرَّة بعد المرَّة، وأعادوا الكَرَّة بعد الكَرَّة.

ولمَّا لم أجد بداً من إجابة مطلوبهم، والسعي في تحقيق مرغوبهم؛ التجأت إلى من بيده أزِمَّة التحقيق، ومن فضله تُستمد مواهب التوفيق، وطرقت أبواب تلك المصنفات الجامعة، وجلت في رياضها لاقتطاف ثمراتها اليانعة، مقتصراً على ما تدعو الحاجة في هذه الأزمنة إليه مما ذكر في «المقنع» و«التنزيل» و«العقيلة»، إذ ما فيها هو المعول عليه. وراعيت في الغالب ما اختاره عنهم الخراز في مورده وابن عاشر في شرحه عليه.

وتركت التعاليل والنقول الضعيفة ونحوها مما لا داعي إليه، والتزمت أني متى أطلقت حكماً فهو منسوب للأئمة الثلاثة: أبي عمرو الداني، وأبي داود سليمان بن نجاح، وأبي القاسم الشاطبي.

ومتى قلت: عنهما، أو عن الشيخين؛ فالمراد الأولان. والنسبة إليهما تستلزم النسبة إلى الثالث، كما أن النسبة إلى الداني تستلزم النسبة إلى الشاطبي، إذ لا خلف بينهما إلّا في كلمات يسيرة سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى.

ومتى نسبت حكماً لأحد الشيخين؛ فالثاني إن عكس ذلك الحكم ذكرته، وإن سكت قلت: سكت عنه.

ورتبته على مقدمة ومقصدين وخاتمة.

فالمقدمة: في فوائد مهمة تدعو الحاجة إليها.

والمقصد الأول: في فن الرسم.

والمقصد الثاني: في فن الضبط.

والخاتمة: في آداب كتابة القرآن وما يتعلق بذلك.

ولمّا يسر الله تعالى إتمامه على هذا المنوال اللطيف، والمنهج الظريف سمَّيتُه:

«سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين»

والمرجو من الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنات النعيم، وأن يحلّه محل القبول، وأن ينفع به كما نفع بأصوله فإنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

* * *

المقدّمة

وتشتمل على فوائد مهمة:

الكتابة

الكتابة لغة: مصدر كتب إذا خطّ بالقلم، أو ضم، أو جمع، أو خاط.

وعُرْفاً: إعمال القلم باليد في تصوير الحروف ونقشها.

وقد تطلق على نفس الحروف المكتوبة.

وأنواعها كثيرة.

والغرض هنا: بيان الكتابة العربية.

أول من وضع الكتابة العربية، ومن أين وصلت إلى العرب:

قيل:

١ ـ أوّل[(١)] **مَن وضع الكتابة العربية آدم عليه السلام كغيرها من سائر الكتابات. فقد قيل:** إنه كتب الكتابات كلها في طين وطبخه (أحرقه) ودفنه قبل موته. فبعد الطوفان وجد كل قوم كتاباً فتعلموه بإلهام إلهي ونقلوا صورته واتخذوها أصل كتابتهم.

وقيل:

٢ ـ إنه كاتب الوحي لسيدنا هود عليه السلام. وتعلمها منه مرامر بن

(١) قال الشيخ: نسبه بعضهم إلى كعب الأحبار.

مرة، وأسلم بن سدرة، وعامر بن جدرة[١].

وأخذها عنهم أهل الأنبار[٢]، ومنهم انتشرت الكتابة في العراق (الحيرة)[٣]، وغيرها.

فتعلمها بشر بن عبد الملك أخو أكيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل.

وكان لبشر صحبة بحرب بن أمية ـ لتجارته عندهم في بلاد العراق ـ، وقد سافر بشر هذا مع حرب إلى مكة وتزوج بالصهباء بنت حرب، فتعلم منه حرب وجماعة من أهل مكة الكتابة؛ وبذلك كثر من يكتب بها من قريش.

وقيل:

٣ ـ إنه إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام، وكانت كتابته بحروف متصلة بعضها ببعض حتى الألف والراء إلى أن فصلها عن بعضها ثلاثة من أولاده. أو نزار بن معد بن عدنان.

وقيل:

٤ ـ ستة من ملوك مدين ببلاد العرب هم الذين وضعوا الكتابة العربية بحسب حروف أسمائهم، التي هي: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت. ولما كانت هذه الأسماء غير جامعة للحروف العربية جمعوا ما بقي منها في لفظين وألحقوهما بأسمائهم وهما: ثخذ، ضظغ؛ وسموها بالروادف.

---

(١) قال الشيخ: الثلاثة من عرب طيء.

(٢) قال الشيخ: الأنبار: بلدة بالعراق اهـ. قاموس.

(٣) قال الشيخ: الحيرة ـ بكسر فسكون فراء ـ: مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة.

وقيل:

٥ ـ أول من استعملها الحِمْيريون من أهل اليمن. وكانوا يكتبون بحروف متصلة بعضها ببعض مختلفة باختلاف موقعها. وكانوا يسمونها بالمسند؛ لاشتمالها على علامات تفصل الكلمات بعضها عن بعض. ثم انتقلت عنهم إلى الحيرة. ثم إلى أهل مكة.

وهل المراد ـ باستعمال الحِمْيريين لها ـ أنهم وضعوها، أو استعملوها بعد وضع غيرهم لها؟!

* * *

الكتابة العربية وقت الإسلام وبعده

لما ظهرت أمة الإسلام بمكة كان الذين يكتبون العربية فيها من المسلمين أربعة عشر شخصاً وأكثرهم من الصحابة، وهم: علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد الله، وعثمان وأبان ابنا سعيد بن خالد بن حذيفة بن عتبة، ويزيد بن أبي سفيان، وحاطب بن عمر بن عبد شمس، والعلاء بن الحضرمي، وأبو سلمة بن عبد الأشهل، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وحويطب بن عبد العزى، وأبو سفيان بن حرب، وولده معاوية، وجهيم بن الصلت بن مخرمة.

ثم لما تمَّت الهجرة إلى المدينة المنورة ووقعت غزوة بدر أسر الأنصار سبعين قرشيّاً فجعلوا على كل أسير فداء من المال وعلى كل من عجز عن الافتداء بالمال أن يعلّم الكتابة لعشرة من صبيان المدينة، ولم تكن الكتابة بها قَبْلَئِذٍ؛ فبذلك كثرت فيها الكتابة، وصارت تنتشر في كل ناحية فتحها الإسلام في حياته ﷺ وبعد وفاته.

وصار أمراء الإسلام يأخذون في نشرها حتى انتشرت انتشاراً عاماً، وتقدَّمت تقدُّماً تامًّا، خصوصاً بعد أن وضع العلماء لها من القواعد والموازين ما كان سبباً قويًّا لوصولها إلى ما وصلت إليه الآن من جمال الخط وكمال الوضع وحسن التركيب.

وكان الفضل في ذلك منسوباً لعلماء الكوفة؛ لأنهم أول من أدخل في الكتابة التحسين، حتى إنها سُمِّيت «الكتابة الكوفية» نسبة إليهم. وكانت تسمى قبل ذلك بـ «الجزم» لكونها جُزِمت ـ أُخذت ـ من المسند الحِميري. ثم لعلماء البصرة، وكانوا يكتبون بأقلام مختلفة على أشكال متنوعة.

ولكنها لم تكن من الإجادة على ما يرام حتى نبغ ابن مقلة وزير المقتدر بالله أحد خلفاء الدولة العباسية؛ فإنه حوّل بمهارته الكتابة من صورتها الكوفية إلى الصورة الحالية، وحذا حذوه في ذلك أبو الحسن علي بن هلال البغدادي المعروف بابن البواب، وتبعهما كثير من العلماء على هذا التحوير والتحسين حتى وصلت الكتابة العربية إلى ما هي عليه الآن من جمال الرونق وحسن الوضع.

* * *

القرآن الكريم

القرآن الكريم: هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد رسول الله ﷺ للإعجاز والبيان، المنقول مضبوطاً بالتواتر، المتعبد بتلاوته.

وقد ابتدأ الله تعالى إنزاله على رسوله ﷺ في أربع وعشرين من رمضان في السنة الثالثة عشرة قبل الهجرة في غار حراء بمكة، وتابع إنزاله على حسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة.

وكان ﷺ كل سنة في رمضان يعرض ما معه من القرآن على جبريل عليه السلام، وكلما زاد منه شيء أو نسخ بادر إلى حفظ ذلك والعمل بمقتضاه. وقد روي أنه عرضه في العام الأخير مرتين.

وكان دأب الصحابة رضي الله عنهم في حياته ﷺ المبادرة إلى حفظ القرآن وتصحيحه وتتبع وجوه قراءاته. ومنهم من كتب الآيات أو السورة أو السور، ومنهم من كتبه جميعه وحفظه كله: كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، وسعد، وابن مسعود، وحذيفة، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وهؤلاء من المهاجرين.

وكأُبَيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي زيد، ومجمّع بن حارثة، وأنس بن مالك، وهؤلاء من الأنصار.

وكلهم جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ.

فإن قيل: إذا كان هؤلاء كلهم جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ، فكيف الجمع بين هذا وبين قول أنس رضي الله عنه: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة. (وفي رواية عنه): لم يجمعه إلَّا أربعة: أُبيّ، ومعاذ، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. (وفي رواية): وأبو الدرداء؟!

(فالجواب): أن الرواية الأولى لا تنافي ما قلناه؛ لعدم الحصر فيها.

وأما الرواية الثانية فلا يصح حملها على ظاهرها لانتقاضها بمن ذكروا؛ فلا بدّ من تأويلها بأنه: لم يجمعه بوجوه قراءاته، أو: لم يجمعه تَلَقِّياً عن رسول الله ﷺ، أو: لم يجمعه عنه شيئاً بعد شيء كلما نزل حتى تكامل نزوله إلَّا هؤلاء.

* * *

كتّاب الوحي

بلغت عدَّة كتّابه عليه الصلاة والسلام ثلاثة وأربعين أو أربعة وأربعين رجلاً على ما في كتب السيرة. منهم أربعة عشر رجلاً كانوا يكتبون الوحي، وهم: أبو بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبان بن سعيد، وأُبَيّ بن كعب، وأرقم بن أبي الأرقم، وثابت بن قيس، وحنظلة بن الربيع، وأبو رافع القبطي[1]، وخالد بن سعيد، وخالد بن الوليد، والعلاء بن الحضرمي، وزيد بن ثابت، وزاد معهم بعد فتح مكة معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهم.

وأول من كتب الوحي بمكة: عبد الله بن أبي السرح، لكنه ارتدّ بعد الهجرة وهرب من المدينة إلى مكة، ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح.

وأول من كتبه بالمدينة: أبو المنذر (أُبَيّ بن كعب) رضي الله عنه.

وكان أكثرهم مداومة على ذلك بعد الهجرة زيد بن ثابت، ثم معاوية بن أبي سفيان بعد فتح مكة.

وكانوا يكتبونه لأنفسهم وللرسول بحضرته ﷺ ـ قبل أن يكثر الورق ـ فيما يجدونه من عسب[2] السعف، والألواح من أكتاف الغنم وغيرها من

---

(١) قال الشيخ: أي: المصري، وتخصيص القبطية بمن يدين بالنصرانية عُرْفٌ حادث.

(٢) قال الشيخ: جمع عسيب: وهو الأصل العريض من جريد النخل.

العظام الطاهرة، والرقاع[١]، واللخاف[٢].

وكان القرآن كله مكتوباً في عهده ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور، وإنما ترك النبي ﷺ جمعه في موضع واحد لأن الجمع إنما يكون للحفظ خوف النسيان أو خوف النزاع حين الشك في لفظ، وكلاهما مأمون بوجوده ﷺ، أو لأن النسخ كان يرد على بعضه فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعضه لأدى إلى الاختلاف والاختلاط؛ فحفظه الله تعالى في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ؛ فكان تأليفه في الزمن النبوي وجمعه بعد وفاته ﷺ.

* * *

(١) قال الشيخ: جمع رقعة بالضم، أي: الجلود، كرق الغزال.

(٢) قال الشيخ: بوزن كتاب، جمع لَخْفة بفتح اللام، أي: الحجارة العريضة التي تشبه الألواح.

جمع القرآن في الصحف وسببه

في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقعت غزوة اليمامة[(١)]، وقُتل في فتحها من قراء القرآن سبعمائة.

---

(١) قال الشيخ: سببها أنه لما انتقل رسول الله ﷺ إلى الدار الآخرة وولي أبو بكر الخلافة وارتدت قبائل من العرب؛ أظهر مسيلمة إلى أبي بكر ما كان سبب هلاكه؛ فجهز إليه أبو بكر فئة من المسلمين ذات بأس شديد وأمّر عليها سيف الله خالد بن الوليد، فسارت إليه، فلما التقت الفئتان استعرت نار الحرب بينهما وتأخر الفتح، فمات من المسلمين ألف ومائتان، منهم سبعمائة من حملة القرآن؛ فثار البراء بن مالك مع من سلم من المسلمين على مسيلمة وجيشه، وجاء نصر الله، فانهزموا، وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم حديقة فأغلق أصحاب مسيلمة بابها، فحمل البراء بن مالك درقته وألقى نفسه عليهم حتى صار معهم في الحديقة، وفتح الباب للمسلمين؛ فدخلوا وقتلوا مسيلمة وأصحابه، ومات من المشركين زهاء عشرة آلاف؛ فسميت حديقة الموت اهـ.

ومسيلمة هو هارون بن حبيب، وكنيته أبو ثمامة، وهو من قبيلة تسمى بني حنيفة، وهو أحد الكذابين اللذين ادّعَيا النبوّة في زمن النبي ﷺ، وهو كذاب اليمامة، وكان يزعم أن جبريل يأتيه. وكان يبعث إلى مكة من يخبره بأحوال رسول الله ﷺ وينقل إليه ما يسمعه من القرآن ليقرأه على جماعته ويقول لهم: نزل عليَّ هذا القرآن، وتسمَّى فيهم رحماناً، فلما تواتر القرآن عن رسول الله ﷺ، بطلت دعوى مسيلمة الكذاب فاختلق كلاماً يوهمه قرآناً بزعمه الفاسد؛ فمجَّت ركاكته الأسماع، ونفرت من بشاعته الطباع، كقوله: والزارعات زرعاً، والحاصدات حصداً، والطاحنات طحناً، والخابزات خبزاً، والثاردات ثرداً. يا ضفدع بنت ضفدعين، إلى كم تنقنقين، لا الماء تكدرين، ولا الشراب تمنعين، أعلاك في الماء وأسفلك في الطين. وسمع بسورة الفيل فقال: الفيل ما الفيل، وما أدراك ما الفيل، له ذنب وثيل، وخرطوم طويل. إلى غير ذلك من فظيع نزغاته، وشنيع كذباته.

فلما رأى عمر بن الخطاب ما وقع بقراء القرآن خشي على من بقي منهم؛ فأشار على أبي بكر بجمع القرآن، ولم يزل به حتى أراه الله ما رأى عمر.

فاستحضر زيدَ بن ثابت وأمره بجمعه. فتتبَّعه زيد[١] جمعاً من صدور الرجال ومن الرقاع والألواح واللخاف والعُسُب مما كان يكتب بين يديه ﷺ حتى أتمه في صحف[٢].

ولما أتم الصحف أخذها أبو بكر واستمرت عنده إلى أن توفي. ثم عمر. ولما توفي أخذتها حفصة.

(فان قيل): كان زيدٌ جامعاً للقرآن، فما وجه تتبعه المذكورات؟

(فالجواب): أنه كان يستكمل وجوه قراءاته المعبر عنه في الحديث

والكذاب الآخر هو الأسود بن كعب العنسي، وهو كذاب صنعاء، وكان يزعم أن ملكين يكلمانه، أحدهما: سحيق، والآخر: شريق.

وقد أخرج البخاري من طريق أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «بينما أنا نائم رأيت في يدي سوارين من ذهب فأهمَّني شأنهما، فأوحى الله إليّ في المنام أن انفخهما، فنفختهما فطارا. فأوَّلتهما كذابين يخرجان بعدي». فكان أحدهما العنسي كذاب صنعاء، والآخر مسيلمة كذاب اليمامة.

(١) قال الشيخ: وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يكتب آية إلّا بشهادة عدلين يشهدان على أن تلك الآية كتبت بين يدي النبي ﷺ، أو على أن ذلك المكتوب من الوجوه التي نزل بها القرآن لا من مجرد الحفظ اهـ.. أفاده السيوطي وغيره.

(٢) قال الشيخ: قال الإمام ابن حجر: والفرق بين الصحف والمصحف: أن الصحف: الأوراق المجردة التى جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سوراً مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة، لكن لم ترتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً اهـ..

الذي تواتر عن النبي ﷺ من قوله: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه».

ومن حكم إتيانه عليها: التخفيف والتيسير على هذه الأمة في التكلم بكتابهم كما خفف عليهم في شريعتهم كالمصرح به في الأحاديث الصحيحة، كقوله ﷺ: «إن ربي أرسل إليَّ أنْ أَقْرأ القرآن على حرف، فرددت عليه أن هوِّن على أمتي». ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف.

ومقتضى كلام الداني في «منبهته»[1] والشاطبي في «عقيلته» وكثير من شراحها، وابن الجزري في «منجده» وغيرهم، أن الصحف المذكورة كتبت مشتملة على الأحرف السبعة.

* * *

(١) قال الشيخ: أي حيث قال فيها:

فَـفَـعَـلَ الَّـذِي بِـهِ قَـدْ أَمَـرَهْ ... مُـعْـتَـمِـدًا عَـلَـى الَّـذِي قَـدْ ذَكَـرَهْ
وَجَـمَـعَ الـقُـرْآنَ فِـي الصَّـحَـائِـفِ ... وَلَـمْ يُـمَـيِّـزْ أَحْـرُفَ الـتَّـخَـالُـفِ
بَـلْ رَسَـمَ الـسَّـبْـعَ مِـنَ الـلُّـغَـاتِ ... وَكُـلَّ مَـا صَـحَّ مِـنَ الْـقِـرَآتِ

اهـ.

نسخ القرآن في المصاحف وسببه

في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه كان حذيفة بن اليمان مأموراً بغزو الري[١] والباب وأرمينية وما جاورها حتى أذربيجان.

ففي هذه الأسفار رأى كلاً من جماعات المسلمين يزعم أن قراءته خير من قراءة غيره. فلما رجع إلى عثمان أخبره بما رأى، ففزع لذلك عثمان وجمع الصحابة ـ وكانت عدتهم يومئذ اثني عشر ألفاً ـ وأخبرهم الخبر؛ فأعظموه جميعاً واستقر رأيهم بالاتفاق على أن يجمع الناس على مصحف واحد بحيث لا يكون فرقة ولا اختلاف.

فبعث عثمان إلى حفصة واستحضر من عندها الصحف التي كتبت في عهد أبي بكر؛ وأحضر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأمرهم أن ينسخوها[٢] في المصاحف، وجعل الرئيس عليهم زيداً؛ لعدالته وحسن سيرته، ولكونه كان كاتب الوحي المداوم عليه بين يدي النبي ﷺ، ولشهوده العرضة الأخيرة، ولاعتماد أبي بكر وعمر عليه في كتب المصاحف في خلافة الصديق.

قيل: وقد انضم إليهم لمساعدتهم جماعة، منهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأُبَيّ بن

---

(١) قال الشيخ: الري، بفتح الراء وتشديد الياء: مدينة مشهورة ببلاد العراق اهـ.

(٢) قال الشيخ: أي: وشرط عليهم أن يكون النسخ على لسان قريش، أي على مصطلح كتابتهم ـ كما نص على ذلك جماعة من المحققين ـ لا على لغتهم كما قال السخاوي، وإن كان معظمه نزل بلغتهم اهـ..

كعب، وأنس بن مالك، وأبان بن سعيد، وكثير بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري، ومالك بن عامر جد الإمام مالك بن أنس.

فنسخوها في المصاحف بالتحرير التام، ولم يغيِّروا ولم يبدِّلوا ولم يقدِّموا ولم يؤخِّروا ولم يختلفوا إلَّا في كلمة ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾، فقال بعضهم: تكتب بالتاء المجرورة كـ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾. وقال بعضهم: تكتب بالهاء المربوطة كـ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾. فراجعوا في ذلك عثمان فقال لهم: اكتبوها بالتاء المجرورة، فإنها لغة قريش. فكتبوا كما أمرهم.

ولما أتمُّوا الكتابة سمّوه المصحف (جامع الصحف).

وردَّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل إقليم بمصحف مما نسخوا، وأمرهم بإحراق ما خالفها. وبقيت الصحف الصدِّيقية عند حفصة إلى أن ولي مروان المدينة فطلبها منها فأبت، فلما توفيت حضر جنازتها وطلبها من أخيها عبد الله فبعث بها إليه فحرّقها خشية أن تظهر فيرجع الناس إلى الاختلاف الذي فر منه عثمان وأصحابه؛ لأنها كانت مشتملة على جميع الأوجه التي كان مأذوناً فيها يومئذ توسعة على الأمة.

* * *

حالة المصاحف العثمانية

كُتبت المصاحف العثمانية على الترتيب المكتوب في اللوح المحفوظ بتوقيف جبريل عليه السلام للنبي ﷺ على ذلك وإعلامه ـ عند نزول كل آية ـ بموضعها، مجردة من النقط والشكل، متفاوتة في الحذف والإثبات والبدل والفصل والوصل، لتحتمل ما صح نقله وتواتر من القراءات المأذون فيها؛ إذ الاعتماد في نقل القرآن على الحفظ لا على مجرد الخط.

وهل هي مشتملة على الأحرف السبعة أو على لغة قريش فقط؟ خلاف. والذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها ﷺ على جبريل عليه السلام ولم تترك حرفاً منها.

قال في «النشر»: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة تدل عليه اهـ.

* * *

عدد المصاحف العثمانية وإلى أين أُرسلت

اختلف في عدد المصاحف العثمانية[1]، والصحيح أنها ستة، أرسل منها سيدنا عثمان رضي الله عنه مصحفاً إلى مكة، ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، وأبقى بالمدينة مصحفاً وهو الذي ينقل عنه نافع، واحتبس لنفسه مصحفاً وهو الذي ينقل عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وهو الذي يقال له الإمام.

وقيل: يقال لكل منها إمام. واستظهره بعضهم من تأليف المتقدمين.

ولم يكتب عثمان رضي الله عنه بيده واحداً منها. وإنما أمر بكتابتها. وكانت كلها مكتوبة على الورق (الكاغد) إلَّا المصحف الذي خصَّ به نفسه فقد قيل: إنه على رق الغزال.

وقد بعث عثمان رضي الله عنه مع كل مصحف من المصاحف المذكورة عالماً يُقرىء أهل مصره بما يحتمله رسمه من القراءات مما صح وتواتر. فأمر زيد بن ثابت أن يقرىء أهل المدينة بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن أبي شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد قيس مع البصري.

وكان في تلك البلاد في ذلك الوقت الجم الغفير من حفاظ القرآن:

فممَّن كان بالمدينة: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن

(١) قال الشيخ: أي، فقيل: إنها أربعة. وقيل: خمسة. وقيل: ستة. وقيل: سبعة. وقيل: ثمانية.

عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابنا يسار، ومعاذ القارىء، وعبد الرحمن بن هرمز، وابن شهاب، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم.

وممَّن كان بمكَّة: عبيد الله بن عمير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة.

وممَّن كان بالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وابن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خيثم، وعمر بن ميمون، وزر بن حبيش، وعبيد بن نضيلة، وأبو زربة بن عمرو، وسعيد بن جبير، والنخعي، والشعبي.

وممَّن كان بالبصرة: عامر بن قيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وجابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وقتادة.

وممَّن كان بالشام: خليد بن سعيد صاحب أبي الدرداء.

فقرأ كل مصر بما في مصحفه، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ.

وقد اصطلح أهل الرسم على تسمية الخاص والمدني بالمدنِيَّيْن.

وعلى تسمية الخاص والمدنِيَّيْن والمكي بالحجازية أو الحرمية.

وعلى تسمية الكوفي والبصري بالعراقِيَّيْن.

ولم يلتزموا النقل عن المصاحف العثمانية مباشرة، بل ربما نقلوا عن المصاحف التي نَقَلَتْ منها.

* * *

ما يجب على المسلمين إزاء هذه المصاحف

على كل مسلم أن يتلقى ما كتبته الصحابة بالقبول والتسليم لقوله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»، أخرجه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه والطبراني وزاد: «فإنهما حبل الله الممدود، من تمسَّك بهما فقد تمسَّك بالعروة الوثقى».

وقوله: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم».

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله! كأنها موعظة مودع؛ فأوصنا، فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والعمل، والسمع والطاعة، وإن تأمَّر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ففي هذه الأخبار دلالة واضحة على طلب الاقتداء بالصحابة فيما فعلوه. ومما فعلوه مرسوم المصاحف المذكورة.

وقد علمت مما مر اجتماع رأيهم عليها؛ وكانوا وقتئذ اثني عشر ألفاً، وقد أجمع أئمة المسلمين على اتباعهم. والإجماع حجة كما تقرر في علم الأصول.

فيجب علينا اتباعهم فإن في مخالفتهم خرق الإجماع.

ما يجب على كاتب المصحف

يجب على من أراد كتابة مصحف أن يكتبه على مقتضى الرسم العثماني؛ لأن في كتابته على مقتضى الرسم القياسي مخالفة للأحاديث الواردة في طلب الاقتداء بالصحابة وخرقاً لإجماع الصحابة وجميع الأمة.

قال أشهب: سئل مالك فقيل له: أرأيت من استكتب مصحفاً اليوم أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ قال: لا أرى ذلك، ولكنه يُكتب على الكَتْبة الأولى (كتبة الوحي)، رواه الداني في «المقنع» وقال: ولا مخالف له (يعني مالكاً) في ذلك من علماء الأمة.

وفيه أيضاً: عن عبد الله بن عبد الحكم قال: سئل مالك عن الحروف تكون في القرآن مثل الواو والألف أترى أن تغير من المصحف إذا وجدت فيه كذلك؟ قال: لا.

قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو: ﴿أُوْلُوا۟﴾ اهـ.

وقال الإمام أحمد: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك اهـ.

وقال البيهقي في «شعب الإيمان»: من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانةً مِنَّا؛ فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم اهـ.

ونقل الجعبري وغيره إجماع الأئمة الأربعة على وجوب اتباع مرسوم المصحف العثماني اهـ.

وقال الأستاذ عبد الرحمن ابن القاضي المغربي بعد ذكره النقول المذكورة: ولا يجوز غير ذلك، ولا يلتفت إلى اعتلال من خالف بقوله: إن العامة لا تعرف مرسوم المصحف ويدخل عليهم الخلل في قراءتهم في المصحف إذا كتب على المرسوم (أي العثماني)... إلى آخر ما عللوا به.

فهذا ليس بشيء؛ لأن من لا يعرف المرسوم من الأمة يجب عليه أن لا يقرأ في المصحف حتى يتعلم القراءة على وجهها، ويتعلم مرسوم المصحف؛ فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة. وحكمه معلوم في الشرع الشريف. ومن علل بشيء فهو مردود عليه؛ لمخالفته للإجماع المتقدم. وقد تعدت هذه المفسدة إلى خلق كثير من الناس في هذا الزمان فليتحفظ من ذلك في حق نفسه وحق غيره، اهـ.

وقال صاحب «فتح الرحمن» بعد ذكره النقول المذكورة أيضاً: فما كتبوه في المصاحف بغير ألف فواجب أن يكتب بغير ألف. وما كتبوه بألف كذلك. وما كتبوه متصلًا فواجب أن يكتب متصلًا، وما كتبوه منفصلًا فواجب أن يكتب منفصلًا، وما كتبوه بالتاء فواجب أن يكتب بالتاء، وما كتبوه بالهاء فواجب أن يكتب بالهاء، ومن خالف في شيء من ذلك فقد أثم اهـ.

وقال الإمام ابن الحاج في «المدخل»: ويتعين عليه (كاتب المصحف) أن يترك ما أحدثه بعض الناس في هذا الزمان، وهو أن ينسخ المصحف على غير مرسوم المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة على ما وجد به بخط عثمان بن عفان رضي الله عنه. قال الإمام مالك: القرآن يكتب بالكتاب الأول اهـ.

وفي «شرح الطحاوي»: ينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن ينظم الكلمات كما هي في مصحف عثمان رضي الله عنه؛ لإجماع الأمة على ذلك اهـ.

وقال القاضي عياض في آخر كتاب «الشفاء»: وقد أجمع المسلمون أن

القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان ـ من أول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ـ أنه كلام الله، ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ، وأن جميع ما فيه حق. وأن من نقَّص حرفاً قاصداً لذلك، أو بدّله بحرف آخر مكانه، أو زاد حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع وأجمع على أنه ليس من القرآن، عامداً لكل هذا؛ أنه كافر اهـ.

وأيده شرّاحه، ومنهم الإمامان الملّا علي القاري والشهاب الخفاجي (كلاهما من كبار الحنفية)، وقالا بعد قوله: «أو زاد حرفاً»: أي: كتابة أو قراءة اهـ.

ففي كل هذه النقول دلالة جلية على وجوب اتباع الصحابة فيما فعلوه من رسم المصحف الشريف.

وكما لا تجوز مخالفة خط المصحف في القرآن؛ لا يجوز لأحد أن يطعن في شيء مما رسموه فيها؛ لأنه طعن في مجمع عليه، ولأن الطعن في الكتابة كالطعن في التلاوة.

وقد بلغ الإفراط ببعض المؤرخين إلى أن قال في مرسوم الصحابة ما لا يليق بعظيم علمهم الراسخ وشريف مقامهم الباذخ، **فإياك أن تغتر به**[١].

---

(١) قال الشيخ: كابن خلدون حيث قال في «مقدمته» ص٣٣٢: كان الخط العربي لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التوسط؛ لما كان العرب من البداوة والتوحش وبعدهم عن الصنائع. وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة؛ فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها. ثم اقتفى التابعون من السلف رسمهم فيها تبركاً بما رسمه

ولا التفاتَ إلى ما ذكره بعض المتأخرين من أن ما ذكر من وجوب اتباع رسم المصحف العثماني إنما كان في الصدر الأول والعلم غض حي، وأما الآن فقد يخشى الالتباس اهـ، ولا إلى قول شيخ الإسلام (العز بن عبد السلام): لا تجوز كتابة المصحف الآن على المرسوم الأول باصطلاح الأئمة لئلّا يوقع في تغيير من الجهال اهـ. (ذكره في «الإتحاف» نقلاً عن «اللطائف»)؛ لأن هذا كما لا يخفى يؤدي إلى درس العلم.

ولا ينبغي أن يُترك شيء قد أحكمه السلف مراعاة لجهل الجاهلين، لا سيما أنه أحد الأركان التي عليها مدار القراءات، فضلاً عما يؤدي إليه: من ضياع القراءات المتواترة بضياع أحد أركان القرآن، ومن تطرُّقِ التحريف إلى الكتاب الشريف بتغيير رسمه، ومن جواز هدم كثير من العلوم قياساً على هدمه بدعوى سهولة التناول للعموم.

أصحاب رسول الله ﷺ وخير الخلق من بعده المتلقون لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يُقتفى لهذا العهد خطُّ وليٍّ أو عالمٍ تبركاً ويُتَّبع رسمه خطأً أو صواباً، وأين نسبة ذلك من الصحابة فيما كتبوه، فاتُّبِعَ ذلك وأُثبت رسماً، ونبَّه العلماء بالرسم على مواضعه. ولا تلتفتن في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفَّلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط وأن ما يُتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل، بل لكلها وجه، ويقولون في مثل زيادة الألف في ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾: إنه تنبيه على أن الذبح لم يقع. وفي زيادة الياء في ﴿بِأَيۡيْدٖ﴾: أنه تنبيه على كمال القدرة الربانية. وأمثال ذلك مما لا أصل له إلّا التحكم المحض. وما حملهم على ذلك إلّا اعتقادهم أن في ذلك تنزيهاً للصحابة عن توهّم النقص في قلّة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمال؛ فنزهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح اهـ.

على أن بقاء المصحف على رسمه العثماني يدل على فوائد كثيرة وأسرار شتى:

١ ـ منها: الدلالة على الأصل في الشكل والحروف، ككتابة الحركات حروفاً باعتبار أصلها في نحو: ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، و﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، و﴿وَلَأَوْضَعُوا﴾. وككتابة ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بالواو بدل الألف.

٢ ـ ومنها: النص على بعض اللغات الفصيحة، ككتابة هاء التأنيث بتاء مجرورة على لغة طيء، وكحذف ياء المضارع لغير جازم في: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ على لغة هذيل.

٣ ـ ومنها: إفادة المعاني المختلفة بالقطع والوصل في بعض الكلمات، نحو: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾، و﴿أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا﴾. فإنَّ قطع «أم» عن «من» يفيد معنى «بل» دون وصلها بها.

٤ ـ ومنها: أخذ القراءات المختلفة من اللفظ المرسوم برسم واحد، نحو: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾، و﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾.

فلو كتبت الأولى ﴿يخادعون﴾ لفاتت قراءة ﴿يَخْدَعُونَ﴾. ولو كتبت الثانية بألف على قراءة الجمع لفاتت قراءة الإفراد، ورسمت التاء مجرورة لإفادة ما ذكر.

٥ ـ ومنها: عدم الاهتداء إلى تلاوته على حقه إلّا بموقّف، شأن كل علم نفيس يتحفظ عليه.

٦ ـ ومنها: عدم تجهيل الناس بأوليتهم وكيفية ابتداء كتابتهم.

وهذا كله؛ إن قلنا: إن مرسوم المصاحف اصطلاح من الصحابة.

وأما إن قلنا: إنه من إملاء النبي ﷺ على كتبة الوحي من تلقين جبريل

عليه السلام ـ وهو الأصح، كما نقله كثير من العلماء ـ؛ فالطاعن فيه طاعن فيما هو صادر من النبي ﷺ.

ويشهد لكونه من إملائه ﷺ ما ذكره صاحب الإبريز عن شيخه العارف بالله سيدي عبد العزيز الدباغ أنه قال: رسم القرآن سر من أسرار المشاهدة، وكمال الرفعة، وهو صادر من النبي ﷺ، وليس للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة. وإنما هو بتوقيف من النبي ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها ونحو ذلك، لأسرار لا تهتدي إليها العقول إلّا بفتح رباني. وهو سر من الأسرار خص الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، فكما أن نظم القرآن معجز فرسمه معجز أيضاً اهـ. باختصار.

ويشهد له أيضاً إطباق القراء على إثبات الياء في كلمة: ﴿وَٱخۡشَوۡنِي﴾ في موضع البقرة وحذفها منها في موضعي المائدة، ونحو ذلك.

ويشهد له أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾؛ فقد أخبر سبحانه وتعالى أنه تكفل بحفظ كتابه.

وتواترت قراءة: ﴿رَحۡمَتَ﴾، و﴿نِعۡمَتَ﴾، و﴿سُنَّتُ﴾، وأخواتها المشهورة بالتاء عند الوقف، وقراءة ﴿وَسَوۡفَ يُؤۡتِ﴾ في سورة النساء، بسكون التاء وحذف الياء لغير جازم كذلك.

وقراءة ﴿وَيَدۡعُ﴾ في سورة الاسراء، ﴿وَيَمۡحُ﴾ بسورة الشورى، ﴿سَنَدۡعُ﴾ بسورة العلق؛ بحذف الواو في الأفعال الثلاثة لغير جازم كذلك أيضاً؛ خلافاً للقياس العربي المشهور في ذلك كله.

فلو لم يكن الرسم العثماني توقيفيّاً علَّمه جبريل عليه السلام للنبي ﷺ لكان خبره تعالى كاذباً وهو محال، أي: لو كان الرسم العثماني غير توقيفي

بأن كتبه الصحابة على ما تيسر لهم كما زعمه البعض؛ لزم أن يكون سبحانه وتعالى أنزل هذه الكلمات ـ ﴿رَحْمَتَ﴾ وأخواتها بالهاء، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ﴾ بالياء، ﴿وَيَدْعُ﴾ وأختيها بالواو ـ ثم كتبها الصحابة لجهلهم بالخط يومئذ بالتاء وبحذف الياء والواو، ثم تبعتهم الأمة ـ خطأ ـ ثلاثة عشر قرناً ونصفاً! فتكون الأمة من عهده ﷺ إلى اليوم مجمعة على إبدال حروف بأخرى في كلامه ليست منزلة من عنده، وعلى حذف حروف عديدة منه!! وإذا كان ذلك كذلك كان خبره تعالى كاذباً!! وكذب خبره تعالى باطل. فبطل ما أدى إليه، وهو كون رسم هذه الكلمات ونظائرها بلا توقيف نبوي، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه، وهو كون الرسم العثماني توقيفياً وهو المطلوب.

ويشهد له أيضاً: أن كتبة الوحي كتبوه بين يديه ﷺ، فإن كانوا كتبوه على ما تيسَّر لهم فقد قرر عملهم النبي ﷺ؛ وتقريره ﷺ حجة شرعية كقوله وفعله، وقد ثبت أنه ﷺ كان يرشد كتبة الوحي إلى رسم الحروف والكلمات، ومن ذلك قوله ﷺ لمعاوية رضي الله عنه: «ألْق الدواة، وحرِّف القلم، وانصب الباء، وفرِّق السين، ولا تُعوِّر الميم، وحَسِّن الله، ومدَّ الرحمن، وجوِّد الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أذكر لك».

ويشهد له أيضاً: ما ورد عن مالك رضي الله عنه من قوله: إنما أُلف القرآن على ما كانوا يسمعونه من قراءة النبي ﷺ اهـ. وعن علي رضي الله عنه قال: لو وليت لفعلت في المصاحف ما فعل عثمان.

وغير ذلك.

وإذا أقر النبي ﷺ على أمر ـ لا سيّما إذا كان لا يسد غيره مسدَّه ـ صيَّره لازماً واجباً، ولم يوجد رسم يوفي توفية هذا الرسم لتيسره لجميع القراءات.

ويجب على كاتب المصحف أيضاً أن يعرف الخلافيات المغتفرة وغيرها.

والخلافيات المغتفرة هي الكلمات التي تكون ذات رسمين: أحدهما يتأتى معه النطق بما ورد فيها من القراءات، مثل ﴿ٱلرِّيح﴾ فإنها رسمت بألف بعد الياء وبدونها، وعلى حذف الألف يتأتى النطق بما ورد فيها من القراءة بحذف الألف وإثباتها.

وغير المغتفرة هي الكلمات التي تكون ذات رسمين كل منهما لقراءة، مثل: ﴿قَالُوا۟﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ فإنها رسمت بدون واو قبل القاف في مصحف الشام وبواو في غيره، فيتعين على الكاتب أن يرسم لكل قارىء بما يوافق قراءته من الخلافيات غير المغتفرة، ويجوز له أن يرسم للقارىء بما يخالف قراءته من الخلافيات المغتفرة إذا كان رسمها يحمل وجهه.

وهذا كله فيما يتعلق بالصورة الرسمية.

وأما النقط والشكل وما في حكمه من علامات الفواصل والسجدات والأجزاء والأحزاب وأقسامها والخموس والعشور والمواقف والفواتح والخواتم، فقد اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

١ ـ الجواز مطلقاً.

٢ ـ الكراهة مطلقاً.

٣ ـ الجواز في المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان ومن في حكمهم، دون المصاحف الأمهات. وقد نسب الإمام الداني في المحكم هذه الأقوال إلى أربابها.

والعمل في وقتنا هذا على الترخص في ذلك دفعاً للالتباس، ومنعاً للتحريف والخطأ في كلام رب العالمين.

* * *

المقصد الأول
في الرسم

الرسم لغة: الأثر. ويرادفه: الخط، والكتابة، والزَّبر، والسطر، والرقم، والرشم ـ بالشين المعجمة ـ وإن غلب الرسم بالسين المهملة على خط المصاحف.

وينقسم إلى قسمين: قياسي واصطلاحي.

فالرسم القياسي: تصوير اللفظ بحروف هجائه بتقدير الابتداء به والوقف عليه.

وأصوله خمسة:

١ ـ تعيين نفس حروف الهجاء دون أعراضها.

٢ ـ عدم النقصان منها.

٣ ـ عدم الزيادة عليها.

٤ ـ فصل اللفظ مما قبله مع مراعاة الملفوظ به في الابتداء.

٥ ـ فصله عما بعده مع مراعاة الملفوظ به في الوقف.

وللمراعاة المذكورة رسمت همزة الوصل، وألف أنا، دون تنوين غير المنصوب، وصلة الضمير غير المفتوح، وميم الجمع غير المتصل بضمير. ورسم تنوين المنصوب، ونون إذاً، ونون التوكيد الخفيفة ألفاً، وتاء التأنيث هاء. ولاعتبار الوقف لزم وصل الحرف الإفرادي بما بعده. وفيه تآليف مخصوصة به.

والرسم الاصطلاحي، ويقال له العثماني: ما كتبت به الصحابة المصاحف، وأكثره موافق لقواعد الرسم القياسي، إلّا أنه خالفه في أشياء، وهي المدونة في التآليف. ولم يخالف الصحابة رضي الله عنهم في هذه الأشياء إلّا لأمور قد تحققت عندهم وأسرار وحكم[1] تشهد لهم بأنهم كانوا

---

(١) قال الشيخ: قال القسطلاني نقلًا عن أبي العباس ابن البناء: إن لأحوال الهمزة وحروف المد واللين مناسبة لأحوال الوجوه حصل بها بينهما ارتباط به يكون الاستدلال.
فالهمزة: تدل على الأصالة والمبادىء، فهي موصلة لأنها مبدأ الصوت.
والألف: تدل على الكون بالفعل وبالفصل، فهي مفصلة في الوجود؛ لأنها من حيث إنها أول الحروف في الفصل الذي يتبين به ما يسمع وما لا يسمع متصلة بهمزة الابتداء.
والواو: تدل على الظهور والارتقاء، فهي جامعة؛ لأنها عن غلظ الصوت وارتفاعه بالشفتين معاً إلى أسعد رتبة في الظهور.
والياء: تدل على البطون، فهي مخصصة؛ لأنها عن رقة الصوت وانخفاضه في باطن الفم.
ولما كان الوجود على قسمين: ما يدرك، وما لا يدرك. والذي يدرك على قسمين: ظاهر ويسمى الملك، وباطن ويسمى الملكوت. والذي لا يدرك فتوهمه على قسمين: ما ليس من شأنه أن يدرك، وهي معاني أسماء الله تعالى، وصفة أفعاله من حيث هي أسماؤه وأفعاله؛ فإنه تعالى انفرد بعلم ذلك، وهذا من هذا الوجه يسمى العزة. وما من شأنه أن يدرك لكن لم ننله بإدراك، وهو ما كان في الدنيا ولم ندركه ولا مثله، وما لا يكون في الآخرة وما في الجنة، كما قال عليه الصلاة والسلام فيها: «فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر». وقال الله تعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وهذا من هذا الوجه يسمى الجبروت.
فالألف تدل على قسمي الوجود، والواو تدل على قسم الملك منه، لأنه أظهر للإدراك، والياء تدل على قسم الملكوت منه، لأنه أبطن في الإدراك.

الغاية القصوى في الذكاء والفطنة.

* * *

فإذا بطنت حروف في الخط ولم تكتب فلمعنى باطن في الوجود عن الإدراك، وإذا ظهرت فلمعنى ظاهر في الوجود إلى الإدراك، كما إذا وصلت فلمعنى موصول. وإذا حجزت فلمعنى مفصول، وإذا تغيرت بضرب من التغيير دلت على تغيير في المعنى في الوجود.

فإذا زيدت الألف في أول كلمة فلمعنى زائد بالنسبة إلى ما قبله في الوجود، مثل: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾، و﴿وَلَأَاْوْضَعُوا۟ خِلَـٰلَكُمْ﴾ زيدت الألف تنبيهاً على أن المؤخر أشد وأثقل في الوجود من المقدم عليه لفظاً، فالذبح أشد من العذاب، والإيضاع أشد إفساداً من زيادة الخبال. وظهرت الألف في الخط لظهور القسمين في العلم.

وكل ألف تكون في الكلمة لمعنى له تفصيل في الوجود. وإذا اعتبر ذلك من جهة ملكوتية أو صفات حالية أو أمور عُلوية ـ مما لا يدركه الحس ـ فإن الألف يحذف من الخط علامة لذلك، وإذا اعتبر من جهة ملكية أو صفة حقيقية في العلم أو أمور سفلية ثبت ذلك واعتبر ذلك في لفظي القرآن والكتاب. فإن القرآن هو تفصيل الآيات التي أحكمت في الكتاب.

فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب وأظهر في التأويل. قال الله تعالى في هود: ﴿الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾. وقال في فصلت: ﴿كِتَـٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾. وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾. ومن ثم ثبت في الخط ألف القرآن وحذف ألف الكتاب.

وقد حذف ألف القرآن في حرفين هو فيهما مرادف للكتاب في الاعتبار. قال الله تعالى في يوسف: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾. وفي الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، والضمير في الموضعين ضمير الكتاب المذكور قبله. وقال بعد ذلك في كل واحد منهما: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

وأما الواو: فإن زيادتها تدل على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعلى طبقة وأعظم رتبة، مثل قوله: ﴿سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾، ﴿سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَـٰتِى﴾. زيدت تنبيهاً على ظهور ذلك بالفعل للعيان أكمل ما يكون. ويدل على هذا أن الآيتين جاءتا

مبادىء فن الرسم الاصطلاحي

حدُّه: علم تُعرف به مخالفة المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي.

وموضوعه: حروف المصاحف العثمانية من حيث يبحث فيه عن عوارضها من الحذف والزيادة والبدل والفصل والوصل ونحو ذلك.

وواضعه: علماء الأمصار.

واسمه: علم الرسم أو الخط الاصطلاحي.

واستمداده: من إرشاد النبي ﷺ لكتبة الوحي ومن المصاحف العثمانية والمصاحف المنتسخة منها.

للتهديد والوعيد، وكذلك زيدت في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ لأنه جمع مبهم يظهر منه معنى الكثرة الحاضرة في الوجود. وليس الواو للفرق بينه وبين إليك كما قال قوم؛ لأنه منقوض بأولاء فافهم.

فإن نقصت الواو من الخط في كلمة فذلك علامة على التخفيف وموازاة العلم.

وأما الياء: فإن زيدت في كلمة؛ فهي علامة اختصاص ملكوتي، مثل: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ كتبت بياءين فرقاً بين الأيد التي هي القوة وبين الأيدي الذي هو جمع يد. ولا شك أن القوة التي بنى الله بها السماء هي أحق بالثبوت في الوجود من الأيدي؛ فزيدت الياء لاختصاص اللفظ بالمعنى الأظهر في الإدراك الملكوتي في الوجود.

فإن سقطت الياء ففي مثل قوله تعالى: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾. ثبتت في الأولى لأنه فعل ملكي، وحذفت في الثانية لأنه فعل ملكوتي. إلى غير ذلك من أمثلة ما هنالك اهـ.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكفائي.

ومسائله: قضاياه، كقولنا: تحذف الألف التي بعد نون ضمير الرفع المتصل إذا كانت حشواً واتصل بها ضمير المفعول، نحو ﴿زِدْنَٰهُمْ﴾، ﴿عَلَّمْنَٰهُ﴾، ﴿ءَاتَيْنَٰكَ﴾.

فضله على غيره من العلوم: كفضل القرآن على سائر الكلام.

ونسبته إلى غيره من العلوم: التباين.

وفائدته: ثلاثة أمور:

١ ـ المطابقة اللفظية للقارىء.

٢ ـ المتابعة الخطية للكاتب.

٣ ـ تمييز أنواع المخالفة المغتفرة من غيرها، وتمييز ما وافق رسم المصاحف من القراءات فيقبل وما خالفه فيرد، حتى لو نقل وجه من القراءة متواتر ظاهر الوجه في العربية إلَّا أنه مخالف لرسم المصاحف، فإن كانت مخالفته من نوع المخالفات المسطورة في الفن قبلت القراءة به، وإلا ردت.

ثم إن مخالفة الرسم الاصطلاحي لأصول الرسم القياسي:

ـ إما بنقصان كحذف الألفات والياءات والواوات.

ـ وإما بزيادة كزيادة واو أو ألف أو ياء.

ـ وإما ببدل كإبدال واو أو ياء من ألف.

ـ وإما بفصل ما حقه الوصل أو عكسه.

ـ وإما بعدم مراعاة الملفوظ وقفاً كرسم هاء التأنيث تاء.

ولذلك انحصر أمر الرسم في ست قواعد:

١ ـ الحذف.

٢ ـ الزيادة.

٣ ـ البدل.

٤ ـ الهمز.

٥ ـ الفصل والوصل.

٦ ـ ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما.

وقد عقدت لكل قاعدة منها باباً.

فقلت، وعلى الله توكلت:

* * *

باب الحذف

الحذف: هو الإسقاط والإزالة، وجاء في المصاحف على ثلاثة أقسام: حذف إشارة، وحذف اختصار، وحذف اقتصار.

أما حذف الإشارة: فهو ما يكون موافقاً لبعض القراءات نحو: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا﴾، فقد قرىء بحذف الألف وإثباتها فحذفت الألف في الخط إشارة لقراءة الحذف، ولا يشترط في كونه حذف إشارة أن تكون القراءة المشار إليها متواترة بل ولو شاذة، لاحتمال أن تكون غير شاذة حين كتب المصاحف.

وأما حذف الاختصار (التقليل): فهو ما لا يختص بكلمة دون مماثلها، فيصدق بما تكرر من الكلمات وما لم يتكرر منها، وذلك كحذف ألف جموع السلامة، كـ: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و﴿ذُرِّيَّٰت﴾.

وأما حذف الاقتصار: فهو ما اختص بكلمة أو كلمات دون نظائرها، كـ: ﴿الميعٰد﴾ في الأنفال، و﴿الكٰفر﴾ في الرعد، و﴿يَعْفُوَ﴾ بالنساء.

وربما جامع القسم الأول أحد القسمين الأخيرين، كـ: ﴿وَٰعَدْنَا﴾، و﴿فِيهَا سِرَٰجًا﴾.

وربما اجتمع القسمان الأخيران، وذلك حيث تتفق المصاحف على كلمة وتختلف في نظائرها، فيكون اختصاراً بالنسبة إلى حذف النظير في بعض المصاحف، واقتصاراً بالنسبة إلى إثباته.

وهذا كله اصطلاح لهم، وإلا فلا يبعد إطلاق اسم الاختصار على كلٍّ.

واعلم أن لكلٍّ من الحذف والإثبات مرجّحات:

فينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، لكن حيث لا مرجح للحذف. وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه لكن حيث لم ينص على الإثبات أو راجحيته.

ويشتركان معاً في: الترجيح بالنص على رجحان أحدهما. وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه. وبالحمل على النظائر وعلى المجاور. وباقتصار أحد الشيخين على أحدهما وحكاية الآخر الخلاف. وبنص أحد الشيخين على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط الآخر خلافه.

ثم قد يحصل لكل طرف مرجح فأكثر مع التساوي في عدد المرجحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجحات عند التعارض أقوى من بعض؛ فيتسع في ذلك مجال النظر.

وكثير من هذه المرجحات يجري أيضاً في غير باب الحذف ومقابله مما يذكر بعدُ، ومن هذه المرجحات يعلم وجه كثير مما عليه العمل.

والذي يحذف في المصاحف من حروف الهجاء خمسة: حروف المد الثلاثة، واللام، والنون.

وقد جعلت لكل منها فصلاً على حدته، فقلت:

* * *

فصل حذف الألف

حذف الألف جاء في القرآن على قسمين:

القسم الأول: ما يدخل تحت قاعدة. وهو خمسة أنواع:

١ ـ حذف ألف جمع المذكر السالم.

٢ ـ حذف ألف جمع المؤنث السالم.

٣ ـ حذف ألف ضمير الرفع المتصل.

٤ ـ حذف ألف التثنية.

٥ ـ حذف ألف الأسماء الأعجمية.

والقسم الثاني: ما لا يدخل تحت قاعدة، وهو الجزئيات، تكررت أم لم تتكرر.

* * *

١ ـ حذف ألف جمع المذكر السالم

اتفق الشيخان على حذف ألف جمع المذكر السالم وما ألحق به إذا لم يكن مهموزاً، أو منقوصاً، أو محذوف النون، أو بعد ألفه تشديد مباشر، أو مفرده على وزن فَعّال، أو فعاليّ، أو فعّاليّ، نحو: ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، ﴿ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾، ﴿ٱللَّـٰعِنُونَ﴾، ﴿ٱلْمُجَـٰهِدِينَ﴾، ﴿مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾، ﴿لَحَـٰفِظُونَ﴾. واستثنى أبو داود ﴿دَٰخِرِينَ﴾ في غافر. واستثنى بعض المتأخرين عن الداني: ما قلّ دوره، نحو: ﴿لَجَـٰعِلُونَ﴾، ﴿مُتَشَـٰكِسُونَ﴾، ﴿ٱلْغَـٰفِرِينَ﴾، ﴿حَـٰسِبِينَ﴾. واختلفت المصاحف في ﴿كَـٰتِبِينَ﴾ بالانفطار. وأكثرها على الحذف. وعليه العمل.

وأما المهموز: فإن كان مهموز الفاء، نحو: ﴿ءَامِنِينَ﴾، ﴿ءَاخَرِينَ﴾، ﴿ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾، فسيأتي الكلام عليه في باب الهمز.

وإن كان مهموز العين، نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾، ﴿قَآئِلُونَ﴾، ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾؛ ففي بعض المدنية والعراقية بحذف الألف، وفي سائر المصاحف بإثباتها. وعليه العمل إلّا في ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾، و﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾، و﴿وَٱلصَّـٰٓئِمِينَ﴾، فبالحذف على ما اختاره أبو داود حملًا على ما جاورها.

وأما مهموز اللام: وهو في ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾، و﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾، و﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾، و﴿لَخَـٰطِـِٔينَ﴾، و﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾، و﴿ٱلْخَـٰطِـُٔونَ﴾، و﴿مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾، و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾[1]، فعن أبي داود بحذف الألف فيما عدا الأخيرين لسكوته عنهما.

(١) قال الشيخ: أغفله الثلاثة وذكره الخراز في عمدة البيان.

واختلف النقل فيه عن الداني[١].

وأما المنقوص: فعن أبي داود بحذف الألف في ﴿رَٰعُونَ﴾ في المؤمنون والمعارج. و﴿غَٰوِينَ﴾ في والصافات. و﴿طَٰغِينَ﴾ فيها وفي نٓ. و﴿لِلطَّٰغِينَ﴾ في صٓ والنبأ[٢]. وبإثباتها نصًّا في ﴿طَٰغُونَ﴾ في الذاريات والطور، وسكوتاً فيما عدا ذلك. وعن الداني بالألف في ﴿طَٰغُونَ﴾ معاً، اختلف النقل عنه فيما عداهما.

وأما ما بعد ألفه تشديد مباشر، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، ﴿ٱلصَّآفُّونَ﴾: فألفه ثابتة عند الشيخين، وكذا الشاطبيّ إلَّا أنه انفرد بجواز حذفها عن بعض العراقية. والعمل على الإثبات.

وأما محذوف النون، فإن كان مهموزاً أو مشدوداً، نحو: ﴿لَذَآئِقُوا۟﴾، ﴿بِرَآدِّي رِزْقِهِمْ﴾؛ فحكمه على ما تقدم. وإن كان غير ذلك؛ فعن أبي داود بحذف الألف في ﴿مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾، و﴿مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾، و﴿مُّلَٰقُوهُ﴾، و﴿بَٰلِغُوهُ﴾، و﴿بَٰلِغِيهِ﴾، و﴿بِبَٰلِغِيهِ﴾. وبإثباتها فيما عداهن. وعن الداني بحذفها في: ﴿مُّلَٰقُوا۟﴾، و﴿مُّلَٰقُوهُ﴾، واختلف النقل عنه في غيرهما.

ومن هذا النوع: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالتحريم، على القول بأنه جمع. وقد ورد نص أبي داود بحذف ألفه. واختلف النقل فيه عن الداني.

وأما ما كان مفرده على فعّال، نحو: ﴿ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾، ﴿قَوَّٰمُونَ﴾؛ فعن أبي داود بحذف الألف إلَّا في ﴿جَبَّارِينَ﴾ بالمائدة والشعراء.

---

(١) قال الشيخ: أي فنقل بعضهم حذف ألفه لاحتماله في دخوله في القاعدة، وبعضهم إثباتها لسكوته. وهكذا يقال فيما بعد.

(٢) قال الشيخ: وفي المصحف الأميري الحذف في ﴿طَٰغِينَ﴾ والإثبات في ﴿لِلطَّٰغِينَ﴾. والصحيح ما قلناه فليعلم.

وعن الداني بالحذف في ﴿أَكَّٰلُونَ﴾ فقط. واختلف النقل عنه في سائره.

وأما ما كان مفرده على فعاليّ، وهو: ﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾؛ و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ فعن أبي داود بالألف. واختلف النقل فيه عن الداني.

وأما ما كان مفرده على فعّاليّ، وهو في: ﴿ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾، و﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾، فعن أبي داود بحذف الألف. واختلف النقل فيه عن الداني.

* * *

٢ ـ حذف ألف جمع المؤنث السالم

اتفق الشيخان على حذف ألف جمع المؤنث السالم إذا كان ذا ألف واحدة نحو: ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾، ﴿مُّؤْمِنَٰتٍ﴾، ﴿ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، ﴿وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾، ﴿ءَايَٰتِنَا﴾، إلا ﴿ءَايَاتُنَا﴾ الثاني والثالث بسورة يونس، وإلا ﴿سَيِّئَاتُ﴾ كيف جاء، الحذف لصور الهمزة. وإلا ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ على الراجح فيهما عنهما، وقد اقتصر الشاطبي على الحذف فيهما. وإلا ﴿سَوْءَات﴾ في الأعراف وطه، وعلى ﴿بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ في قوله فيهما. و﴿بَنَاتٍ﴾ في غير الأنعام والنحل والطور و﴿نَّحِسَاتٍ﴾ بفصّلت عن أبي داود. و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ عن الداني عن أبي عبيد. وما قلّ دوره، نحو: ﴿حَسَرَٰتٍ﴾، ﴿غَمَرَٰتِ﴾ في قولٍ لبعض المتأخرين عن الداني.

وأما إذا كان ذا ألفين، فإن لم يكن بعد ألفه الأولى همز أو تشديد نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ﴿قَٰنِتَٰتٌ﴾، ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ﴾، ﴿رِسَٰلَٰتِ﴾، ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ﴿مَغَٰرَٰتٍ﴾، فأكثر المصاحف على حذف ألفيه. وهو اختيار أبي داود. وأقلها على حذف الثانية فقط، ورجحه الخراز. واقتصر أبو داود على حذف الثانية في ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ بالمائدة، و﴿يَاْيۡـَٔسَٰتٍ﴾ بيوسف. ورجحه في ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾ بسبأ، و﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ بق. ونص الشيخان على عكسه في ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ بفصلت، وعلى ذلك عملنا.

وإن كان بعدها همز أو تشديد نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ﴾، ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾، فجُلّ المصاحف على حذف ألفيه.

وجاء فيه عن بعض المدنية والعراقية ثلاثة أقوال:

١ ـ إثبات الأولى وحذف الثانية.

٢ ـ عكسه.

٣ ـ إثباتهما.

وهذان ضعيفان. والعمل على حذف ألفيه معاً.

* * *

٣ ـ حذف ألف ضمير الرفع المتصل

اتفق الشيخان على حذف ألف «نا» الواقعة فاعلاً إذا اتصل بها ضمير النصب، نحو: ﴿زِدْنَٰهُمْ﴾، ﴿عَلَّمْنَٰهُ﴾، ﴿ءَاتَيْنَٰكَ﴾.

ويدخل في هذا الأصل: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾، ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾، و﴿مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ بطه، عند من قرأهن بضمير المتكلم المعظم نفسه.

* * *

٤ ـ حذف ألف التثنية

نص أبو داود على أن المصاحف اختلفت في حذف ألف التثنية غير المتطرفة[١] في جميع القرآن، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾، ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾، ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾، ﴿إِذْ يَحْكُمَانِ﴾، واختار إثباتها.

واختار ابن عاشر حذفها في ﴿يَأْتِيَـٰنِهَا﴾ بالنساء، و﴿هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾، و﴿فَذَٰنِكَ﴾ بالقصص، وعلى ذلك عملنا.

ونص الداني على حذفها في جميع القرآن[٢]، إلَّا ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ فبالوجهين. واجتمعت المصاحف على رسم ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ بالمائدة بدون ألف بعد الياء ليحتمل القراءتين.

* * *

(١) قال الشيخ: أما المتطرفة، نحو: ﴿إِنَّا رَسُولَا﴾، ﴿تَبَّتْ يَدَآ﴾، ﴿كَانَتَا﴾، ﴿قَالَا﴾، فثابتة باتفاق.

(٢) قال الشيخ: وسكت في «العقيلة» عن ﴿هَـٰذَانِ﴾.

٥ ـ حذف ألف الأسماء الأعجمية

المراد بها: الأعلام الأعجمية الزائدة على ثلاثة أحرف، والوارد منها في القرآن واحد وعشرون اسماً.

وهي على قسمين: قسم كثر استعماله، وهو تسعة أسماء: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ﴾، ﴿وَإِسْحَٰقَ﴾، و﴿عِمْرَٰنَ﴾، ﴿وَهَٰرُونَ﴾، و﴿لُقْمَٰنَ﴾، ﴿وَسُلَيْمَٰنَ﴾، ﴿وَدَاوُۥدَ﴾، ﴿وَإِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

وقسم لم يكثر استعماله، وهو اثنا عشر اسماً: ﴿طَالُوتَ﴾، و﴿جَالُوتَ﴾، و﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾، ﴿وَمِيكَىٰلَ﴾، و﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾، ﴿وَقَٰرُونَ﴾، ﴿وَهَٰمَٰنَ﴾، ﴿وَإِلْيَاسَ﴾، و﴿إِلْ يَاسِينَ﴾، و﴿بَابِلَ﴾.

وقد اختلف النقل في رسمها على التفصيل الآتي:

﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ﴾، ﴿وَإِسْحَٰقَ﴾، و﴿عِمْرَٰنَ﴾، ﴿وَهَٰرُونَ﴾، و﴿لُقْمَٰنَ﴾، ﴿وَسُلَيْمَٰنَ﴾ بحذف الألف اتفاقاً.

﴿دَاوُۥدُ﴾، و﴿طَالُوتَ﴾، و﴿جَالُوتَ﴾، و﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾. بالألف اتفاقاً.

﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، و﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾، و﴿قَٰرُونَ﴾، اختلفت المصاحف فيهن. واختار أبو داود الحذف. وشهّر الداني الإثبات.

وألحق بعض المتأخرين بهن ﴿بَابِلَ﴾، و﴿إِلْيَاسَ﴾، و﴿إِلْ يَاسِينَ﴾.

والعمل على الحذف في: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وإخوته. وعلى الإثبات في ﴿بَابِلَ﴾ وإخوته.

﴿وَمِيكَـٰلَ﴾، بحذف الألف ورسم ياء مكانها ليحتمل القراءات.

﴿وَهَـٰمَـٰنَ﴾، بحذف الألف التي بعد ميمه عنهما.

وأما التي بعد هائه فحذفها مختار عند أبي داود وقليل عند الداني. ورواه الغازي عن العراقية.

* * *

حذف ألفات الجزئيات

وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل الاطلاع عليها فقلت:

حذف الألف بعد الهمزة

﴿قُرْءَانًا﴾ في أول يوسف والزخرف، عن الشيخين بخلف عن الداني. قال: ورأيت أنا في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف اهـ.

وزاد بعض المتأخرين موضعاً ثالثاً وهو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ في الزمر.

والعمل على الحذف في الأولين فقط وإثبات ما عداهما.

واعلم أن أبا عمرو نص على إثبات الألف في سبعة أوزان، وهي:

١ ـ فُعلان، نحو: ﴿بُنْيَـٰنٌ﴾، و﴿خُسْـرَانًـا﴾، و﴿طُغْيَـٰنًا﴾.

٢ ـ فِعلان، نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾، و﴿قِنْوَانٌ﴾.

٣ ـ فاعل، نحو: ﴿ظَالِمٌ﴾، و﴿فَارِضٌ﴾، و﴿وَسَارِبٌ﴾.

٤ ـ فعّال، نحو: ﴿صَبَّارٍ﴾، و﴿خَوَّانٍ﴾، و﴿خَتَّـارٍ﴾.

٥ ـ فَعال، نحو: ﴿ثَوَابَ﴾، و﴿عَذَابٌ﴾، و﴿مَتَـٰعٌ﴾.

٦ ـ فِعال، نحو: ﴿حِسَابٍ﴾، و﴿عِقَابِ﴾.

٧ ـ مفعال، نحو: ﴿مِيقَـٰتُ﴾، و﴿ميزان﴾.

وسكت عما عداها من بقية الأوزان التي سيأتي نسبتها لأبي داود دونه، فهذا ضابط عام.

و﴿قُرْءَانًا﴾ المذكور ونحوه مما سيأتي له حذفه، من هذه الأوزان، نص خاص، ولا معارضة بين عام وخاص.

﴿اَلْئَنَ﴾، عنهما، إلَّا حرف ﴿اَلْجِنِّ﴾ فألفه ثابتة باتفاق.

﴿رَءَا﴾، حيث جاء، سوى ﴿مَا رَأَىٰٓ﴾، و﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ كلاهما في النجم، عنهما.

﴿بُرَءَٰٓؤُا۟﴾ في الممتحنة عنهما.

﴿سَوْءَات﴾ كيف جاء، بخلف عن أبي داود.

﴿جَآءَنَا﴾ في الزخرف، رسم بألف واحدة وهي الأولى على ما ذكره أبو عمرو في المحكم، وأبو داود في ذيل الهجاء.

والثانية على ما يظهر من المقنع.

واختار الخراز الأول، وذلك على قراءة التثنية، وأما على قراءة الإفراد فليس فيه حذف أصلاً.

* * *

حذف الألف بعد الباء

﴿يَبَشِّرُوهُنَّ﴾، و﴿تُبَشِّرُونَ﴾، و﴿الْأَلْبَابِ﴾، و﴿أَسْبَابَ﴾ كيف جاء. سوى: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[1] في البقرة. ﴿وَرَبَائِبُكُمُ﴾، ﴿وَأَجِبْنَاهُمْ﴾، و﴿غَضْبَانَ﴾، و﴿وَرُهْبَانَهُمْ﴾، و﴿بَاخِعٌ﴾، و﴿أَدْبَارَهُمْ﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين، و﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾، ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾، و﴿الْأَدْبَارَ﴾ بالأحزاب والحشر عن أبي داود، وزاد ابن عاشر عنه ﴿الْأَدْبَارَ﴾ في الفتح[2].

﴿رُبَاعَ﴾ في النساء عنهما، وفي فاطر عن أبي داود.

﴿بَاطِلٌ﴾، كيف جاء عن أبي داود، واقتصر الداني على ﴿وَبَطَلَ مَا كَانُوا﴾ في الأعراف وهود.

﴿بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾، عنهما، و﴿الْبَالِغَةُ﴾، و﴿بَالِغَةٌ﴾، ﴿وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾، و﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ عن أبي داود.

﴿الْخَبَائِثَ﴾ في الأعراف والأنبياء، و﴿كَبَائِرَ الْإِثْمِ﴾ في النجم والشورى، و﴿بَاعِدْ﴾ في سبأ، عنهما.

﴿أَنْبَاءِ﴾ في الأنعام، عنهما، وفي الشعراء عن الداني، وذكر أبو داود فيه اختلافاً عن المصاحف، والعمل فيه على الحذف.

---

(١) قال الشيخ: أي فألفه ثابتة لسكوت أبي داود عنه، وأطلق صاحب المنصف الحذف فيه بلا استثناء وجرى عليه المغاربة.

(٢) قال الشيخ: وأطلق البلنسي حذف ألفه بلا استثناء وتبعه المغاربة. وشهر في التبيان الحذف لأبي داود في المواضع الخمسة، وهي: آل عمران والأنفال والأحزاب والفتح والحشر.

﴿كَبَٰسِطِ﴾ في الرعد. و﴿بَٰسِطٌ﴾ في الكهف عن أبي داود. ﴿لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ في مريم. ﴿عِبَٰدَنَآ﴾ في صٓ.

﴿فِى عِبَٰدِى﴾ في الفجر، عنهما. وذكرا اختلافاً عن المصاحف في ﴿عَبْدِهِۦ﴾ بالزمر. والعمل فيه على الحذف.

﴿فَٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ في طه ون، و﴿عُقْبَٰهَا﴾ عن أبي داود.

وأما ﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾ في النحل، و﴿ٱجْتَبَٰكُمْ﴾ في الحج، فذكر في التنزيل أنهما رسمتا في بعض المصاحف بغير ألف وفي بعضها بالألف، واختار رسمها بالياء كما يقتضيه سكوت الداني عن عدهما في المستثنيات.

﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾ كيف جاءت. و﴿بَٰرَكْنَا﴾ حيث وقعت. و﴿تَبَٰرَكَ﴾ في الرحمن والملك. و﴿مُبَٰرَكٌ﴾ في صٓ، و﴿مُّبَٰرَكًا﴾ في قٓ عنهما، وما عدا ذلك عن أبي داود بالألف، إلّا ﴿وَبَٰرَكَ﴾ فيها فبالحذف. وعن الداني بعكس ذلك.

* * *

حذف الألف بعد التاء

﴿كِتَٰبٌ﴾، كيف جاء، عنهما، سوى أربعة مواضع، وهي: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ في الرعد، و﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ في الحجر، و﴿مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ في الكهف، و﴿كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ في النمل.

﴿يَتَٰمَىٰ﴾، كيف جاء، و﴿خِتَٰمُهُۥ﴾ في المطففين، عنهما.

﴿مَتَٰعًا﴾، و﴿بُهْتَٰنٌ﴾، كيف أتيا، و﴿وَٱمْتَٰزُوا۟﴾ بيس، عن أبي داود.

* * *

حذف الألف بعد الثاء

﴿مِيثَٰقَ﴾ كيف جاء، و﴿فَأَثَٰبَكُمۡ﴾ بآل عمران، و﴿فَأَثَٰبَهُمُ﴾ بالمائدة والفتح، و﴿ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾، و﴿أَوۡثَٰنًا﴾، و﴿أَثَٰثًا﴾، و﴿ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾، كيف جاء من سورة النور إلى آخر القرآن، عن أبي داود.

﴿ءَاثَٰرِهِم﴾، المضاف إلى ضمير جماعة الغائبين،عن أبي داود، واقتصر الداني على حرف الصافات.

﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ﴾، عنهما.

﴿أَثَامٗا﴾، بخلف عن الداني، وسكت عنه أبو داود والشاطبي، ولذا جرى العمل فيه على الألف.

* * *

حذف الألف بعد الجيم

﴿تِجَـٰرَةٌ﴾ كيف جاء.

وأفعال الجهاد نحو: ﴿جَـٰهِدِ﴾، ﴿يُجَـٰهِدُ﴾، وأفعال الجدال، نحو: ﴿يُجَـٰدِلُونَكَ﴾، ﴿وَجَـٰدِلْهُم﴾، ﴿وَجَـٰوَزْنَا﴾، في الأعراف ويونس عن أبي داود.

﴿ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾(١) زاد ابن عاشر ونسبة لأبي داود، وجرى عليه العمل.

﴿وَٱلْمَرْجَانُ﴾، رواه أبوداود عن عطاء، وحكم بحذف الألف، وحسنه التجيبي، والعمل عندنا على الألف.

﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾ في الأنعام، نص الشيخان على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بدون ألف، واستحبه أبو داود وعليه العمل.

﴿وَهَلْ نُجَـٰزِيٓ﴾ بسبأ، و﴿ٱلْمَجَـٰلِسِ﴾ بالمجادلة، عنهما.

* * *

---

(١) قال الشيخ: أغفله الخراز في المورد، وذكره في العمدة، وكذا صاحب المنصف.

حذف الألف بعد الحاء

﴿أَصْحَٰبُ﴾ كيف جاء، و﴿خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ بيوسف، و﴿حَٰمِئَةٍ﴾ بالكهف، و﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ﴾ بالفجر، عنهما، وكذلك ﴿سُبْحَٰنَ﴾ كيف جاء إلَّا ﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾ في الإسراء؛ فالأشهر عنهما فيه الألف، وعليه عملنا لمجيئه عن أكثر المصاحف خصوصاً العراقية[1].

﴿وَأَحَٰطَتْ﴾، و﴿حَٰفِظُواْ﴾، كلاهما في البقرة.

﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ بآل عمران[2]، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ بالأنعام، و﴿مَّحَٰرِيبَ﴾ بسبأ عن أبي داود.

﴿أَرْحَامُ﴾، كيف جاء، بخلف أبي داود، والمختار له إثباته، وعليه العمل.

﴿حَٰشَ﴾ معاً بيوسف، عنهما.

﴿حَٰذِرُونَ﴾ في الشعراء: نصّا على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بحذفها، وعليه العمل.

﴿وَرَيْحَانٌ﴾ في الواقعة، رواه أبو داود عن الغازي بلا ألف، وعن غيره بالألف، واختاره في التنزيل، وعليه العمل.

﴿سَحَّار﴾: في الأعراف ويونس، بخلف عنهما[3].

* * *

(١) قال الشيخ: وشَهَرَ اللبيب فيه الحذف وجرى عليه المغاربة.

(٢) قال الشيخ: أغفله الخراز في «المورد»، واستدركه ابن عاشر وغيره.

(٣) قال الشيخ: وأما حرف الشعراء فبالألف اتفاقاً.

حذف الألف بعد الخاء

﴿يُخَٰدِعُونَ﴾، عنهما، واستثنى بعض شراح العقيلة حرف النساء: ﴿خَٰدِعُهُمۡ﴾ عن الداني، وسكت عنه الخراز والشاطبي، وذكره أبو داود في تبيينه بحذف الألف، وهو الراجح، وعليه العمل.

﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بإبراهيم، و﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ بالنور، عنهما. وزاد أبو داود: ﴿خَٰلِقُ﴾[1] حيث جاء وكيف أتى.

﴿تُخَٰطِبۡنِي﴾، ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ﴾، و﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾، عن أبي داود، وكذا ﴿خَٰلِدٌ﴾ كيف جاء، وخصّه الداني بما إذا كان عَلَماً[2].

﴿خَٰشِعَةً﴾، و﴿خَٰشِعًا﴾ في الحشر، عن أبي داود. وذكر الشيخان الخلاف في ﴿خَٰشِعًا﴾ في القمر، والعمل فيه على الحذف.

﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾. نصّا على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بحذفها وعليه العمل.

﴿فَلَا يَخَافُ ظُلۡمًا﴾ بطه. مقتضى ما في التنزيل أنه ينبغي أن يكتب للمكي بغير ألف، ويحتمل لغيره كذلك، أو بالألف ولا نص فيه عن المصاحف. والعمل عندنا على الألف.

* * *

---

(١) قال الشيخ: أغفله الخراز، وكان من حقه أن يذكر موضع الحشر لنص أبي داود عليه في تنزيله.

(٢) قال الشيخ: وذكر بعض المتأخرين حذف ألف مثنى خالد وكذا صالح ولكن لا عمل عليه.

حذف الألف بعد الدال

﴿ادَّارَأْتُم﴾، و﴿دَرَسْتَ﴾، و﴿بَلِ ادَّارَكَ﴾، و﴿جُدُرٍ﴾، و﴿تَدَارَكَهُ﴾، عنهما. وذكرا خلاف المصاحف في: ﴿يُدَافِعُ﴾ بالحج. وعملنا فيه على الحذف.

﴿عَدَاوَةً﴾ كيف جاء، سوى الأول منه[1]. و﴿وِلْدَانٌ﴾ كيف وقع و﴿جِدَالَنَا﴾ في هود عن أبي داود.

﴿هداى﴾، عنهما. عن بعض المدنية والعراقية. والعمل فيه على الإثبات.

* * *

---

(١) قال الشيخ: وأطلقه صاحب المنصف.

حذف الألف بعد الذال

﴿ذَٰلِكَ﴾ كيف جاء[١].

و﴿جُذَٰذًا﴾ في الأنبياء عنهما.

و﴿وَأَذَٰنٌ﴾ في التوبة. عن أبي داود.

﴿فَأَذَٰقَهَا﴾ في النحل. نقل أبو داود حذف ألفه عن عطاء بن يزيد الخراساني[٢]، والعمل عندنا على إثباته.

﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ في النبأ، عنهما بخلف عن الداني، وشهر الحذف وعليه العمل.

* * *

(١) قال الشيخ: أي بالأم، وأما فذانك وهذان فيهما من المثنى وقد تقدمّ.

(٢) قال الشيخ: وجرى العمل عليه عند المغاربة.

حذف الألف بعد الراء

﴿فِرَٰشًا﴾ في البقرة، و﴿تَرَٰضَوۡاْ﴾، و﴿تَرَٰضَيۡتُم﴾، و﴿فُرَٰدَىٰ﴾، و﴿مِيرَٰثُ﴾، و﴿دَرَٰهِمَ﴾، و﴿سَرَٰبِيلَ﴾، و﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾، و﴿رَٰعِنَا﴾، وأفعال المراودة، نحو: ﴿رَٰوَدَتۡنِي﴾، ﴿تُرَٰوِدُ﴾، عن أبي داود، وكذا ﴿أَرَىٰنِيٓ﴾ بيوسف في قول عنه، وعليه العمل.

﴿مُرَٰغَمًا﴾، و﴿تُرَٰبًا﴾ في الرعد والنمل والنبأ، و﴿وَعَشِيرَٰتُكُمۡ﴾، و﴿وَحَرَٰمٌ﴾ في الأنبياء، عنهما. وكذا ﴿خَرۡجًا﴾ بالكهف والمؤمنون، ونصَّا على الإثبات قولاً واحداً في ﴿فَخَرَاجُ﴾، ﴿صِرَٰطَ﴾ كيف جاء، على المختار عن أبي داود.

﴿أَرَءَيۡتَ﴾ كيف جاء بعد همزة الاستفهام. ظاهر «المورد» إجراء الخلاف فيه عند الشيخين في جميع القرآن. وظاهر «العقيلة» أن الخلف خاص بـ: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾ حيث وقع و﴿أَرَءَيۡتَ﴾ الذي في سورة الماعون فقط، ومفهومها الإثبات فيما عداهما، والعمل على الحذف في الجميع لاحتمال القراءات.

﴿سِرَٰجًا﴾ بالفرقان، ذكرا أنه كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بدونها. وعليه العمل.

﴿بشراى﴾ بيوسف. نصَّا على أنه كتب بحذف الألف في أكثر المدنية والعراقية وبالألف في البقية. والعمل على الأول.

﴿تَرَٰٓءَا﴾، عنهما على المختار[١].

﴿قَوَارِيرَ﴾ الأول بالألف في أكثر المصاحف ويحذفها في بعضها. ونقله الداني عن إدريس عن بعض الكوفية. والثاني بالألف في غير البصرية. وقيل وغير المكية[٢].

* * *

(١) قال الشيخ: وذلك لأن أصل هذه الكلمة ﴿تَرَٰٓءَا﴾ فعل ماض على وزن تفاعل كـ﴿تَخَاصَمَ﴾ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وكان قياسها أن ترسم بثلاث ألفات: ألف تفاعل وصورة الهمزة، وقياسها هنا أن تصور من جنس حركتها والمبدلة عن الياء التي هي لام الكلمة. ولكنها لم ترسم في جميع المصاحف إلَّا بالف واحدة وحذف منها ألفان كراهة اجتماع الصور المتماثلة في الخط.
ولم يذكر الشيخان أن الألف المرسومة هي صورة الهمزة، وإنما ذكرا أنه يحتمل أن تكون الألف المرسومة هي الأولى وأن تكون هي الثانية. واختارا أن تكون المحذوفة هي الألف الأولى الواقعة قبل الهمزة، والثابتة هي الألف الثانية التي هي صورة الهمزة وهذا الاختيار لأبي عمرو في المحكم ولأبي داود في ذيل الرسم.
وأما كلام المقنع فهو كالصريح في اختيار أن الألف الثانية هي المثبتة. واختار في التنزيل حذف الثانية، وانتصر له الجعبري، فصورة كتابتها على الأول ﴿ترآا﴾ وعلى الثاني ﴿تراءا﴾ والله أعلم.

(٢) وجه الإثبات: مناسبة المقابلة في الأول لأنه فاصلة، ومناسبة المجاورة في الثاني، واحتمال القراءتين تحقيقاً وتقديراً اهـ.

حذف الألف بعد الزاي

﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾، و﴿تَّزَاوَرُ﴾، و﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ الأوّلان في العقود، وفي الكهف وطه والزمر والشورى والحشر، عنهما[١].

﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ بيوسف، عن أبي داود.

﴿زاكية﴾، نصًّا على أنه كتب في بعض المصاحف[٢] بالألف، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل.

* * *

(١) قال الشيخ: أي على تصوير الهمزة واواً فيهن، وقد اتفق عليه الشيخان في حرفي العقود وموضع الشورى. وأما حرفا الكهف وطه فمن العراقية فقط. ورسما بالألف على القياس في الحجازية والشامية. وأما حرف الزمر ففيه الخلف مطلقاً. وأما حرف الحشر فعن أبي داود بالواو والألف قولًا واحداً. ونقل فيه عن الداني الوجهان والمشهور الواو والألف.

(٢) قال الشيخ: المشهور أنها المدنية وأكثر المكية اهـ.

حذف الألف بعد السين

﴿مَسَٰكِينَ﴾ كيف جاء، عنهما. إلَّا أنهما نصَّا على أن ثاني المائدة رسم في المدنية وبعض غيرها بالحذف وفي البقية بالألف، ورجَّحا الحذف حملاً على نظائرها.

﴿وَمَسَٰكِنُ﴾، كيف جاء عنهما، سوى الشاطبي فقد خصه بعضهم عنه بحرف سبأ فقط.

﴿أُسَٰرَىٰ﴾، و﴿مَسَٰجِدَ﴾، كيف أتيا.

و﴿تُسَٰقِطْ﴾، و﴿سَٰمِرًا﴾، و﴿أساوِرَة﴾، عنهما.

﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ في الأنبياء، عنهما، وفي سائره عن أبي داود.

﴿إحسان﴾، كيف جاء، سوى الأول[1].

و﴿إِنسَٰنٍ﴾ كيف أتى.

و﴿أَسَٰطِيرُ﴾، و﴿يَٰسَٰمِرِيُّ﴾ المقترن بياء النداء في طه، و﴿أَسَٰٓـُٔوا۟﴾ في الروم والنجم عن أبي داود.

﴿سَٰحِرٌ﴾ حيث وقع منكَّراً[2]، عنهما سوى آخر الذاريات فبالإثبات. وحكيا قولاً بإثبات الألف في الجميع.

---

(١) قال الشيخ: أي فعملنا فيه على الإثبات لسكوت أبي داود عنه وأطلق صاحب المنصف حذفه وجرى عليه المغاربة.

(٢) قال الشيخ: ومحل الخلاف فيما اتفقوا على قراءته بوزن فاعل أو قرأه نافع كذلك، وأما (الساحر) المعرف ففيه الإثبات عن أبي داود كالداني في المشهور عنه.

﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ بطه، عن أبي داود.

﴿سَٰحِرَانِ﴾ في القصص. ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾، نص الشيخان على أنهما كتبا في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بغير الألف، وعليه العمل.

﴿أَوْ نَنسَٰها﴾، عنهما.

﴿بِرِسَٰلَتي﴾، عنهما.

* * *

حذف الألف بعد الشين

﴿تَشَـٰبَهَ﴾ وما اشتق من مادته اسماً أو فعلًا[١] عن أبي داود، واقتصر الداني على ﴿تَشَـٰبَهَ﴾ في البقرة فقط.

﴿غِشَـٰوَةٌ﴾ في الجاثية عنهما، وفي غيره عن أبي داود.

﴿تُشَـٰقُّونَ﴾ فيهم. و﴿شَـٰخِصَةٌ﴾، و﴿شَـٰطِىِٕ﴾، و﴿شَـٰهِدًا﴾ المنصوب. عن أبي داود.

﴿مَشَـٰرِقَ﴾ كيف جاء، عن أبي داود. واقتصر الداني على حرف المعارج.

﴿مَا نَشَـٰٓؤُا۟﴾ في هود، عنهما.

* * *

(١) قال الشيخ: نحو ﴿تَشَـٰبَهَتْ﴾، ﴿مُتَشَـٰبِهٍ﴾، ﴿مُتَشَـٰبِهًا﴾. ولا يندرج هنا ﴿مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ لدخوله في الجمع المؤنث السالم.

حذف الألف بعد الصاد

﴿نَصَٰرَىٰ﴾ كيف جاء. و﴿يصـٰلحا﴾، ﴿يصـٰعد﴾، و﴿آصـٰارهم﴾، و﴿تُصَٰحِبْنِى﴾، و﴿تُصَعِّرْ﴾، عنهما.

﴿وَفِصَٰلُهُۥ﴾ بلقمان، عنهما. وبالأحقاف عن أبي داود.

﴿صَٰلِحٌ﴾ عن أبي داود. وعن الداني إذا كان علماً فقط. وأغفله الشاطبي.

﴿أَصَٰبِعَهُمْ﴾، و﴿أَصَٰبَتْكُم﴾، و﴿أَصَٰبَتْهُم﴾، و﴿أَصَٰبَكُمْ﴾، و﴿صـٰحبه﴾، كيف جاء.

و﴿يَٰصَٰحِبَىِ﴾ بيوسف، و﴿لِصَٰحِبِهِۦ﴾ المجرور باللام[1]، و﴿صَلْصَٰلٍ﴾، و﴿أَبْصَٰرُ﴾ كيف جاء[2].

﴿مَصَٰابِيحَ﴾، و﴿بَصَٰٓئِرُ﴾ بالجاثية، ﴿وَأَوْصَٰنِى﴾، عن أبي داود[3].

﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ بالبقرة والذاريات عنهما، وفي غيرهما من المعرف والمنكر عن أبي داود.

واقتصر بعض شراح العقيلة تبعاً لظاهرها على حرف البقرة.

* * *

---

(١) قال الشيخ: وأطلق صاحب المنصف حذف ألف صاحب مطلقاً.

(٢) قال الشيخ: أي بالموحدة. وأما أنصار من النصرة فألفه ثابتة كيف جاء معرفاً ومنكراً باتفاق، وإليه أشار بعضهم بقوله:

وَأَلِفُ السَّاعَةِ وَالْعِقَابِ　　وَأَلِفُ الْعَذَابِ وَالْحِسَابِ
وَأَلِفُ النَّهَارِ وَالْجَبَّارِ　　وَأَلِفُ الْبَيَانِ وَالْفُجَّارِ
وَأَلِفُ النَّارِ مَعَ الأَنْصَارِ　　ثَبَتَ فِي الْخَطِّ لَدَى الأَخْبَارِ

(٣) قال الشيخ: وكذا ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على القول بأنه مفرد.

حذف الألف بعد الضاد

﴿مُضَـٰعَفَةً﴾، و﴿يُضَـٰعِفُهَا﴾، عنهما. وكذلك سائر أفعال المضاعفة. إلّا أن الداني اختلف عنه في أول البقرة وحرفي الحديد. وأطلق الشاطبي الخلاف في الجميع(١).

﴿ٱلرَّضَـٰعَةَ﴾، في النساء عن أبي داود(٢).

﴿بِضَـٰعَةً﴾، كيف جاء عنهما.

﴿يضاهون﴾، سكت عنه الشيخان. وذكره صاحب المنصف، وجرى عليه العمل.

* * *

(١) قال الشيخ: وما ذكره الخراز من إطلاق الخلاف عن أبي داود وهم؛ إذ لم يذكر في تنزيله إلّا الحذف، وحكى الإجماع عليه كما نبه عليه المحققون؛ ولذا جرى عليه العمل.

(٢) قال الشيخ: وأما حرف البقرة، فالحذف فيه لصاحب المنصف، وجرى عمل المغاربة عليه.

حذف الألف بعد الطاء

﴿سُلْطَٰنٍ﴾، كيف جاء.

﴿شَيْطان﴾ كيف وقع، عنهما.

﴿خَطَايا﴾، عنهما عن جلّ المصاحف.

﴿اسْتَطَٰعُوا﴾، ﴿اسْطَٰعُوٓا﴾، ﴿وَٱلطَّٰغُوتِ﴾، و﴿حُطَٰمًا﴾ عن أبي داود.

﴿طَٰٓئِرِ﴾ كيف جاء، عنهما. إلَّا أن الداني أثبت الألف في موضع يس.

﴿طَآئِفَةٌ﴾ نص الشيخان على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بدونها، واستحبه أبو داود، وعليه العمل.

* * *

حذف الألف بعد الظاء

﴿ظَٰهِرَ﴾ كيف جاء(١). و﴿ظَٰهِرَةً﴾، وما اشتق من مادة ظهر، نحو: ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟﴾، ﴿ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ﴾، ﴿مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾، عن أبي داود.

واقتصر الداني على ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ بالبقرة والأحزاب والمجادلة، و﴿تَظَٰهَرَا﴾، و﴿وَإِن تَظَٰهَرَا﴾.

واقتصر الشاطبي على الأحزاب والتحريم.

﴿عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ﴾عنهما.

وأطلق أبو داود الحذف في سائر ما جاء من لفظه، سوى حرفي البقرة والقيامة(٢) وعليه العمل.

* * *

(١) قال الشيخ: لا يندرج فيه ﴿ظَٰهِرِينَ﴾ لدخوله في الجمع السالم المذكر، إذ لو أدرج للزم التكرار، مع إيهام أن أبا عمرو لا يحذفه.

(٢) قال الشيخ: وأطلق صاحب المنصف الحذف في الجميع، وجرى عمل المغاربة عليه.

حذف الألف بعد العين

﴿عَـٰهَدُواْ﴾ في البقرة، و﴿بِمَا عَـٰهَدَ﴾ في الفتح، عنهما. وسائر أفعال المعاهدة عن أبي داود.

واقتصر بعض شراح العقيلة على أول البقرة وبعضهم على حرفيها.

﴿ضِعَـٰفًا﴾[١] في النساء، عن الداني، وسكت عنه أبو داود، والعمل على حذفه.

﴿شَعَـٰٓئِرَ﴾ سوى الأول[٢].

و﴿أَضْعَـٰفًا﴾ بآل عمران.

و﴿أَنْعَـٰمٌ﴾ كيف جاء.

و﴿عَـٰلِيَهَا﴾، ﴿شُفَعَـٰٓؤُنَا﴾، ﴿عَـٰقِبَةُ﴾ كيف وقع.

و﴿عَـٰمِلٍ﴾ حيث وقع، سوى حرف الأنعام[٣].

و﴿مَعَـٰيِشَ﴾، و﴿ٱلْعَـٰكِفُ﴾ في الحج، عن أبي داود.

وكذلك ﴿عَاصِمَ﴾ إلَّا أنه اختار الألف في حرف يونس.

﴿عاقدت﴾، و﴿عاقدتم﴾، و﴿تَعَـٰلَىٰ﴾ ماضياً بالفاء ودونها.

و﴿ٱلْمِيعَـٰدِ﴾ في الأنفال.

---

(١) قال الشيخ: أغفله الخراز.

(٢) قال الشيخ: أي فسكت عنه أبو داود وحذفه صاحب المنصف وتبعه المغاربة.

(٣) قال الشيخ: وأغفله الخراز وحذفه صاحب المنصف مطلقاً وجرى عليه المغاربة.

و﴿مُعَاجِزِينَ﴾، و﴿شُفَعَتَؤُاْ﴾ في الروم.

و﴿دُعَتَؤُاْ﴾ في غافر.

و﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ﴾[(١)]، و﴿أَوْ إِطْعَمٌ﴾[(٢)]، عنهما.

﴿عَالِمُ﴾ في سبأ، عنهما. وفي غيرها عن أبي داود والشاطبي[(٣)].

* * *

(١) قال الشيخ: وزاد في المقنع الألف فيه لبعض العراقية والعمل على الحذف وقرىء شاذاً عليهم.

(٢) قال الشيخ: وفي فتح المنان وبعضهم أو إطعام بالألف وليس بسديد اهـ.

(٣) قال الشيخ: فهو من زيادات العقيلة على المقنع.

حذف الألف بعد الغين

﴿غَافِلٌ﴾، و﴿غَٰشِيَةٌ﴾ كيف أتيا.

و﴿أَضْغَٰثُ﴾، ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ﴾، ﴿مُغَٰضِبًا﴾، ﴿أَضْغَٰنَهُمْ﴾، ﴿أَضْغَٰنَكُمْ﴾، عن أبي داود.

﴿يَبْلُغَنَّ﴾، عنهما

﴿وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ في المعارج، عنهما. وفي الأعراف عن أبي داود.

* * *

حذف الألف بعد الفاء

﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾، و ﴿دفـٰع﴾، و ﴿فـٰرقوا﴾، و ﴿تَفَـٰوُتٍ﴾، و ﴿الضعفـٰوٓا﴾، و﴿فَـٰرِغًا﴾، عنهما. ﴿شَفَـٰعَةٌ﴾، و﴿فَـٰحِشَةٌ﴾ كيف أتيا.

و﴿كَفَّـٰرَةٌ﴾ كيف جاء، سوى الأول[1].

﴿وَرَفَـٰتًا﴾، و﴿ٱلْغَفَّـٰرُ﴾ المحلى بأل، و﴿ٱلْأَطْفَـٰلُ﴾ بالنور. عن أبي داود.

﴿فَـٰكِهَةٌ﴾، على قولٍ لأبي داود، وعليه العمل.

﴿فـٰلق﴾ الأول. نص الشيخان على أنه كتب بالألف في بعض المصاحف وبتركها في بعضها. وأما الثاني فنص أبو داود على الخلاف فيه، وجرى عملنا على الألف فيهما[2].

﴿فَـٰرِهِينَ﴾ في الشعراء. نص الشيخان على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بحذفها، وعليه العمل.

﴿بِمَفَـٰزَتِهِم﴾، لم يرد فيه نص. والظاهر دخوله في قاعدة جمع المؤنث السالم على قراءة الجمع.

﴿فَـٰكِهُونَ﴾، و﴿فَـٰكِهِينَ﴾، عنهما بخلف. والعمل على الحذف.

* * *

---

(١) قال الشيخ: لم ينص على الاستثناء في المورد، وجرى عملنا عليه لسكوت أبي داود عنه، وأطلق في المنصف الحذف وتبعه المغاربة.

(٢) قال الشيخ: وجرى عمل المغاربة على الحذف في الأول والإثبات في الثاني.

حذف الألف بعد القاف

ولا ﴿تُقَٰتِلُوهُمْ﴾، و﴿حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ﴾، و﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ﴾، و﴿قَٰتِلُوهُمْ﴾ في البقرة. و﴿قتلوا﴾، و﴿قَٰتِلُوا۟﴾ في آل عمران. و﴿فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾ في النساء. و﴿يُقَٰتِلُونَ﴾ في الحج. ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا﴾ في القتال[1]، عنهما. وسائر أفعال القتال عن أبي داود. ونصَّا على خلاف المصاحف في ﴿يُقَٰتِلُونَ﴾ الذين بآل عمران، والعمل على حذف ألفه[2].

﴿مَقَٰعِدَ﴾، و﴿أَعْقَٰبِكُمْ﴾ المضاف إلى ضمير المخاطبين، و﴿مِيقَٰتُ﴾ كيف جاء، و﴿مَقَٰمِعُ﴾، و﴿ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾، و﴿بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾، ﴿قَٰنِتٌ﴾ بالزمر، عن أبي داود. ﴿قَٰسِيَةً﴾ بالمائدة، و﴿لِّلْقَٰسِيَةِ﴾ بالزمر، و﴿شقوتنا﴾، عنهما.

﴿بِقَٰدِرٍ﴾ في يسٓ والأحقاف، عنهما. وفي القيامة عن أبي داود.

﴿قَٰلَ رَبِّي يَعْلَمُ﴾، عنهما، عن غير الكوفية.

﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم﴾، و﴿قَٰلَ أَوَلَوْ﴾، عنهما، عن جميع المصاحف.

﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾، و﴿قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾، عنهما، عن الكوفية[3].

﴿قَٰلَ إِنَّمَا﴾، نصَّا على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بحذفها وعليه العمل.

* * *

---

(١) قال الشيخ: أغفل الشاطبي هذا الموضع فليعلم.

(٢) قال الشيخ: لاحتمال القراءتين.

(٣) قال الشيخ: وفي المقنع: ينبغي أن يكون المكي في الأول، كالكوفي: «أي ولكن لم يرد فيه نص عليه».

حذف الألف بعد الكاف

﴿نَكَٰلًا﴾ في البقرة والعقود، ﴿وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾، ﴿أَنكَٰثٗا﴾ عن أبي داود.

﴿كٰذبة﴾ في العلق، عن أبي داود. وأما حرف الواقعة فلم يذكره عنه أحد سوى صاحب التبيان؛ ولذا جرى عملنا فيه على الألف(١).

﴿كَاتِبًا﴾ في آخر البقرة، عنهما، بخلف. وفي المواضع الثلاثة قبله عن الداني كذلك(٢). وسكت أبو داود عن الأولين وأثبت الثاني. واختار الداني الألف في الأربعة وجرى عليه العمل.

﴿أَكَٰبِرَ﴾، و﴿الكٰفر﴾ في الرعد، و﴿فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾، ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ﴾، عنهما.

﴿سُكَٰرَىٰ﴾ معاً، في الحج عنهما، وفي النساء عن أبي داود.

﴿كَٰذِبٞ﴾ في الزمر، عنهما. وفي غيرها عن أبي داود.

﴿إن كٰدت﴾، ذكره بعضهم عن المقنع. الصواب أنه عن صاحب المنصف، ولا عمل عليه.

* * *

(١) قال الشيخ: وأطلق صاحب المنصف الحذف في الموضعين، وجرى عليه المغاربة.

(٢) قال الشيخ: وعزى بعضهم الألف لأكثر المصاحف، وحذفها لبعض العراقية.

حذف الألف بعد اللام

﴿ٱللَّهُ﴾، و﴿ٱللَّهُمَّ﴾، و﴿إِلَٰهٌ﴾، و﴿سَلَٰسِلَاْ﴾، و﴿لَٰكِنَّ﴾، و﴿لَٰكِنِ﴾، و﴿مَلَٰٓئِكَةٌ﴾، و﴿بَلَٰغٌ﴾، و﴿سَلَٰمٌ﴾(١)، كيف جاءت.

و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، كيف أتى، سوى متطرف الهمز.

و﴿خَلَٰٓئِفَ﴾، و﴿ثَلَٰثُونَ﴾، و﴿ثَلَٰثِينَ﴾، ﴿ثَلَٰثَةِ﴾، و﴿ثَلَٰثٍ﴾، و﴿لَٰمَسۡتُمُ﴾، و﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾، و﴿يُلَٰقُواْ﴾، و﴿ٱلۡخَلَٰقُ﴾، و﴿ٱللَّٰتَ﴾، و﴿ٱلَّٰتِي﴾، و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، و﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ سوى حرف الجن(٢)، و﴿لِإِيلَٰفِ﴾، و﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾، و﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾، و﴿خِلَٰفَكَ﴾، و﴿لَٰبِثِينَ﴾، و﴿ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾، و﴿بَلَٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ﴾، عنهما.

وكذلك ﴿ضَلَٰلٍ﴾، و﴿كَلَٰلَةٌ﴾، و﴿خِلَٰلَ﴾، و﴿حَلَٰلٌ﴾، و﴿أَغۡلَٰلَ﴾، كيف وقعت.

و﴿سُلَٰلَةٍ﴾، و﴿ٱلۡجَلَٰلِ﴾، و﴿ظِلَٰلٍ﴾(٣).

---

(١) قال الشيخ: وقوله تعالى: ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ داخل في عموم اللفظ فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف عن المورد.

(٢) قال الشيخ: أي: فبالألف، لسكوت أبي داود عنه. وأطلق صاحب المنصف حذفه، وجرى عليه أكثر المغاربة.

(٣) قال الشيخ: واعلم أنه يشترط في حذف الألف الواقع بعد اللام أن يكون في وسط الكلمة لا في آخرها، وأن يكون متصلاً باللام بحيث يكونان معاً من كلمة تحقيقاً أو تقديراً.

﴿غُلَـٰمٌ﴾ كيف جاء عنهما، إلَّا أن أبا داود سكت عن الأول(١)، فجرى العمل على إثبات ألفه.

﴿ثَلَـٰثٍ﴾ في النساء، عنهما. وفي فاطر عن أبي داود.

﴿كَلَـٰمَ﴾ في الفتح: عنهما، وفي غيرها عن أبي داود.

﴿إِصْلَـٰحٍ﴾ سوى الأول(٢).

و﴿ظَلَّـٰمٍ﴾ سوى الأول(٣)، و﴿عَلَّـٰمُ﴾.

و﴿خِلَـٰفِ﴾، و﴿الطَّلَـٰقَ﴾، ﴿فَمُلَـٰقِيهِ﴾(٤)، و﴿الْإِسْلَـٰمُ﴾، كيف أتى.

و﴿اخْتِلَـٰفُ﴾، و﴿اخْتِلَـٰقٌ﴾، و﴿خَلَـٰقٍ﴾، و﴿أولـٰد﴾ كيف أتيا.

و﴿الـٰـف﴾(٥)، و﴿وَلَـٰيَتِهِم﴾، و﴿الْوَلَـٰيَةُ﴾، و﴿وَحَلَـٰئِلُ﴾، و﴿الْبِلَـٰدِ﴾، و﴿إِمْلَـٰقٍ﴾، و﴿الْقَلَـٰئِدَ﴾، و﴿جَلَـٰبِيبِهِنَّ﴾، و﴿أَصْلَـٰبِكُمْ﴾، و﴿يَتَلَـٰوَمُونَ﴾، و﴿لَـٰغِيَةً﴾، و﴿وَالْأَزْلَـٰمُ﴾، و﴿الأعلـٰم﴾، و﴿أَقْلَـٰمٌ﴾، و﴿الْأَحْلَـٰمِ﴾، عن أبي داود الإثبات(٦).

---

(١) قال الشيخ: وهو: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَـٰمٌ﴾ بآل عمران وأطلقه صاحب المنصف، وتبعه المغاربة.

(٢) قال الشيخ: سكت عنه أبو داود، وأطلقه المنصف.

(٣) قال الشيخ: كالذي قبله.

(٤) قال الشيخ: غفله الخراز.

(٥) قال الشيخ: قد زاده بعضهم للداني من بعض نسخ المقنع.

(٦) قال الشيخ: وعليه جرى عمل المشارقة.

﴿أَوْ كلهما﴾ نصّ الشيخان على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بتركها. واختار في التنزيل إثبات الألف، وعليه العمل. ولم يرسم أحد مكانها ياء(١).

* * *

(١) قال الشيخ: تنبيه: بقي من الكلم التي بها ألف معانقة للام تسع كلمات لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات: أولها: ﴿حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ بالبقرة. وثانيها: ﴿وَعَلَانِيَةً﴾ حيث جاء. وثالثها: ﴿لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ بالعقود. ورابعها: ﴿لَاهِيَةً﴾ بالأنبياء. وخامسها: ﴿فُلَانًا﴾ بالفرقان. وسادسها: ﴿لَازِبٍ﴾ بالصافات. وسابعها: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ بغافر. وثامنها: ﴿غِلَاظٌ﴾ بالتحريم. وتاسعها: ﴿حَلَّافٍ﴾ بـ(نٓ).
وسكوته عنها يقتضي بقاءها على الأصل من الثبوت، وعليه جرى عملنا.
وجرى عمل كثير من المغاربة على الحذف فيهن تبعاً لإطلاق صاحب المنصف حذف الألف الواقعة بعد اللام بلا استثناء، ولحكم الخراز بتخيير الكاتب فيهن بين الحذف والإثبات جمعاً بين سكوت أبي داود المقتضي للإثبات وإطلاق صاحب المنصف المقتضي للحذف، فليعلم.

حذف الألف بعد الميم

﴿مٰلِكِ﴾ في الفاتحة.

و﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ بآل عمران.

و﴿يَمْلِكُ﴾ بالزخرف، عنهما.

واقتصر بعض شراح العقيلة على الأول.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، و﴿ثَمَٰنِينَ﴾، و﴿ثَمَٰنِيَ﴾، و﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾، و﴿كَلِمَٰتِهِۦ﴾، عنهما.

وكذا ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

﴿أَيْمَٰنُ﴾، و﴿إِيمَٰن﴾، و﴿أَعْمَٰلُ﴾ كيف جاءت.

و﴿أَمَٰنَٰتِهِمْ﴾، و﴿أَسْمَٰئِهِۦ﴾ المضاف إلى ضمير الغائب، و﴿بِإِمَٰمِهِمْ﴾ في الإسراء، و﴿أَعْنَٰمِكُمْ﴾، ﴿وَتَمَٰثِيلَ﴾ بسبأ، و﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾، و﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾، عن أبي داود.

وكذا ﴿ٱلْغَنَمَ﴾ سوى حرفي البقرة[1].

﴿حِمَٰلَتَ﴾، عنهما. بخلف عن الداني.

﴿سيمٰهم﴾ في البقرة، والرحمن، والقتال، عن أبي داود[2]

* * *

(١) قال الشيخ: أي: فعملنا فيهما على الألف لسكوت أبي داود عنهما، وأطلق في المنصف الحذف في الجميع، وتبعه المغاربة.

(٢) قال الشيخ: وسيأتي حكمها عند الداني في مبحث البدل.

حذف الألف بعد النون

﴿مَنَٰفِعَ﴾، و﴿منسككم﴾، و﴿أَعۡنَٰبٍ﴾ كيف جاء، سوى الموضعين الأولين منه[١]. ﴿وَٱلۡقَنَٰطِيرِ﴾.

وأفعال النزاع والتنازع، نحو: ﴿يُنَٰزِعُنَّكَ﴾، و﴿لَتَنَٰزَعۡتُمۡ﴾.

وأفعال المناجاة، نحو: ﴿تَتَنَٰجَوۡاْ﴾، و﴿نَٰجَيۡتُمُ﴾.

و﴿أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين غير الرعد[٢]، و﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾[٣] في مريم والصافات، و﴿أَصۡنَٰمَكُمۡ﴾، و﴿أَكۡنَٰنًا﴾، و﴿يَنَٰبِيعَ﴾، عن أبي داود.

﴿إِنَٰثًا﴾ في النساء، عنهما. وفي غيرها عن أبي داود.

﴿مكانٰتكم﴾، و﴿مكانٰتهم﴾[٤]، و﴿أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾، و﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ﴾، و﴿نَّٰخِرَةٗ﴾، عنهما.

﴿فنٰظر﴾، نص الشيخان على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل[٥].

* * *

---

(١) قال الشيخ: وهما حرف البقرة و﴿وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾ بالأنعام، فهما بالإثبات، لسكوت أبي داود عنهما. وأطلق في المنصف حذف الجميع.

(٢) قال الشيخ: فألفه ثابتة؛ لسكوت أبي داود عنه. وأطلق في المنصف الحذف في الجميع، وعليه المغاربة.

(٣) قال الشيخ: أغفله الخراز.

(٤) قال الشيخ: وأما الألف التي بعد الكاف فاختلف قول أبي داود فيها. والعمل على إثباتها.

(٥) قال الشيخ: وأغفل الخراز الخلف فليعلم.

حذف الألف بعد الهاء

﴿أَنْهَرٌ﴾ كيف جاء، و﴿فَرِهَٰنٌ﴾، و﴿مِهَٰدًا﴾ المنصوب[١] و﴿أَيُّهَ﴾ في الزخرف والرحمن وثاني النور، عنهما. وكذا ما بقي من ها التنبيه غير المتطرفة[٢].

﴿بِهَٰذَا﴾ المجرور بالباء في النمل والروم، نص الشيخان على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بدونها، وعليه العمل.

﴿بُرْهَٰنَ﴾، و﴿شَهَٰدَةٌ﴾ كيف أتيا، و﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾، و﴿ٱلْأَشْهَٰدُ﴾، و﴿جِهَٰدًا﴾ في الممتحنة[٣]، و﴿ٱلْقَهَّٰرُ﴾ بالرعد، و﴿أَهَٰنَنِ﴾ عن أبي داود، لكنه سكت عن الألف الأولى من ﴿برهٰنٰن﴾، والعمل على حذفها.

* * *

---

(١) قال الشيخ: ولكن أغفل أبو داود حرف طه.

(٢) قال الشيخ: وليس ﴿هَآؤُمُ﴾ و﴿هَاتُوا۟﴾ من باب هاء التنبيه؛ لأن ﴿هَآؤُمُ﴾ اسم فعل أمر بمعنى خذوا أو ميمه للجمع. وأما ﴿هَاتُوا۟﴾ فهو فعل أمر، وهاؤه أصلية، وهي فاؤه، ومعناه: احضروا. وأما ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ فمحتمل، وقد استدركه بعضهم.

(٣) قال الشيخ: وأطلقه في العمدة.

حذف الألف بعد الواو

﴿وَاعَدْنَا مُوسَىٰ﴾، و﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾، عنهما.

﴿أَبْوَابَ﴾، و﴿أَمْوَاتٌ﴾، و﴿إِخْوَانَ﴾، و﴿أَمْوَالِ﴾، و﴿عُدْوَانَ﴾، و﴿أَلْوَانُ﴾، و﴿أَزْوَاجٌ﴾ كيف جئن.

و﴿ٱلصَّوَاعِقِ﴾، و﴿مَوَاقِيتُ﴾، و﴿وَاسِعٌ﴾، و﴿وَاسِعَةً﴾، و﴿وَاحِدٍ﴾، و﴿وَاحِدَةً﴾، و﴿وَالِدَةٌ﴾[1] المؤنث كيف أتى.

و﴿والِد﴾ المثنى، نحو: ﴿وَبِٱلْوَالِدَيْنِ﴾، ﴿بِوَالِدَيْهِ﴾، ﴿وَلِوَالِدَيْكَ﴾، و﴿وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾، و﴿ٱلْوَالِدَانِ﴾.

و﴿أَفْوَاهِهِمْ﴾ المضاف إلى ضمير الغيبة، و﴿أَفْوَاهِكُم﴾ بالأحزاب.

و﴿رِضْوَانَ﴾، و﴿يُوَارِى﴾، و﴿فَأُوَارِيَ﴾، و﴿مَوَالِيَ﴾، و﴿ٱلْفَوَاحِشَ﴾، و﴿يَتَوَارَىٰ﴾، و﴿أَوَّاهٌ﴾، و﴿موازين﴾ كيف جاء.

و﴿لَوَاقِحَ﴾، و﴿رَوَاسِيَ﴾، ﴿وَفَوَاكِهَ﴾، ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ﴾ في النور.

و﴿أَخْوَالِكُمْ﴾، و﴿صَوَامِعُ﴾، و﴿أَصْوَات﴾ بلقمان والحجرات.

و﴿أَلْوَاحٍ﴾ بالقمر، و﴿أَقْوَاتَهَا﴾، و﴿النَّوَاصي﴾، و﴿لَوَاقِعٌ﴾ بالذاريات، و﴿وَاعِيَةٌ﴾ عن أبي داود.

وكذا ﴿مَثْوَىٰ﴾ على المختار عنه.

(١) قال الشيخ: وقيل مطلقاً، والعمل على الأول.

وكذا ﴿لِيُوَاطِـُٔوا﴾ في قول، والعمل على إثبات ألفه.

﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ﴾، و﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ بهود، و﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ﴾ بالمؤمنون. نص الشيخان على أنها كتبت في بعض المصاحف[1] بألف بعد الواو وفي بعضها بحذفها. وعليه العمل.

﴿بِمَوَٰقِعِ﴾ نصًّا على أنه كتب في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بدونها، وعليه العمل.

* * *

(١) قال الشيخ: قيدها بعضهم بالعراقية.

حذف الألف بعد الياء

﴿الشَّيَٰطِينُ﴾ كيف جاء، بلا خلاف عن أبي داود. وبخلف عن الداني. واقتصر الشاطبي على الحذف، وعليه العمل.

﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ وياء النداء عنهما، وكذا ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ بالنمل.

﴿قِيَٰمًا﴾ المنصوب في المائدة، عنهما. وفي سائره عن أبي داود.

﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ في البقرة وإبراهيم والشورى، عن الداني بلا خلاف، وعن أبي داود بخلف.

وفي الأعراف والنحل وفاطر والجاثية وثاني الروم عن أبي داود بخلاف.

وفي الحجر والكهف والفرقان، بخلف عنهما.

واستحب أبو داود الحذف في الحجر، وفي أول الروم على التخيير عن أبي داود، ولكنه اختار الحذف. والعمل على الحذف في الجميع سوى أول الروم فبالإثبات.

﴿ديٰـر﴾ كيف وقع، عن أبي داود، إلَّا أنه استحب الإثبات في ﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾.

﴿طُغْيَان﴾، و﴿بُنْيَان﴾ كيف أتيا.

و﴿وإيّٰـي﴾، و﴿رُءْيَٰىَ﴾، و﴿ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾[1]، و﴿بَيَٰتًا﴾، و﴿تِبْيَٰنًا﴾، عن أبي داود.

---

(١) قال الشيخ: أغفله الخراز.

﴿بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾، نقل الشيخان فيه وجهين:

١ ـ ﴿بأيّام﴾ بياء وألف.

٢ ـ ﴿بِأَيَّىٰمِ﴾ بياءين من غير ألف، وهو المختار في التنزيل، وعليه المدنية والعراقية، وجرى به العمل.

﴿أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ عن أبي داود بخلف. والمختار الإثبات، وعليه العمل.

﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ في البقرة، و﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ في الأنعام، و﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ في الأنفال، و﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ في فصلت، و﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ في الأنعام، و﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم﴾ في الأحزاب، بخلف عنهما. واختار أبو داود الإثبات، وعليه العمل.

﴿خَطَٰيَٰنَا﴾، و﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾[1] عنهما، وكذا ﴿غَيَٰبَتِ﴾ معاً بيوسف، و﴿وَسُقْيَٰهَا﴾ بخلف، عنهما. والعمل على الحذف تبعاً لأكثر المدنية والعراقية. وفي العقيلة بياءين، ولا عمل عليه.

﴿وَمَحْيَاىَ﴾، بخلف عنهما، والمختار الإثبات[2]، وعليه العمل.

﴿أحيكم﴾، و﴿أَحْيَٰهُمْ﴾، و﴿محياهم﴾، و﴿أَحْيَاهَا﴾، بخلف عن أبي داود. والعمل على الإثبات، إلّا في البقرة[3].

* * *

(١) قال الشيخ: كان القياس أن يرسم بالياء، لكنهم كرهوا اجتماع مثلين فرسموه بحذفها.

(٢) قال الشيخ: أي: عندنا، تبعا للداني وأبي داود في غير التنزيل.

(٣) قال الشيخ: وجرى المغاربة على الألف في الأربعة.

فصل حذف الياء

حذفت الياء[1] الأصلية[2] من ٢١ كلمة في ٣٠ موضعاً وهي:

﴿ٱلدَّاعِ﴾ بالبقرة وموضعين بالقمر، و﴿يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ في النساء، و﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ بالأنعام، و﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في يونس، و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ في هود، و﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الرعد، و﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ في الإسراء والكهف، و﴿نَبْغِ﴾ في الكهف، و﴿ٱلْوَادِ﴾ بطه والقصص والنازعات والفجر، و﴿وَٱلْبَادِ﴾ بالحج، و﴿لَهَادِ﴾ بها، و﴿بِهَٰدِ﴾ بالروم، و﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ بسورته، و﴿ٱلْجَواب﴾ بسبأ، و﴿صَالِ﴾ في والصافات، و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ كلاهما بغافر، و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ بشورى والرحمن والتكوير، و﴿يُنَادِ﴾ و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ كلاهما بقّ، و﴿فَمَا تُغْنِ﴾ في القمر، و﴿يَسْرِ﴾ في الفجر.

وحذفت الياء الزائدة[3] من تسع وستين كلمة في مائتين وأربعة وعشرين موضعاً وهي:

﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ بالبقرة والنحل، ﴿وَٱتَّقُونِ﴾ بالبقرة موضعان، وفي النحل والمؤمنون والزمر، و﴿تَكْفُرُونِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾ كلاهما في البقرة، و﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾، و﴿وَخَافُونِ﴾ كلاهما بآل عمران، و﴿وَأَطِيعُونِ﴾ بها وبالزخرف ونوح، وثمانية بالشعراء، و﴿وَٱخْشَوْنِ﴾ معاً بالعقود، و﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ بالأنعام،

(١) قال الشيخ: أي باتفاق شيوخ النقل.

(٢) قال الشيخ: معنى وصف الياء بالأصالة: أنها في مقابلة اللام التي هي ثالثة أصول الكلمة في الميزان التصريفي.

(٣) قال الشيخ: معنى وصف الياء بالزيادة: أنها زائدة على بنية الكلمة التي اتصلت هي بها.

و﴿كِيدُونِ﴾ بالأعراف والمرسلات، و﴿تُنظِرُونِ﴾ بالأعراف ويونس وهود، و﴿تَسْئَلْنِ﴾ في هود، و﴿تُخْزُونِ﴾ بها وبالحجر، و﴿فَأَرْسِلُونِ﴾، و﴿تَقْرَبُونِ﴾، و﴿تُؤْتُونِ﴾، و﴿تُفَنِّدُونِ﴾ أربعتها بيوسف، و﴿مَتَابِ﴾، و﴿مَئَابِ﴾ كلاهما بالرعد، و﴿عِقَابِ﴾ بها وصّ وغافر، و﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾، و﴿دُعَآءِ﴾ كلاهما بإبراهيم، و﴿وَعِيدِ﴾ بها وموضعين بقّ، ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ بالحجر على قراءة نافع وابن كثير، و﴿تَفْضَحُونِ﴾ بها أيضاً، و﴿تُشَٰقُّونَ﴾ بالنحل على قراءة نافع، و﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ بالإسراء، و﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾، و﴿إِن تَرَنِ﴾، و﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾، و﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ أربعتها بالكهف، و﴿تَتَّبِعَنِ﴾ بطه، و﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ معاً بالأنبياء وبالعنكبوت، و﴿تَسْتَعْجِلُونِ﴾ بالأنبياء، و﴿نَكِيرِ﴾ بالحج وسبأ وفاطر والملك، و﴿كَذَّبُونِ﴾ معاً بالمؤمنون والشعراء، و﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾، و﴿ٱرْجِعُونِ﴾، و﴿تُكَلِّمُونِ﴾ ثلاثتها بالمؤمنون، و﴿يَهْدِينِ﴾ بالشعراء، و﴿سَيَهْدِينِ﴾ بالشعراء والصافات والزخرف، و﴿وَيَسْقِينِ﴾، و﴿يَشْفِينِ﴾، و﴿يُحْيِينِ﴾ ثلاثتها بالشعراء، و﴿يُكَذِّبُونِ﴾، و﴿يَقْتُلُونِ﴾ كلاهما بها وبالقصص، و﴿تَشْهَدُونِ﴾، و﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾، و﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ ثلاثتها بالنمل، و﴿إِن يُرِدْنِ﴾، و﴿يُنقِذُونِ﴾، و﴿فَٱسْمَعُونِ﴾ ثلاثتها بـ(يسّ)، و﴿لَتُرْدِينِ﴾ بالصافات، و﴿عَذَابِ﴾ بـ(صّ)، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ بالزمر، و﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ بغافر والزخرف، و﴿تَرْجُمُونِ﴾، و﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ بالدخان، و﴿لِيَعْبُدُونِ﴾، و﴿أَن يُطْعِمُونِ﴾، و﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ﴾ الثلاثة بالذاريات، و﴿وَنُذُرِ﴾ ستة بالقمر، و﴿نَذِيرِ﴾ بالملك، و﴿أَكْرَمَنِ﴾، و﴿أَهَٰنَنِ﴾ كلاهما في الفجر، و﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ بقريش، و﴿دِينِ﴾ بالكافرون، و﴿يَٰرَبِّ﴾، و﴿رَبِّ﴾ بيا النداء وحذفها في سبعة وستين موضعاً، و﴿يَٰقَوْمِ﴾ في ستة وأربعين موضعاً، و﴿يَٰعِبَادِ﴾ الموضعان الأولان بالزمر، واختلفت المصاحف في ﴿يَٰعِبَادِ﴾ بالزخرف؛ فرسم في العراقية بدون ياء (ولعله في المكية كذلك ولكن لا نص)، وفي البقية بالياء.

واتفق الشيخان على رسم ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ بياء واحدة، ورجح الداني أن المحذوفة الأولى، وأبو داود أنها الثانية[١].

واتفقا أيضاً على رسم كل كلمة وقع في آخرها ياءان ثانيتهما ساكنة بياء واحدة نحو: ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾، و﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، و﴿وَلِـِّۧيَ﴾ بيوسف، ورجّحا أن تكون المحذوفة الثانية[٢]. واتفقا أيضاً على رسم ﴿وَلِـِّۧىَ﴾[٣] في الأعراف، ﴿مَنْ حَىَّ﴾ في الأنفال، و﴿لِّنُحْـِۧىَ﴾ في الفرقان، و﴿أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في القيامة بياء واحدة. ورجّحا أن تكون المحذوفة الأولى[٤].

وسكتا عن حرف الأحقاف، وضمّه الشاطبي إلى الثلاثة المذكورة.

وحذفت الياء من ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ كل ما في البقرة، خاصة في الشامية والعراقية، وأثبتت في المدنية والمكي كالإمام.

* * *

---

(١) قال الشيخ: أي: مع اتفاقهما على جواز أن تكون المحذوفة الياء الأولى وأن تكون الياء الثانية، والعمل على ما رجحه أبو داود.

(٢) قال الشيخ: أي: مع جواز أن تكون المحذوفة الأولى أو الثانية، والعمل على الراجح.

(٣) قال الشيخ: وأصل هذه الكلمة بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة والثالثة مفتوحة، فكتبوها بياء واحدة.

(٤) قال الشيخ: وعليه العمل في المواضع الأربعة.

فصل حذف الواو

اتفق الشيخان على رسم ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ بالإسراء، و﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بالقمر، و﴿سَنَدْعُ﴾ بالعلق، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ بالشورى، ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالتحريم[١] بحذف الواو.

وعلى رسم كل كلمة اجتمع فيها واوان ثانيتهما بعد ضم واتصلتا خطًّا[٢] بواو واحدة، نحو: ﴿وُۥرِىَ﴾، ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾، ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾، ﴿دَاوُۥدُ﴾، ﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾.

ورجَّحا أن تكون المحذوفة الثانية، إلَّا أن أبا داود رجح عكس ذلك في ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ على قراءة نافع ومن معه[٣]، وكذا في ﴿تُـْٔوِىٓ﴾، و﴿تُـْٔوِيهِ﴾.

* * *

---

(١) قال الشيخ: أي: بناء على أنه جمع مذكر سالم حذفت نونه للإضافة، وواوه للاكتفاء بالضمة.

(٢) قال الشيخ: أي: تلاصقتا فيه صورة وتقديراً.

(٣) قال الشيخ: وعلى هذا المرجح جرى العمل، وهو مبني على كلام أبي عمرو في المحكم وكلام أبي داود في ذيل الرسم، خلافاً لما في المقنع والتنزيل.

فصل حذف اللام

اتفق الشيخان على رسم ﴿ٱلَّيْلِ﴾ حيث وقعت، و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ في الأحزاب والمجادلة والطلاق، و﴿ٱلَّتِي﴾ بصيغة المفرد، و﴿ٱلَّٰتِي﴾ بصيغة الجمع. و﴿ٱلَّذِي﴾ كيف جاء نحو: ﴿ٱلَّذِي﴾، ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ بلام واحدة.

ورجح الداني أن تكون المحذوفة الثانية. واختار أبو داود أن تكون الأولى، وعليه العمل.

* * *

فصل حذف النون

اتفق الشيخان على رسم ﴿فَنُجِّيَ﴾ بيوسف، و﴿نُجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالأنبياء: بنون واحدة؛ ليحتمل القراءتين.

وعلى رسم ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ بيوسف بنون واحدة أيضاً.

وذكرا أن بعض الأئمة حذف النون في ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ﴾، و﴿لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ ونقله عن بعض المدنية، ولم يأخذا به بل اعتمد على ثبوتها، وعليه العمل[1].

* * *

---

(١) قال الشيخ: وقد انفرد الإمام أبو إسحاق التجيبي بحذف الألف في كلمات سوى ما ذكر في هذا الباب على التفصيل الآتي:
بعد الهمزة من: ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾، و﴿يُؤَاخِذُهُم﴾، و﴿تُؤَاخِذْنِي﴾، و﴿يُؤَاخِذُ﴾.
وبعد الباء من: ﴿ٱلْأَحْبَارِ﴾، و﴿أَحْبَارَهُمْ﴾، و﴿أَرْبَابًا﴾ بالتوبة، و﴿وَٱلرُّهْبَانِ﴾، و﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾، و﴿خَبَالًا﴾، ﴿وَأَوْبَارِهَا﴾، و﴿بَارِزَةً﴾، و﴿جَبَّارًا﴾، و﴿سُبَاتًا﴾، و﴿مِّن نَّبَاتٍ﴾، و﴿مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ﴾، و﴿بَاطِنُهُ﴾، و﴿بَاطِنٍ﴾، و﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾، و﴿ٱسْتِكْبَارًا﴾، و﴿أَخْبَارَكُمْ﴾، و﴿أَخْبَارَهَا﴾، و﴿يَٰعِبَادِ﴾، بالزخرف، و﴿قُرْبَانًا﴾، و﴿يُبَايِعُونَكَ﴾، و﴿يُبَايِعُونَ﴾، و﴿يُبَايِعْنَكَ﴾، و﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾، و﴿طِبَاقًا﴾، و﴿مِّنْ بَاقِيَةٍ﴾، و﴿كُبَّارًا﴾، و﴿تَبَارًا﴾، و﴿بَاسِرَةٌ﴾، و﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، و﴿وَقَبَآئِلَ﴾. وكذا ﴿جَبَّارِينَ﴾، و﴿لِآبَآئِهِمْ﴾ لكن بخلف فيهما.
وبعد التاء من: ﴿تَخْتَانُونَ﴾، و﴿قِتَالًا﴾، و﴿وَٱرْتَابَتْ﴾، و﴿لَّٱرْتَابَ﴾، و﴿وَلَا يَرْتَابَ﴾، و﴿يَتَامَىٰ﴾، و﴿تَسْتَأْنِسُواْ﴾، و﴿ٱلْأَوْتَادِ﴾، و﴿أَوْتَادًا﴾، و﴿مُتَتَابِعَيْنِ﴾ بالمجادلة. و﴿ٱكْتَالُواْ﴾، و﴿أَشْتَاتًا﴾.

....

وبعد الثاء من: و﴿أَمْثَالُكُم﴾، و﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ كله. و﴿وَثَامِنُهُمْ﴾، و﴿ءَاثَارِهِمَا﴾، ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾، و﴿ثَاوِيًا﴾، و﴿وَأَثَارُوا۟﴾، و﴿مَثَانِيَ﴾، و﴿ٱلْوَثَاقَ﴾.

وبعد الجيم من: ﴿ٱلْحِجَارَةِ﴾، و﴿ٱسْتَجَابُوا۟﴾، و﴿بِجَانِبِهِۦ﴾، و﴿جَاوَزَا﴾، و﴿نَتَجَاوَزُ﴾، و﴿عُجَابٌ﴾، و﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، و﴿يتجاوز﴾، و﴿أَعْجَازُ﴾، و﴿أُجَاجًا﴾، و﴿فِجَاجًا﴾، و﴿ثَجَّاجًا﴾، وكذا ﴿وَجَاعِلُوهُ﴾ بخلف.

وبعد الحاء من: ﴿يُحَافِظُونَ﴾، و﴿سَحَابًا﴾، و﴿فِي رِحَالِهِمْ﴾، و﴿ٱلْأَرْحَامِ﴾، و﴿أَرْحَامُكُمْ﴾، و﴿يُحَاوِرُهُۥ﴾، و﴿حَاضِرًا﴾، و﴿حَاجِزًا﴾، و﴿حَاصِبًا﴾، و﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ﴾، و﴿تَحَاوُرَكُمَآ﴾، و﴿فَحَاسَبْنَٰهَا﴾، و﴿ٱلْحَافِرَةِ﴾، و﴿حَافِظٌ﴾، و﴿حَاضِرِي﴾، و﴿ٱلْأَحَادِيثِ﴾، وكذا ﴿أَحَادِيثَ﴾، لكن بخلف في حرف سبأ.

وبعد الخاء من: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾، و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾، و﴿مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾، و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾، و﴿خَاطِئَةٍ﴾، و﴿خَاوِيَةٌ﴾، و﴿خَاطَبَهُمُ﴾، و﴿وَخَاتَمَ﴾، و﴿بِخَالِصَةٍ﴾، و﴿تَخَاصُمُ﴾، و﴿خَافِضَةٌ﴾، و﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾، و﴿ٱلْخَالِيَةِ﴾، و﴿خَاسِرَةٌ﴾، وكذا ﴿خَلَٰٓئِفَكُمْ﴾، و﴿وَلَا تُخَافِتْ﴾، لكن بخلف فيهما.

وبعد الدال من: ﴿وَلَدَارُ﴾ معاً بالنحل، و﴿ٱلدَّارُ﴾ بالحشر، و﴿ٱزْدَادُوا۟﴾، و﴿مِقْدَارُهُۥ﴾، و﴿ٱلْأَقْدَامَ﴾، و﴿حَدَآئِقَ﴾، وكذا ﴿ٱلْأَجْدَاثِ﴾، و﴿أَندَادًا﴾ لكن بخلف فيهما.

وبعد الذال من: ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾، و﴿ءَاذَانِنَا﴾، و﴿ذَاهِبٌ﴾، و﴿فَأَذَاقَهُمُ﴾، و﴿لَذَآئِقُوا۟﴾، و﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ آخر سورة الدهر.

وبعد الراء من: ﴿ٱلْأَبْرَارَ﴾، و﴿أَرَاذِلُنَا﴾، و﴿إِجْرَامِى﴾، و﴿مِنْ أَطْرَافِهَا﴾، و﴿سَرَابِيلُهُم﴾، و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾، و﴿فِرَارًا﴾، و﴿قَرَارًا﴾، و﴿رَابِعُهُمْ﴾، و﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾، و﴿فِرَاقُ﴾، و﴿كِرَامًا﴾، و﴿ٱلذُّكْرَانَ﴾، و﴿ذُكْرَانًا﴾، و﴿سِرَاجًا﴾، و﴿ٱلْخُسْرَانُ﴾، و﴿أَشْرَاطُهَا﴾، و﴿إِسْرَارَهُمْ﴾، و﴿إِسْرَارًا﴾، و﴿سِرَاعًا﴾، ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾، و﴿إِخْرَاجِكُمْ﴾، و﴿إِخْرَاجًا﴾، و﴿رَابِيَةً﴾، و﴿مِّدْرَارًا﴾، و﴿طَرَآئِقَ﴾ بالجن. و﴿ٱلتَّرَاقِىَ﴾، و﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾، و﴿ٱلرَّادِفَةُ﴾، و﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾، و﴿ٱلسَّرَآئِرُ﴾، و﴿وَزَرَابِىُّ﴾ وكذا ﴿مِن وَرَآءِى﴾، و﴿فُرَاتٌ﴾ بفاطر. و﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾، و﴿ٱلزُّرَّاعَ﴾، و﴿ذِرَاعًا﴾، و﴿رَّاضِيَةٍ﴾ لكن بخلف فيهن.

....

وبعد الزاي من: ﴿خَزَآئِنُ﴾، و﴿خزانته﴾، و﴿ٱلْمِيزَانَ﴾، و﴿ٱلْأَحْزَابِ﴾، و﴿أَوْزَارَهُمْ﴾، و﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، و﴿أَوْزَارًا﴾، و﴿أَوْزَارَهَا﴾، و﴿مِزَاجُهَا﴾، و﴿وَمِزَاجُهُۥ﴾، و﴿زِلْزَالَهَا﴾.
وكذا ﴿فَزَادَهُمُ﴾، و﴿ٱلرَّزَّاقُ﴾ لكن بخلف فيهما.
وبعد السين من: ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾، ﴿وَٱلسَّارِقَةُ﴾. و﴿بِرِسَٰلَتِى﴾ على قراءة الإفراد.
و﴿كَسَادَهَا﴾، و﴿بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾، و﴿بِلِسَانِكَ﴾، و﴿سَآئِغًا﴾، و﴿سَآئِغٌ﴾، و﴿سَادَتَنَا﴾، و﴿أَسَاوِرَ﴾، و﴿سَاوَىٰ﴾، و﴿ٱلسَّامِرِىُّ﴾، و﴿نُسَارِعُ﴾، و﴿سَابِقٌ﴾، و﴿سَاكِنًا﴾، و﴿فَسَاهَمَ﴾، و﴿نَّحِسَاتٍ﴾، و﴿ٱلسَّاحِرُ﴾ بالزخرف. و﴿سَاقِطًا﴾، و﴿سَابِقُوٓا۟﴾، و﴿أَجْسَامُهُمْ﴾، و﴿بِسَاطًا﴾، و﴿خَسَارًا﴾، و﴿الساهرة﴾، وكذا ﴿سَاجِدًا﴾ لكن بخلف فيه.
وبعد الشين من: ﴿شَاهِدٌ﴾، و﴿شَاكِرٌ﴾، و﴿وَشَارِكْهُمْ﴾، و﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾، و﴿فَأَشَارَتْ﴾، و﴿وَمَشَارِبُ﴾، و﴿أَمْشَاجٍ﴾، و﴿لِشَاعِرٍ﴾، و﴿شَاعِرٌ﴾، لكن بخلف في حرف الحاقة.
وبعد الصاد من: ﴿وَٱلْأَنصَابُ﴾، و﴿صَابِرًا﴾، و﴿صَابِرَةٌ﴾، و﴿وَإِرْصَادًا﴾، و﴿وَٱلْآصَالِ﴾، و﴿صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾، و﴿لَصَادِقٌ﴾، و﴿مِرْصَادًا﴾، و﴿أَنصَارًا﴾، و﴿أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾، و﴿أَنصَارِىٓ﴾ بالصف، و﴿مَصَانِعَ﴾، و﴿وَصَاحِبْهُمَا﴾، و﴿خَصَاصَةٌ﴾، و﴿فَأَصَابَهُمْ﴾ بالزمر، وكذا ﴿أَصَابَهُمُ﴾ بآل عمران، و﴿وَٱلصَّاحِبِ﴾ بالنساء، و﴿صَادِقًا﴾ بغافر لكن بخلف فيهن.
وبعد الضاد من: ﴿أَضَاعُوا۟﴾، و﴿ضَاحِكًا﴾، و﴿ضَاحِكَةٌ﴾، و﴿ٱلْمَضَاجِعِ﴾، و﴿نَضَّاخَتَانِ﴾، و﴿تُضَآرُّوهُنَّ﴾، و﴿ٱلضَّآلُّونَ﴾، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾.
وبعد الطاء من: ﴿الـقسطاس﴾ بالشعراء، و﴿أَقْطَارِهَا﴾، و﴿أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، و﴿فَأَطَاعُوهُ﴾، و﴿بَطَآئِنُهَا﴾، و﴿بِٱلطَّاغِيَةِ﴾، و﴿ٱلطَّارِقُ﴾، وكذا﴿بِطَارِدِ﴾ في الشعراء لكن بخلف فيه.
وبعد الظاء من: ﴿ظَالِمِىٓ﴾، و﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾، و﴿ظَالِمَةٌ﴾، لكن بخلف في حرف الأنبياء.

....

وبعد العين من: ﴿طَعَامٍ﴾، و﴿ٱلطَّعَامِ﴾، و﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦ﴾، و﴿طَعَامًا﴾، و﴿إِطْعَامُ﴾، و﴿فَإِطْعَامُ﴾، و﴿عَابِرِي﴾، و﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، و﴿ٱلْمُسْتَعَانُ﴾، و﴿عَاصِفٌ﴾، و﴿وَأَشْعَارِهَآ﴾، و﴿عَاقَبْتُمْ﴾، و﴿فَعَاقِبُواْ﴾، و﴿فَعَاقِبُواْ﴾، و﴿عَاقِرًا﴾، و﴿عَاكِفًا﴾، و﴿فَتَعَالَيْنَ﴾، و﴿عَارِضًا﴾، و﴿عَارِضٌ﴾، و﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾، و﴿فَتَعَاطَىٰ﴾، و﴿رِعَايَتِهَا﴾، و﴿تَعَاسَرْتُمْ﴾، و﴿ٱلْمَعَارِجِ﴾، و﴿مَعَاذِيرَهُۥ﴾، و﴿ٱلْعَاجِلَةَ﴾، و﴿عَابِدٌ﴾. وكذا ﴿أَضْعَافًا﴾ بالبقرة. و﴿عَآئِلًا﴾، لكن بخلف فيهما.

وبعد الغين من: ﴿مَغَانِمُ﴾، و﴿نُغَادِرْ﴾، و﴿لَا يُغَادِرُ﴾، و﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾، و﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾، و﴿ٱلتَّغَابُنِ﴾، و﴿يَتَغَامَزُونَ﴾، و﴿غَاسِقٍ﴾.

وبعد الفاء من: ﴿ٱلطُّوفَانَ﴾، و﴿وَٱلضَّفَادِعَ﴾، و﴿نِفَاقًا﴾، و﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ﴾، و﴿فَاطِرِ﴾، و﴿ٱلْإِنفَاقِ﴾، و﴿مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾، و﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾، على قراءة الإفراد، و﴿ٱلْآفَاقِ﴾، و﴿أَقْفَالُهَآ﴾، و﴿فَاسِقٌۢ﴾، و﴿أَكُفَّارُكُمْ﴾، و﴿وَتَفَاخُرٌۢ﴾، ﴿وَٱلْكُفَّارَ﴾ بالممتحنة، و﴿أَسْفَارًا﴾، و﴿فَارِقُوهُنَّ﴾، و﴿فَاجِرًا﴾، و﴿كُفَّارًا﴾، و﴿نَافِرَةٌ﴾، و﴿كِفَاتًا﴾، و﴿أَلْفَافًا﴾، و﴿وِفَاقًا﴾، و﴿مَفَازًا﴾، وكذا ﴿أَسْفَارِنَا﴾ بسبأ. و﴿ٱلْكُفَّارَ﴾، في سورة الفتح، لكن بخلف فيهما.

وبعد القاف من: ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾، و﴿ٱلْقَاهِرُ﴾، و﴿وَقَاسَمَهُمَآ﴾، و﴿ثِقَالًا﴾، و﴿أَوْ قَاعِدًا﴾، و﴿ٱلسِّقَايَةَ﴾، و﴿قَارِعَةٌ﴾، و﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾، و﴿أَثْقَالَكُمْ﴾، و﴿وَأَثْقَالًا﴾، و﴿أَثْقَالَهُمْ﴾، و﴿لِلْأَذْقَانِ﴾، و﴿ٱلْأَذْقَانِ﴾، و﴿أَيْقَاظًا﴾، و﴿وَٱلْقَاسِيَةِ﴾ بالحج. و﴿قَاطِعَةً﴾، و﴿تَقَاسَمُواْ﴾، و﴿مَقَالِيدُ﴾، ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾، و﴿ٱلْقَاضِيَةَ﴾، و﴿ٱلْأَقَاوِيلِ﴾، ﴿وَقَارًا﴾، و﴿أَحْقَابًا﴾، و﴿مِثْقَالَ﴾ بالزلزلة. و﴿ٱلْمَقَابِرَ﴾، وكذا ﴿قَآئِمًا﴾، و﴿قَآئِمَةٌ﴾، و﴿فِي شِقَاقٍ﴾، و﴿مَقَامَهُمَا﴾، لكن بخلف فيهن.

وبعد الكاف من: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾، و﴿رُكَامًا﴾، و﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾، و﴿كَاشِفُواْ﴾، و﴿كَاشِفَةٌ﴾، و﴿وَأَبْكَارًا﴾، و﴿وَتَكَاثُرٌ﴾، و﴿ٱلتَّكَاثُرُ﴾، و﴿كَاهِنٍ﴾، و﴿أَنكَالًا﴾، و﴿كَافُورًا﴾، و﴿كَادِحٌ﴾، و﴿ٱلْكَافِرُ﴾ في الفرقان، وكذا ﴿ٱلْكَافِرُ﴾ في النبأ. و﴿مَكَانَتِكُمْ﴾، و﴿مَكَانَتِهِمْ﴾، و﴿نِكَاحًا﴾، لكن بخلف فيهن.

. . . .

وبعد اللام من: ﴿فَلَانًا﴾، وكذا ﴿أَضَلَّانَا﴾، لكن بخلف.

وبعد الميم من: ﴿بِأَمَانِيِّكُمْ﴾، و﴿ٱلْأَمَانِيُّ﴾، و﴿تَمَامًا﴾، و﴿شَمَآئِلِهِمْ﴾، و﴿إِمَامًا﴾، و﴿ٱلتَّمَاثِيلُ﴾، و﴿مِنْ أَكْمَامِهَا﴾، و﴿ٱلْأَكْمَامِ﴾، و﴿غِلْمَانٌ﴾، و﴿تَتَمَارَىٰ﴾، و﴿فَتَمَارَوْا﴾، و﴿يَتَمَآسَّا﴾، و﴿مَّانِعَتُهُمْ﴾، و﴿ٱلْأَحْمَالِ﴾، و﴿بِشِمَالِهِۦ﴾، و﴿وَنَمَارِقُ﴾.

وبعد النون من: ﴿يَتَنَاهَوْنَ﴾، و﴿وَنَادَىٰهُمَا﴾، و﴿سَيَنَالُهُمْ﴾، و﴿مَنَازِلَ﴾، و﴿ٱلْأَصْنَامَ﴾، و﴿أَصْنَامًا﴾، و﴿وَحَنَانًا﴾، و﴿نَافِلَةً﴾، في الأنبياء. ﴿وَأَنَاسِيَّ﴾، ومن ﴿أَعْنَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾، و﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾، و﴿مَنَامِهَا﴾، و﴿تَنَابَزُوا﴾، و﴿مَنَاكِبِهَا﴾، و﴿نَاصِرَ﴾، و﴿نَاصِرًا﴾، و﴿ٱلنَّاقُورِ﴾، ﴿نَّاضِرَةٌ﴾، و﴿نَاظِرَةٌ﴾، و﴿فَلْيَتَنَافَسِ﴾، و﴿نَاصِيَةٍ﴾، و﴿نَّاصِبَةٌ﴾، و﴿نَّاعِمَةٌ﴾، و﴿نَادِيَهُۥ﴾، وكذا ﴿نَافِلَةً﴾ في الإسراء، لكن بخلف فيه.

وبعد الهاء من: ﴿وَجِهَادٍ﴾، و﴿جِهَادًا﴾ بالفرقان. و﴿بِجَهَازِهِمْ﴾، و﴿مُهَاجِرًا﴾، و﴿جِهَارًا﴾، و﴿شِهَابًا﴾، و﴿دِهَاقًا﴾، وكذا ﴿يُهَاجِرُوا﴾، و﴿هَيْهَاتَ﴾ معاً، و﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ بـ(صٓ). و﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ لكن بخلف فيهن.

وبعد الواو من: ﴿وَازِرَةٌ﴾، و﴿صُوَاعَ﴾، و﴿صِنْوَانٌ﴾، و﴿مَوَاخِرَ﴾، و﴿وَاصِبًا﴾، و ﴿أَصْوَافِهَا﴾، و ﴿مُّوَاقِعُوهَا﴾، و ﴿وَارِدُهَا﴾، و ﴿ٱلْأَصْوَاتُ﴾، و ﴿فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾، و﴿قَوَارِيرُ﴾، ﴿وَرَوَاحُهَا﴾، و﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾، و﴿أَوَّابٌ﴾، و﴿رَوَاكِدَ﴾، و﴿وَأَكْوَابٌ﴾، و﴿وَتَوَاصَوْا﴾، و﴿ٱلْوَاقِعَةُ﴾، و﴿وَاقِعٌ﴾، و﴿وَاعِيَةٌ﴾، و﴿أَطْوَارًا﴾، و﴿لَوَّاحَةٌ﴾، و﴿ٱللَّوَّامَةِ﴾، و﴿أَفْوَاجًا﴾، ﴿وَكَوَاعِبَ﴾، و﴿وَاجِفَةٌ﴾، ﴿وَوَالِدٍ﴾، وكذا ﴿ٱلْحَوَارِيِّۦنَ﴾، و﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾، و﴿ٱلْكَوَافِرِ﴾ لكن بخلف فيهن.

وبعد الياء من: ﴿رُءْيَاكَ﴾، و﴿ٱلسَّيَّارَةِ﴾، و﴿سَيَّارَةٌ﴾، ﴿وَعُمْيَانًا﴾، و﴿بِأَشْيَاعِهِم﴾، و﴿ٱلْأَخْيَارِ﴾، و﴿قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾، و﴿أَشْيَاعَكُمْ﴾، و﴿ٱلْيَاقُوتُ﴾، و﴿دَيَّارًا﴾، و﴿ثِيَابٌ﴾، ﴿وَإِلْيَاسَ﴾، وكذا ﴿فَتَيَانِ﴾، و﴿فَتَيَٰتِكُمُ﴾، و﴿صَيَاصِيهِمْ﴾، لكن بخلف فيهن، وقد تبعه على حذفها بعض كتاب المصاحف من المشارقة، والله أعلم.

بَابُ الزِيادة

الذي يزاد في المصاحف من حروف الهجاء ثلاثة الألف والياء والواو وقد عقدت لكل منها مبحثا فقلت:

مبحث زيادة الألف

اتفق الشيخان على زيادة ألف بعد الميم من ﴿مِائَةَ﴾، و﴿مِائَتَيْنِ﴾ حيث وقعا.

وبعد اللام ألف[(١)] في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾ بالنمل.

وبعد نون ﴿لَّٰكِنَّا﴾ في الكهف.

وبعد شين ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ فيها أيضاً[(٢)].

وبعد نون ﴿أَنَا﴾ حيث وقع. و﴿ٱلظُّنُونَا﴾ بالأحزاب.

وبعد لام ﴿ٱلرَّسُولَا﴾، و﴿ٱلسَّبِيلَا﴾، وكلاهما بالأحزاب، و﴿سَلَٰسِلَا﴾ بالدهر.

وبعد الهمزة المصورة واواً في ﴿جَزَٰٓؤُا﴾، و﴿تَفْتَؤُا﴾ وأخواتهما، و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا﴾ في النساء.

---

(١) قال الشيخ: أي: على الراجح فيه وفيما أشبهه، وعليه تكون الألف المعانقة للام صورة الهمزة، وقيل: الزائدة هي المعانقة التي بعد لام ألف صورة للهمزة.

(٢) قال الشيخ: وقيل في كل القرآن، ونقله بعضهم عن مصحف عبد الله.

وبعد الألف المرسومة واواً في ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾[(١)].

وقبل الباء في كلمة﴿ٱبْنَ﴾ حيث أتى[(٢)].

وبين التاء والياء في ﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟﴾ بيوسف.

وبين الياءين في ﴿يَا۟يْـَٔسُ﴾ بيوسف والرعد.

وعلى جواز حذف الألف وإثباتها في ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾، و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ بيوسف، وحسَّن الوجهين أبو داود، واستحب الحذف وشهَّره الداني لكثرته في مصاحف العراق.

وبعد اللام ألف في ﴿وَلَأَوْضَعُوا۟﴾ في التوبة. واختار أبو داود الحذف.

ونقل أبو داود أيضاً عن بعض المصاحف المدنية زيادة ألف بعد الجيم في ﴿وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ بالزمر، و﴿وَجِا۟ىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ﴾ بالفجر.

وبعد اللام ألف في ﴿لَأَاتَوْهَا﴾ في الأحزاب، و﴿لَأَنتُمْ﴾ في الحشر، و﴿لَإِلَى﴾ بآل عمران والصافات. لكنه اختار حذفها وعليه العمل في ﴿لَأَنتُمْ﴾، و﴿لَأَاتَوْهَا﴾، و﴿لَإِلَى﴾ معاً.

---

(١) قال الشيخ: وكذا (من ربا) على أحد القولين فيه.

(٢) قال الشيخ: لكن الألف في (ابن) وكذا (لكنا) و(أنا) ليست زائدة حقيقة لأن الزائد حقيقة هو ما لا يلفظ به لا وصلًا ولا وقفاً، والألف في هذه الكلمات الثلاث ليست كذلك لثبوتها في (ابن) ابتداء لجميع القراء، وثبوتها في (لكنا) وقفاً لجميع القراء ووصلًا لابن عامر، وثبوتها في (أنا) وقفاً لجميع القراء. ولا شك أن الرسم مبني على الوقف والابتداء، فلما ثبتت في أحدهما لم تكن زائدة حقيقة، فإطلاق الزيادة عليها تسامح ولا ضرر في مثل ذلك لأن المقصود حصول الفائدة للمتعلم.

وأما ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ معاً فبالألف. وتبعه الشاطبي على ذكر الخلاف في ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ معاً و﴿لَأَاْوْضَعُواْ﴾ معاً فهما من زيادات «العقيلة» على «المقنع»[1].

واتفق الشيخان على زيادة الألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بالفعل أو باسم الفاعل، نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾، و﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، و﴿فَاسْعَوْا﴾، و﴿كَاشِفُوا﴾، و﴿مُرْسِلُوا﴾.

وخرج عن ذلك ستة أفعال وهي: ﴿بَاءُو﴾، و﴿جَاءُو﴾ حيث وقعا، و﴿فَاءُو﴾ بالبقرة، و﴿وَعَتَوْ﴾ بالفرقان، و﴿سَعَوْ﴾ بسبأ، و﴿تَبَوَّءُو﴾ بالحشر؛ فرسمت بدون ألف.

وذكرا الخلاف في ﴿لتربوا﴾ في الروم[2]، و﴿ءَاذَوْا﴾ في الأحزاب، والعمل فيهما على الألف.

واتفقا أيضاً على زيادة الألف بعد الواو المتطرفة في ﴿بَنُوا إِسْرَاءِيلَ﴾، و﴿أُولُوا﴾ حيث وقع.

وبعد الواو المتطرفة الواقعة لاماً في الفعل المسند إلى المفرد[3]، وما في معناه من الجمع الظاهر، نحو: ﴿أَشْكُوا بَثِّي﴾، ﴿فَلَا يَرْبُوا﴾، ﴿وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾، ﴿لَن نَّدْعُوَا﴾، ﴿تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ إلَّا أنها حذفت في كلمة ﴿أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ في النساء، كما حذفت في كلمة ﴿ذُو﴾ حيث وقعت.

---

(١) قال الشيخ: لأنه لم يذكرها فيه وإنما ذكرها في محكمه وذكر فيه الخلاف فيهما أيضاً فليعلم.
(٢) قال الشيخ: وحكياه عن الحلواني عن الشامية وأغفل الخراز هذين الحرفين.
(٣) قال الشيخ: واعلم أن زيادة الألف بعد واو الفرد إنما هو عند أهل المصاحف. وأما عند النحاة فزيادة الألف خاصة بواو الجمع.

وزاد بعض كتاب المصاحف ألفاً في ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ في حالتي الرفع والجر، ونقله الداني عن المدنية.

وذكر الشيخان في هذه المسألة كلاماً طويلاً حاصله: أنَّ المصاحف اتفقت على الألف في الإنسان، وكذا الحج، إلَّا في قولٍ عن البصري، وكذا حرف فاطر، إلَّا المكية والبصرية والشامية.

واختلفت في الطور والرحمن والواقعة، فاختار أبو داود الحذف في الطور والواقعة، وخيَّر في الرحمن، والعمل على الحذف فيهن[1].

* * *

(١) قال الشيخ: أي عندنا، وأما عند المغاربة، فعلى عدم زيادة الألف في الطور والواقعة، وعلى زيادتها في حرف سورة الرحمن.

مبحث زيادة الياء

اتفق الشيخان على زيادة الياء في: ﴿تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾ بيونس، ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ بالنحل، ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ﴾ بطه، و﴿مِن وراءى حِجَابٍ﴾ بالشورى، و﴿بِأَييِّكُمُ﴾ بـ(نٓ)، و﴿بِأَيْيْدٍ﴾ بالذاريات، و﴿أَفَإِيْن﴾ بآل عمران والأنبياء، وكذا في ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ بالأنعام.

وفي كل ما خفض من ﴿مَلَإِ﴾ المضاف إلى ضمير، نحو: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾، ﴿وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾[١].

وزاد الغازي بن قيس لقاء في: ﴿بِلِقَآيِ رَبِّهِمْ﴾، ﴿وَلِقَآيِ ٱلْأَخِرَةِ﴾ كلاهما في الروم[٢].

واتفقا أيضاً على رسم ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ في الأحزاب والمجادلة والطلاق على صورة (إلى) الجارة. واختلف العلماء في يائها؛ فظاهر كلام الخراز والشاطبي أنها زائدة كزيادة الياء في ﴿تِلْقَآيِ﴾ وإخوته. وظاهر كلام الشيخين أنها ليست زائدة.

* * *

---

(١) قال الشيخ: وقال بعضهم: إن الياء في ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾، و﴿مَلَإِيْهِمْ﴾، صورة الهمزة، والألف هي الزائدة تقوية للهمزة، أو إشباعاً لحركة اللام. وقطع بذلك الإمام ابن الجزري وقال: والعجب من الداني والشاطبي ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾، و﴿مَلَإِيْهِمْ﴾ اهـ. لكن جرى عملنا على الأول.

(٢) قال الشيخ: وعلى قوله جرى عملنا فيهما.

مبحث زيادة الواو

اتفق الشيخان على زيادة الواو في أربع كلمات: ﴿أُوْلُواْ﴾، و﴿أُوْلِي﴾ حيث وقعا، و﴿أُوْلَٰتِ﴾ في الطلاق. و﴿أُوْلَآءِ﴾ كيف جاء، نحو: ﴿أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾، و﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا﴾.

وذكرا أن المصاحف اختلفت في: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾[1]، و﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ بطه والشعراء.

وخصَّ الداني زيادتها في ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بالمدنية وأكثر العراقية. واختار أبو داود تركها في: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ موافقة للفظ ولحرف الأعراف وللمدنية وللاختصار، وعليه العمل.

* * *

(١) قال الشيخ: في الأعراف والأنبياء.

باب الهمز

الهمز: مصدر معناه لغة: الضغط والدفع. واصطلاحاً: النطق بالهمزة، (الحرف المعلوم المسمى همزة، لاحتياجه في إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت ودفعه لثقله).

والأصل فيه التحقيق، الذي هو لغةُ قيسٍ وتميم. وقد يخفف على لغة قريش بتسهيله بين بين أو بإبداله أو بحذفه (بإسقاط أو نقل).

ثم إن الهمزة إما أن تكون همزة وصل، أو همزة قطع.

فهمزة الوصل ترسم ألفاً سواء دخلت عليها أداة، نحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾، ﴿وَٱللَّهُ﴾، أم لا، نحو: ﴿ٱللَّهُ﴾، ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾.

ونص الشيخان على حذف صورتها في خمسة أحوال:

الأولى: أن تقع بين الواو والفاء همزة هي فاء الكلمة، نحو: ﴿وَأْتُوا۟﴾، ﴿وَأْتَمِرُوا۟﴾، ﴿فَأْتُوا۟﴾، ﴿فَأْذَنُوا۟﴾.

الثانية: أن تقع في فعل الأمر من السؤال بعد الواو أو الفاء، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، ﴿فَسْـَٔلُوهُنَّ﴾.

الثالثة: أن تقع في لام التعريف وشبهها بعد لام الابتداء أو الجر، نحو: ﴿وَلَلدَّارُ﴾، ﴿لِلَّذِى﴾، ﴿لِلَّذِينَ﴾، ﴿لِلْإِيمَـٰنِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾.

الرابعة: أن تقع في فعل بعد همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾، ﴿أَطَّلَعَ﴾، ﴿أَفْتَرَىٰ﴾، ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾[١].

---

(١) قال الشيخ: وأما الداخلة على الاسم كـ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ فقيل: محذوفة، وقيل: ثابتة.

الخامسة: أن تقع في لفظ اسم المجرور بالباء إذا كان مضافاً إلى لفظ الجلالة نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ (١). وذكر أبو داود أن ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾ في الرعد كتب في بعض المصاحف بألف بين الفاء والتاء. وفي بعضها بغير ألف. واختار الأول، وبه جرى العمل.

وهمزة القطع: الأصل في رسمها أن تكتب ألفاً إذا وقعت أولاً، وإلا كتبت بصورة الحرف الذي تؤول إليه في التخفيف أو تقرب منه.

فإن كانت تخفف ألفاً أو كالألف؛ فقياسها أن تكتب ألفاً. وإن كانت تخفف ياء أو كالياء؛ فقياسها أن تكتب ياء. وإن كانت تخفف واواً أو كالواو؛ فقياسها أن تكتب واواً. وإن كانت تخفف بالحذف بنقل أو غيره فقياسها الحذف.

وقد فصَّلوا ذلك بما حاصله: أن الهمزة على قسمين: ساكنة، ومتحركة.

والساكنة تقع وسطاً وطرفاً، وترسم في الموضعين بصورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها. فترسم ألفاً بعد الفتح، وياءً بعد الكسر، وواواً بعد الضم، نحو: ﴿أَنشَأْتُم﴾، و﴿ٱقْرَأْ﴾، و﴿جِئْتُم﴾، و﴿نَبِّئْ﴾. و﴿ٱللُّؤْلُؤ﴾، ويدخل في هذا المتوسط بهمزة الوصل، نحو: ﴿ٱئْتِ﴾، و﴿ٱؤْتُمِنَ﴾(٢).

والمتحركة تقع ابتداءً ووسطاً وطرفاً:

أما التي تقع ابتداء: فإنها ترسم ألفاً لا غير بأي حركة تحركت، نحو:

---

(١) قال الشيخ: لكن أغفل الداني حرف النمل.

(٢) قال الشيخ: وحذفت الياء التي هي صورة الهمزة في ﴿رَدْمًا * ءَاتُونِى﴾، و﴿قَالَ ءَاتُونِى﴾.

﴿أَبْصَرَ﴾، ﴿إِخْرَاجِ﴾، ﴿أعبدك﴾. وكذلك حكمها إذا اتصل بها حرف زائد، نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾، ﴿فَبِأَيِّ﴾، ﴿فَلِأُمِّهِ﴾، ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾.

وأما التي تقع وسطاً: فإن تحرك ما قبلها ترسم ألفاً إذا كانت مفتوحة بعد فتح كـ ﴿سَأَلُوا﴾. وواواً إذا كانت مضمومة بعد فتح كـ﴿رَءُوفٌ﴾. أو مفتوحة بعد ضم كـ ﴿مُّؤَجَّلًا﴾. وياء إذا كانت مكسورة بعد الحركات الثلاث أو متحركة بالفتح أو الضم بعد الكسر كـ ﴿يَئِسُوا﴾، و﴿سُئِلَتْ﴾، و﴿بَارِئِكُمْ﴾، و﴿فِئَةٍ﴾، و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾. وتحذف إذا كانت مفتوحة وبعدها ألف كـ ﴿مَآبٍ﴾. أو مضمومة وبعدها واو كـ ﴿بَدَءُوكُمْ﴾، و﴿رُءُوسَ﴾. أو مكسورة وبعدها ياء كـ ﴿بَئِيسٍ﴾. وإن سكن ما قبلها تحذف نحو: ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾، و﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾، و﴿نِسَآءَكُمْ﴾، إلَّا إذا كانت مكسورة بعد ألف فإنها ترسم ياء نحو ﴿قَآئِمَةٌ﴾، أو مضمومة بعدها فإنها ترسم واواً كـ﴿هَآؤُمُ﴾.

وأما التي تقع طرفاً: فإنها ترسم إذا تحرك ما قبلها بصورة الحرف الذي منه حركته بأي حركة هي كـ ﴿بَدَأَ﴾، و﴿قُرِئَ﴾، و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾. وإن سكن ما قبلها لم ترسم، نحو: ﴿مِّلْءُ﴾، و﴿ٱلْمَرْءِ﴾، و﴿شَيْءٍ﴾، و﴿سُوٓءَ﴾، و﴿قُرُوٓءٍ﴾.

هذا هو القياس في العربية وخط المصاحف العثمانية.

وجاءت أحرف في خط المصاحف خارجة عن القياس لمعنى مقصود ووجه مستقيم يعلمه من قدر للسلف قدرهم وعرف لهم حقهم.

فممَّا خرج عنه من الهمز الساكن المتوسط:

﴿ورئيا﴾ بمريم، كتبوه بياء واحدة فحذفوا صورة الهمز كراهة اجتماع المثلين.

﴿تؤى﴾، و﴿تُؤْوِيهِ﴾ كتبوهما بواو واحدة كذلك أيضاً.

و﴿ٱلرُّءْيَا﴾ المضموم الراء كيف وقع، كتبوه بحذف الواو صورة الهمزة خوف اشتباهها بالراء لقربهما شكلًا في الخط القديم.

و﴿فَٱدَّٰرَٰءْتُمْ﴾ لم يكتبوا الألف التي بعد رائه، كما حذفوا الألف التي بعد داله.

و﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾، و﴿ٱطْمَأْنَنتُم﴾ فرسما بحذف الألف في أكثر العراقية والمدنية(١).

وكذا ﴿أَخْطَأْنَا﴾ بالبقرة عند أبي داود، والعمل بالألف فيهن.

و﴿ٱسْتَـْجِرْهُ﴾، و﴿ٱسْتَـْجَرْتَ﴾، و﴿وَيَسْتَـْذِنُ﴾ كيف جاء، و﴿فَإِذَا ٱسْتَـْذَنُوكَ﴾، و﴿يَسْتَـْخِرُونَ﴾ بالياء أو التاء، سوى موضع الأعراف، و﴿ٱلْمُسْتَـْخِرِينَ﴾، و﴿مُسْتَـْنِسِينَ﴾ نص على حذف الألف صورة الهمزة فيهن أبو داود، وعليه العمل.

وخرج من المتطرف:

﴿هَيِّىءْ﴾، و﴿وَيُهَيِّئْ﴾، ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾، و﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ رسمت في بعض المصاحف ألفاً كراهة اجتماع المثلين. وإنكار الداني كتابة ذلك بالألف تعقبه السخاوي بأنه رآه كذلك في المصحف الشامي وأيده ابن الجزري بمشاهدته فيه كذلك. والعمل على رسمه ياء في الأربعة.

وخرج من المتحرك المتوسط بعد حركة:

﴿ٱطْمَأَنُّواْ﴾، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، و﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾، ذكر الشيخان أنهن رسمن بحذف الألف في أكثر العراقية والمدنية. والعمل على الألف فيهن.

(١) قال الشيخ: نص على ذلك الغازي بن قيس.

و﴿أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ ذكر أبو داود أنه رسم في بعض المصاحف بحذف الألف والعمل على إثباتها.

و﴿سَيِّئَاتُ﴾ في الجمع، حذفت صورة الهمزة كراهة اجتماع المثلين، وعوضوا عنها إثبات الألف على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث[1].

و﴿أَرَءَيْتَ﴾ كيف جاء بعد همزة الاستفهام رسم في بعض المصاحف بدون ألف بعد الراء ليحتمل القراءتين وعليه العمل.

وخرج من المتحرك المتطرف بعد الحركة:

﴿يَبْدَؤُا﴾ حيث وقع، و﴿تَفْتَؤُا﴾ بيوسف، و﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ بالنحل، و﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ و﴿لَا تَظْمَؤُا﴾ بـ(طه)، ﴿ويدرؤا﴾ بالنور، و﴿مَا يَعْبَؤُا﴾ بالفرقان، و﴿ٱلْمَلَؤُا﴾ الأول بالمؤمنين، و﴿ٱلْمَلَؤُا إِنِّيٓ﴾ و﴿الملؤا أفتوني﴾ و﴿ٱلْمَلَؤُا أَيُّكُمْ﴾ الثلاثة في النمل، و﴿نَبَؤُا ٱلَّذِينَ﴾ في إبراهيم والتغابن، و﴿نَبَؤُا ٱلْخَصْمِ﴾ و﴿نَبَؤٌا عَظِيمٌ﴾ كلاهما في صٓ، فرسمت الهمزة فيهن واواً في جميع المصاحف.

﴿يُنَشَّؤُا فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾ في الزخرف. و﴿يُنَبَّؤُا﴾ في القيامة. ذكر الشيخان أنهما رسمتا كذلك. وذكر الشاطبي أنهما رسمتا على القياس في بعض المصاحف. والعمل على نقل الشيخين.

و﴿مِن نَّبَإِى﴾ في الأنعام فصورت همزته ياء، وصوب في النشر أنها زائدة والألف صورة الهمزة. وعليه العمل.

وخرج من المتوسط المتحرك بعد الألف: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ في البقرة. و﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ في الأنعام. و﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ بفصلت.

---

(١) قال الشيخ: وذكر التجيبي في تبيانه أن حرفي الزمر كتبا بياءين في وجهه.

و﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ في الأنعام. و﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم﴾ في الأحزاب، فلم تصور في أكثر العراقية، وصورت في أقلها كسائر المصاحف و﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ في الأنفال فلم تصور في أقل العراقية وصورت في أكثرها كبقية المصاحف، واختاره أبو داود في الستة. وعليه العمل فيهن.

﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ في يوسف، فلم تصور عند الغازي[1] وصورت عند غيره. وعليه العمل.

وخرج من المتحرك المتطرف بعد الألف:

﴿فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ بالأنعام. و﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ بالشورى. و﴿أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾ بهود. و﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾ بإبراهيم[2]. و﴿شُفَعَٰٓؤُا۟﴾ بالروم. و﴿وَمَا دُعَٰٓؤُا۟﴾ بالطول. و﴿لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟﴾ بالصافات. و﴿بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ﴾ بالدخان. و﴿بُرَءَٰٓؤُا۟﴾ بالممتحنة. و﴿جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. و﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟﴾ الأولان بالعقود. و﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ﴾ بالشورى. فرسمت الهمزة واواً في هذه الكلمات باتفاق.

و﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾ في غافر. و﴿جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في الحشر، كذلك إلّا أن كلام الداني يفيد الخلاف فيهما.

و﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾، و﴿جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾، و﴿عُلَمَٰٓؤُا۟﴾ بالشعراء، و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ بفاطر، و﴿أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟﴾ في الأنعام والشعراء؛ صورت الهمزة فيهن واواً في بعض العراقية.

و﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بالزمر. و﴿أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ﴾ في العقود: صورت الهمزة فيهما واواً في بعض المصاحف ورجحه أبو داود في المواضع الثمانية، وعليه العمل.

---

(١) قال الشيخ: ومشى عليه جماعة منهم التجيبي.
(٢) قال الشيخ: وقيل مطلقاً.

و﴿تِلْقَآيِٕ نَفْسِىٓ﴾ بيونس. ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ في النحل. ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ بطه، و﴿مِن وَرَآيِٕ﴾ بالشورى على القول بأن الياء فيهن صورة الهمزة، وكذا ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ﴾، و﴿وَلِقَآءِ ٱلْآخِرَةِ﴾ في الروم على نقل الغازي بن قيس.

وخرج من المتحرك بعد ساكن غير الألف:

﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ فرسم بالألف اتفاقاً، و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ بالأحزاب، فرسم بالألف في بعض المصاحف، وعليه العمل، و﴿مَوْئِلًا﴾ فرسمت بالياء اتفاقاً. و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾، و﴿أَن تَبُوٓأَ﴾، و﴿لَتَنُوٓأُ﴾، و﴿لِيَسُـُٔوا﴾ على قراءة حمزة ومن معه، فرسمت بالألف في جميع المصاحف[1].

وخرج من المبتدأ حكماً: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بطه، فكتب بواو موصولة بنون ابن مع وصلها بيا الندائية المحذوفة الألف، وقال السخاوي: رأيته في الشامي بالألف، والعمل على الأول.

و﴿يَوْمَئِذٍ﴾، و﴿حِينَئِذٍ﴾ فرسمت صورة الهمزة فيهما ياء موصولة بما قبلها كلمة واحدة.

و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ بآل عمران فرسمت بواو بعد الألف.

و﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في الأنعام والنمل وثاني العنكبوت وفي فصلت، و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ بالشعراء، و﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ بالنمل، و﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا﴾ بالصافات، و﴿أئذا متنا﴾ بالواقعة، فرسمت الهمزة فيهن ياء بعد الألف.

و﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ بـ(يس)، و﴿أَئِفْكًا﴾ بالصافات؛ فرسما في العراقية بالياء بعد الألف، وعليه العمل.

---

(١) قال الشيخ: وذكر التجيبي أن ﴿شَطْـَٔهُ﴾ رسم بالألف في قول.

و﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ بآل عمران و﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ بالأنبياء على القول بأن الألف زائدة والياء صورة الهمزة.

و﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ في الأعراف والأنبياء ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراء على القول بأن الألف زائدة والواو صورة الهمزة.

و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فرسم بواو متصلة بهاء التنبيه المحذوفة الألف تخفيفاً.

و﴿لَئِنْ﴾، و﴿لِئَلَّا﴾ فصور همزهما بياء موصولة باللام.

و﴿الْـَٰٔنَ﴾ حيث وقع، فرسم بحذف الألف (صورة الهمزة) اتفاقاً، إلّا في سورة الجن ففي بعض المصاحف بالألف وعليه العمل.

و﴿بِأَيِّيكُمُ﴾، و﴿بِأَيْيْدٍ﴾ على القول بأن الألف زائدة والياء صورة الهمزة.

و﴿بِـَٔايَٰتِهِ﴾، و﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ عند من يرسمهما بألف بعد الباء وياءين بعدها إذا قيل بأن الألف زائدة والياء صورة الهمزة.

و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و﴿ءَأَلِدُ﴾، و﴿أَءِلَٰهٌ﴾، و﴿أَءُلْقِىَ﴾، وما أشبههن، و﴿ءَامَنتُم﴾، و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾، فرسمت بألف واحدة وهي همزة الاستفهام، وقيل: هي الثانية. وهو أوجه وعليه العمل.

تنبيه:

باب: ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿بَدَءُوكُمْ﴾، مما لو صوّر همزة لأدى إلى اجتماع صورتين متماثلتين ـ رجح الشيخان فيه حذف صورة الهمزة، وعليه العمل.

وباب: ﴿ءَامِنِينَ﴾، و﴿ءَآمِّينَ﴾، و﴿ءَاخِذِينَ﴾، و﴿ٱلْءَامِرُونَ﴾، و﴿ءَاخَرُونَ﴾، و﴿ءَاخَرِينَ﴾، و﴿ءَايَٰتٍ﴾، و﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾، مما وقع فيه قبل الألف همزة في

قسمي الجمع السالم، وكذا باب: ﴿ءَامَنُوا﴾، و﴿ءَابَآءَكُمْ﴾، و﴿ءَاسِنٍ﴾، و﴿ءَانِفًا﴾: رسمت بحذف صورة الهمزة في جميع المصاحف إلَّا في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ فبالعكس في قول(١).

و﴿بِنَآءً﴾ وما أشبهه مما في آخره همز منون منصوب بعد ألف؛ رسم في جميع المصاحف بألف واحدة، ورجح الشيخان أن تكون الأولى.

و﴿خَطَـًٔا﴾ وما أشبهه مما في آخره همز منون منصوب بعد غير الألف؛ رسم بألف واحدة، والراجح أن تكون ألف التنوين.

و﴿وَنَـَٔا﴾ و﴿رَءَا﴾ رسما بألف واحدة في جميع المصاحف، والمختار أن صورة الهمزة محذوفة والألف الموجودة هي المنقلبة عن الياء، ورسمت ألفاً على غير القياس. واستثني من ذلك ﴿مَا رَأَىٰٓ﴾، و﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ في النجم فبقيا على القياس.

و﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ رسم بألف واحدة، والأقيس عند أبي داود أن تكون المنقلبة عن الياء، وتقدم التنبيه على حذف ألف التفاعل.

* * *

---

(١) قال الشيخ: أي: لأنه يحتمل أن تكون الألف الموجودة صورة الهمزة ويحتمل أنها ألف الجمع وعليه العمل، وقيل إنه رسم بياء الشين والتاء من غير ألف ونص عليه الغازي في هجائه وهو واضح على قراءة كسر الشين وقيل بلا ياء ولا ألف، والله أعلم.

بـابُ البـدل

البدل لغة: العوض. واصطلاحاً: جعل حرف مكان آخر.

ينقسم إلى: إبدال ياء أو واو من ألف، أو صاد من سين، أو تاء من هاء، أو ألف من نون.

وقد عقدت لكل منها مبحثاً فقلت:

مبحث رسم الألف ياء

اتفق الشيخان على رسم الألف ياء في أربعة أحوال:

الأولى: إذا كانت منقلبة عن ياء[1]، نحو: ﴿هُدَىٰهُمْ﴾، ﴿فَتَىٰ﴾، و﴿يَٰأَسَفَىٰ﴾، و﴿رَمَىٰ﴾، و﴿ٱسْتَسْقَىٰ﴾، و﴿أَعْطَىٰ﴾[2]، و﴿ٱهْتَدَىٰ﴾. وخرج عن ذلك: ﴿ٱلْأَقْصَا﴾، و﴿أَقْصَا﴾ في موضعيه، و﴿مَن تَوَلَّاهُ﴾، و﴿عَصَانِي﴾، و﴿سِيمَاهُمْ﴾ في الفتح، و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾، و﴿مَرْضَاتِ﴾ كيف جاء، فرسمت بالألف في جميع المصاحف.

و﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰ﴾ في المائدة، فرسم بالألف في بعض المصاحف وبالياء في بعضها، واختاره أبو داود، وعليه العمل.

---

(١) قال الشيخ: أي: وذلك خاص بالألف الواقع في محل اللام كما في الأسئلة دون ما كان في محل العين كباع وجاء، فليعلم.

(٢) قال الشيخ: أصل ألف ﴿أَعْطَىٰ﴾ واو، لأنها من عطا يعطو، وإنما انقلبت إلى الياء؛ لأن الثلاثي إذا زاد على ثلاثة أحرف اسماً كان أو فعلًا ترد ألفه التي أصلها واو إلى الياء وتصير الياء أصلًا ثانياً.

﴿وَجَنَى﴾ في الرحمن، و﴿تُقَاتِهِ﴾ بآل عمران، فرسما في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بالياء[١]، والعمل على الياء في الأول والألف في الثاني.

و﴿ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ في الحج، و﴿ٱجْتَبَىٰهُ﴾ في النحل، و﴿ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بمريم و﴿أَرَىٰنِىٓ﴾ معاً بيوسف، و﴿نَادَىٰنَا﴾ بالصافات، و﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، و﴿سَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ في الأعراف، و﴿أَرَىٰنِى﴾ في النحل، و﴿مَالِىَ لَآ أَرَى﴾ في النمل، و﴿مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ في آل عمران، فنص أبو داود على أنها رسمت بالألف في بعض المصاحف وبالياء في بعضها[٢]، واختار الياء، وعليه العمل.

وكل ألف جاورت ياء قبلها أو بعدها أو اكتنفاها[٣] نحو: ﴿أَحْيَا﴾، و﴿هُدَايَ﴾، و﴿رُءْيَايَ﴾ فإنها رسمت ألفاً على اللفظ في جميع المصاحف.

إلَّا ﴿سُقْيَٰهَا﴾ فإنها رسمت ياء في بعض المصاحف وذكره الشاطبي، وألفاً في بعضها وذكره الشيخان، وعليه عمل المغاربة، وبتركهما في بعضها وعليه عملنا.

وإلا لفظ ﴿يَحْيَىٰ﴾ المبدوء بالياء اسماً أو فعلاً فإنه رسم بالياء في جميع المصاحف[٤].

و﴿تَرَٰٓءَا﴾، ﴿وَرِءْيًا﴾، ﴿رَءَا﴾ على القول بأن الألف المرسومة فيهن هي لام الكلمة المبدلة من الياء.

---

(١) قال الشيخ: وقيل: إن ﴿تُقَاتِهِ﴾ رسم بدون ألف أو ياء. وجرى عمل المغاربة على رسم ﴿جَنَى﴾ بالألف وكذا ﴿تُقَاتِهِ﴾.

(٢) قال الشيخ: وذكر الداني أنها بالياء في العراقية.

(٣) قال الشيخ: أي: وقعت بين ياءين.

(٤) قال الشيخ: وذكر بعضهم رسمه بياء وألف، ولكن لا عمل عليه.

الثانية: ألف التأنيث: وتوجد في (فعالى) بضم الفاء وفتحها، و(فعلى) مثلث الفاء، نحو: ﴿يَتَـٰمَىٰ﴾، و﴿كُسَالَىٰ﴾، و﴿نَجْوَىٰ﴾، و﴿طُوبَىٰ﴾، و﴿إِحْدَى﴾.

وخرج عن ذلك: ﴿كِلْتَا﴾، و﴿تترا﴾[1]، على القول بأن الألف فيهما للتأنيث، فإنهما رسما بالألف في جميع المصاحف.

الثالثة: الألف المجهولة الأصل: وهي في سبع كلمات: ﴿حَتَّىٰ﴾، و﴿إِلَىٰ﴾، و﴿عَلَىٰ﴾ الحرفية، و﴿أَنَّىٰ﴾، و﴿مَتَىٰ﴾ الاستفهاميتان، و﴿بَلَىٰ﴾، و﴿لَدَا﴾ إلَّا أن (لدا) رسمت بالألف اتفاقاً في يوسف، وفي بعض المصاحف في غافر، والعمل فيه على الياء لكثرته.

الرابعة: ألف ﴿سَجَىٰ﴾، و﴿مَا زَكَىٰ﴾، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كيف جاء، و﴿دَحَىٰهَآ﴾ و ﴿تَلَىٰهَا﴾، و﴿طَحَىٰهَا﴾، و﴿ٱلْعُلَىٰ﴾، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾[2] وإن كانت منقلبة عن واو.

* * *

(١) قال الشيخ: أغفله الشاطبي.

(٢) قال الشيخ: أغفل الداني ذكره، وذكره الشاطبي وأبو داود، فليعلم.

مبحث رسم الألف واواً

اتفق الشيخان على رسم الألف واواً في ثمانية ألفاظ، وهي: ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾ حيث وقع. و﴿ٱلْغَدَوٰةِ﴾ في الأنعام والكهف. و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ في النور. و﴿إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ في غافر. ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ في النجم و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾، حيث وقعن مُحَلَّيات بأل أو مضافات إلى ظاهر.

فإن كن مضافات إلى ضمير، نحو: ﴿صَلَاتِى﴾، و﴿صَلَاتِهِمْ﴾، و﴿صَلَوٰتَكَ﴾، و﴿صَلَاتَهُۥ﴾، و﴿لِحَيَاتِى﴾، و﴿حَيَاتِكُمُ﴾، و﴿حَيَاتُنَا﴾ فأكثر المصاحف بالألف[1]، وعليه العمل.

وأما المنكر منهن، نحو: ﴿حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾، و﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ﴾، و﴿مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾ فلا خلاف في رسمهن بالواو عن أبي داود. ومقتضى كلام أبي عمرو أنهن رسمن بالألف في بعض العراقية وبالواو في باقي المصاحف، والعمل على رسمهن بالواو.

وذكر الشيخان أن ﴿مِّن رِّبًا﴾ في الروم كتب في بعض المصاحف بالألف وفي بعضها بالواو، والعمل على الأول.

* * *

---

(١) قال الشيخ: وقيل في بعضها بالواو، وقيل بالترك.

مبحث رسم الهاء تاء

اتفق الشيخان على رسم هاء التأنيث تاء من: ﴿رَحْمَتَ﴾ بالبقرة والأعراف وهود وأول مريم وفي الروم وفي الزخرف معاً.

ومن: ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ ثاني البقرة وفي آل عمران وثاني المائدة وثاني إبراهيم وثالثها ورابع النحل وخامسها وسادسها، وفي لقمان وفاطر والطور.

ومن: ﴿سُنَّتُ﴾ بالأنفال وغافر وثلاثة فاطر.

ومن ﴿ٱمْرَأَتُ﴾ في آل عمران وموضعي يوسف وفي القصص وثلاثة التحريم.

و﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ بهود. و﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ بالقصص. و﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ بالروم. و﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ بالدخان. و﴿لَّعْنَتَ﴾ الأول بآل عمران وفي النور. ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ بالواقعة.

﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ بالتحريم.

﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ موضعي المجادلة.

وزاد أبو داود ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ في آل عمران. وكذا: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى﴾ في الصافات عن الغازي بن قيس وعطاء الخرساني وحكم الناقط، والعمل على رسمهما بالهاء.

وذكر الشيخان خلافاً في: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بالأعراف، واعتمد ابن الجزري التاء كرسمه في مصاحف العراق، وأبو داود الهاء، وهو رواية

الغازي، ونقله معلَّى عن عاصم[١].

واتفقا على رسم الهاء تاء أيضاً في: ﴿ذَاتَ﴾، و﴿مَرْضَاتِ﴾ حيث وقعا. ﴿هَيْهَاتَ﴾ في الموضعين بالمؤمنون. و﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بـ(صٓ) . و﴿ٱللَّٰتَ﴾ بالنجم. و﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ حيث جاء.

وما اختلف القراء في إفراده وجمعه وهو: ﴿غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ معاً يوسف، و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ بها، و﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ بالعنكبوت، و﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾ بسبأ، و﴿عَلَىٰ بَيِّنَٰتٍ﴾ بفاطر، و﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ بفصلت. و﴿جِمَٰلَتٌ﴾ بالمرسلات، و﴿كَلِمَٰتِ﴾ بالأنعام، وأول موضعي يونس، وأما ثانيهما ففي بعض العراقية بالهاء وفي غيرها بالتاء، وأما حرف غافر ففي بعض المصاحف بالهاء وفي بعضها بالتاء وعليه العمل فيهما.

* * *

(١) قال الشيخ: وجرى العمل عليه في المصحف المصري تبعاً لأبي داود والمغاربة، وكان الأولى رسمه فيه بالتاء لضبطه على رواية حفص الكوفي، لأنه عراقي.

مبحث رسم السين صاداً

اتفق الشيخان على رسم السين صاداً في: ﴿صِرَٰطَ﴾ كيف جاء و﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ في البقرة، ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾ في الأعراف، و﴿ٱلۡمُصَۜيۡطِرُونَ﴾ بالطور، و﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ في الغاشية؛ ليحتمل القراءات.

* * *

مبحث رسم النون ألفاً

رسمت نون التأكيد الخفيفة ألفاً في: ﴿وليكونا﴾ بيوسف، و﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ بالعلق، وكذلك نون ﴿إِذٗا﴾ حيث وقع.

* * *

بابُ القطع والوصل

وقد يقال: والفصل، وقد يعبر عنهما بالمقطوع والموصول.

المراد بالقطع: قطع الكلمة عما بعدها رسماً، وهو الأصل، والوصل مقابله.

وينحصر الكلام على المقطوع والموصول في إحدى وعشرين مسألة:

المسألة الأولى: (أن) المفتوحة الهمزة الخفيفة النون، مع (لا):

قطعت (أن) عن (لا) باتفاق في عشرة مواضع، وهي: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾، و﴿أَن لَّا يَقُولُوا﴾ كلاهما في الأعراف، و﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ في التوبة، و﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بهود، و﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ الثاني فيها، و﴿أَن لَّا تُشْرِكْ﴾ في الحج، و﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا﴾ في يس، و﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا﴾ في الدخان، و﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ﴾ بالممتحنة، و﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا﴾ في نٓ.

واختلف في ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ في الأنبياء، فروي بالفصل، وروي بالوصل، و قد استحب أبو داود فصله، وعليه العمل. ورسمت بالوصل فيما عدا ذلك.

المسألة الثانية: (أن) المذكورة مع (لم):

رسمت بالوصل في كل القرآن نحو: ﴿أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾، ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾.

المسألة الثالثة: هي أيضاً مع (لو):

ووقعت في: الأعراف والرعد وسبأ والجن.

لم يتعرض لها أبو عمرو، وذكر أبو داود في التنزيل قطعها في غير سورة الجن ووصلها فيه. وعليه العمل.

المسألة الرابعة: هي أيضاً مع (لن):

رسمت بالوصل اتفاقاً في موضعين، وهما: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ﴾ في الكهف، و﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾ في القيامة، وعلى أحد القولين في ﴿أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ في المزمل، والمشهور قطعه. وما عداهن مقطوع بلا خلاف نحو: ﴿أَن لَّن يَنقَلِبَ﴾، ﴿أَن لَّن يَبْعَثُوا﴾.

المسألة الخامسة: (أنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون، مع (ما):

قطعت باتفاق في ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ في لقمان على قول الداني في ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ في الحج. وقد سكت عنه أبو داود، وجرى العمل بقطعه كنظيره، وعلى أحد الوجهين في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ بالأنفال، ولم يذكر فيه أبو داود إلَّا الوصل كما في العراقية. وما عداهن موصول باتفاق. وما ذكره بعضهم من قطع ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ بلقمان، لا يعول عليه؛ لمخالفته لسائر المؤلفين.

المسألة السادسة: (إنّ) بكسر الهمزة وتشديد النون مع (ما) الموصولة:

نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا﴾.

قطعت باتفاق في: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾. وعلى قول في: ﴿إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ بالنحل، والأشهر وصلها، وعليه العراقية والعمل. ووصلت فيما عداهما اتفاقاً.

المسألة السابعة: (إنْ) الشرطية مع (ما):

رسمت مقطوعة في ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ بالرعد فقط، موصولة فيما عداه.

المسألة الثامنة: (إنْ) المذكورة مع (لم):

رسمت بالوصل في ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود فقط، وبالقطع فيما عداه.

المسألة التاسعة: هي أيضاً مع (لا):

نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾، و﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي﴾، رسمت بالوصل في كل القرآن.

المسألة العاشرة: (من) الجارة مع (ما) الموصولة:

قطعت (من) عن (ما) بالنساء، عنهما باتفاق، وفي الروم عنهما بخلف عن أبي داود، وفي المنافقين عنهما بخلف عن الداني، والعمل على القطع في الثلاثة. ووصلت بها فيما عدا ذلك، وما رواه القرطبي عن الشاطبي من قطعها عنها في النور لا يعول عليه.

المسألة الحادية عشرة: (عن) مع (ما):

نحو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، ﴿عَمَّا سَلَفَ﴾، قطعت في ﴿عَن مَّا نُهُواْ﴾ في الأعراف ووصلت فيما عداها.

المسألة الثانية عشرة: (عن) مع (من):

قطعت (عن) عن (من) في ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ بالنور، ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ بالنجم اتفاقاً.

المسألة الثالثة عشرة: (أم) مع (من):

قطعت (أم) عن (من) في أربعة مواضع: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ في النساء، و﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ﴾ في التوبة، و﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ في والصافات، و﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا﴾ بفصلت. ووصلت فيما عدا ذلك.

المسألة الرابعة عشرة: (كل) مع (ما):

قطعت (كل) عن (ما) اتفاقاً في ﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾. ويخلف عنهما في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ﴾. والعمل على قطعهما. و﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ﴾، و﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ﴾ واختار أبو داود وصلهما، وعليه العمل. ووصلت باتفاق فيما عداهن.

المسألة الخامسة عشرة: (في) مع (ما):

رسمت بالوصل إلَّا أحد عشر موضعاً، وهي: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ﴾ ثاني البقرة. و ﴿فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ في المائدة والأنعام. و﴿فِي مَآ أُوحِيَ﴾ في الأنعام و﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ في النور. و﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ في الروم. و﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾، و﴿فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ بالزمر. و﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بالواقعة. فقد اختلف في هذه التسعة عنهما. و﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ﴾ في الأنبياء. و﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ في الشعراء، قطعتا عن أبي داود، واختلف فيهما عن الداني، واقتصر ابن الجزري على قطعهن، وعليه العمل.

المسألة السادسة عشرة: لام الجر.

قطعت عن مجرورها في أربعة مواضع، هي: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ في النساء. و﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في المعارج. و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ في الكهف. و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ في الفرقان. ووصلت بمجرورها فيما عدا ذلك.

المسألة السابعة عشرة: (أم) مع (ما):

جاءت في ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾، و﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ﴾ ورسمت بالوصل فيهما.

المسألة الثامنة عشرة: (أين) مع (ما):

رسمت بالوصل اتفاقاً في: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ أول البقرة، و﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ في النحل. وعن أبي داود في ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ بالنساء، و﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا﴾ بالأحزاب. واختلف فيهما عن الداني. وبالقطع في أحد الوجهين عنهما في ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ بالشعراء، وعليه العمل. واتفاقاً فيما عدا ذلك.

المسألة التاسعة عشرة: كلمة (بئس) مع (ما):

وصلت اتفاقاً في ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ في البقرة، وعنهما بخلف عن أبي داود في ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾ في الأعراف. وبخلف عنهما في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾ في البقرة، والعمل على وصلها. وقطعت فيما عدا ذلك.

المسألة العشرون: (كي) مع (لا):

رسمت بالوصل اتفاقاً في ثلاثة مواضع وهي: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ﴾ في الحج. و﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ في الحديد. و﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ الثاني في الأحزاب. وفي أحد الوجهين عنهما في ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ في آل عمران. وبالقطع اتفاقاً فيما عدا ذلك.

المسألة الحادية والعشرون: كلمات متفرقة:

﴿حَيْثُ﴾ بالبقرة. رسم بالقطع.

﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بطه، و﴿نِعِمَّا﴾، و﴿رُّبَمَا﴾، و﴿كَأَنَّمَا﴾، و﴿مَهْمَا﴾، و﴿وَيْكَأَنَّ﴾، و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾، و﴿كَالُوهُمْ﴾، و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾، رسمت بالوصل.

وكذا حروف العجم في فواتح السور، نحو: ﴿الٓمٓ﴾، و﴿الٓمٓصٓ﴾، و﴿الٓر﴾، و﴿الٓمٓر﴾، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿طه﴾، و﴿طسٓمٓ﴾، و﴿طسٓ﴾، و﴿يسٓ﴾، و﴿حمٓ﴾، رسمت بالوصل، إلّا ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ فرسمت كلمتين.

و(ما) الاستفهامية المجرورة: رسمت موصولة بحرف الجر، نحو: ﴿فِيمَ﴾، و﴿مِمَّ﴾، و﴿عَمَّ﴾، و﴿بِمَ﴾، و﴿لِمَ﴾.

﴿إِلْ يَاسِينَ﴾: رسم بالقطع ليحتمل القراءتين.

﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بصٓ، اقتصر أبو داود على رسمه مقطوعاً، وكذلك الداني، لكنه ذكر عن أبي عبيد أنه رآه في مصحف عثمان التاء متصلة بـ﴿حِينَ﴾، وأنكر عليه ما رآه، وقد تعقبه كثير من العلماء، ومنهم ابن الجزري والمقدسي بأنهم رأوه كذلك. ويمكن حل هذا الإشكال بوجود الرسمين في المصاحف العثمانية. وكل منهم تمسك بما رآه.

* * *

باب ما فيه قراءتان ورسم على إحداهما

والمراد غير الشاذة.

وينحصر هذا الباب في ثلاثة أقسام:

١ ـ ما فيه قراءتان ورسم على إحداهما اقتصاراً.

٢ ـ ما فيه قراءتان ورسم برسم صالحاً لهما.

٣ ـ ما فيه قراءتان ورسم في كل مصحف بحسب قراءة مِصره.

وقد جعلت لكل منها مبحثاً على حدته فقلت:

* * *

مبحث رسم ما فيه قراءتان ورسم على إحداهما اقتصاراً

من ذلك: ﴿صِرَٰطَ﴾، ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ بالبقرة. و﴿بَصۜۡطَةٗ﴾ في الأعراف. و﴿ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ﴾، و﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾: كتب بالصاد اقتصاراً عليها وتغليباً لجانبها على القراءات الأخرى.

ومنه ﴿تُقَىٰةٗ﴾ بآل عمران: كتب بسنة بعد القاف ليوافق صريح قراءته بوزن مطية. وقرىء أيضاً بالألف.

ومنه: ﴿مَنۡ حَيَّ﴾ بالأنفال: كتب بياء واحدة[1]، وقرىء بالفك والإدغام.

ومنه: ﴿ثَمُودَاْ﴾ في هود والفرقان والعنكبوت والنجم، كتب بألف بعد الدال ليوافق قراءته بالتنوين. وقرىء أيضاً بتركه.

ومنه: ﴿لَتَّخَذۡتَ﴾ بالكهف: بدون ألف بعد اللام موافقة لقراءة التخفيف. وقرىء بتشديد التاء المستلزم لوجود همزة الوصل.

ومنه: ﴿رَدۡمًا * ءَاتُونِي﴾، و﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ﴾ في الكهف: كتبا بغير ياء بعد الألف على قراءة القطع، وقرئا أيضاً بإسكان الهمزة المستلزم رسمه ياء بعد الألف.

ومنه: ﴿لِأَهَبَ﴾ بمريم: كتب بالألف بعد اللام على قراءة الهمز، وقرىء أيضاً بياء المضارعة. وقد أغفلت «العقيلة» هذا الحرف.

---

(١) قال الشيخ: وحكى في المقنع قولاً برسمه بياءين.

ومنه: ﴿لَيْكَةِ﴾ بالشعراء وصٓ: رسم بدون ألف قبل اللام وبعدها على قراءتها بوزن طلحة، وقرئا أيضاً بإثباتهما كحرفي الحجر وقٓ.

ومنه: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بالنمل: كتب بنون واحدة على قراءة الإدغام. وقرىء بنونين.

ومنه: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾: لم يتعرض لها الشيخان، فظاهر صنيعهما أنه كتب بإثبات الألفين، مع أنه قرىء أيضاً بتركها. ولكن نقل بعضهم عن المهدوي أنه ذكر أنها في مصحف أُبَيّ وابن مسعود مكتوبة هكذا ﴿عَادَ الوُلَىٰ﴾ والعمل على إثباتها.

ومنه: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ بسورة الأبرار: رسم ألف بعد اللام ليوافق قراءة التنوين. وقرىء بتركه.

ومنه: ﴿قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ﴾ بها: رسما في المشهور بألف بعد الراء ليوافق قراءة التنوين. وقرئا بتركه.

* * *

مبحث رسم ما فيه قراءتان ورسم برسم واحد صالح لهما

وهو كثير في القرآن، وربما لا تخلو آية منه، وقد اقتصرت هنا على ما نصوا أو أكثرهم عليه مما يحتمل قراءات مشهورة عن العشرة المشهورين فقط، فقلت:

من ذلك: ﴿مٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ رسم بدون ألف بعد الميم.

و﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بدون ألف بعد الخاء.

و﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بدون ألف بعد الزاي.

و﴿وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ في البقرة والأعراف، و﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾ في طه؛ بدون ألف بعد الواو فيها.

و﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ في البقرة والذاريات بدون ألف بعد الصاد.

و﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ في البقرة بسنة واحدة بعد الطاء، وفي الأعراف بسنتين، وكذا ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ بالبقرة، و﴿مِمَّا خطيتهم﴾[1] بنوح.

و﴿أَسْرَىٰ﴾، و﴿ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ بدون ألف بعد السين فيهما.

و﴿تُفَٰدُوهُمْ﴾ بدون ألف بعد الفاء.

و﴿ميكئيل﴾ بسنة بين الكاف واللام.

و﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ بدون ألف بعد السين.

و﴿رَءُوفٌ﴾ بواو واحدة.

و﴿مَسَٰكِينَ﴾ في البقرة بدون ألف بعد السين.

---

(١) قال الشيخ: وقيل: إنه بسنة واحدة.

و﴿وَلَا تُقَتِلُوهُمْ﴾، و﴿حَتَّىٰ يُقَتِلُوكُمْ﴾، و﴿فَإِن قَتَلُوكُمْ﴾ الثلاثة في البقرة، ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ﴾، و﴿قَتَلَ مَعَهُۥ﴾، و﴿وَقَتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ ثلاثتها في آل عمران، و﴿فَلَقَتَلُوكُمْ﴾ في النساء، و﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ في القتال: بدون ألف بعد القاف في الثمانية.

و﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ بدون ألف بعد الميم.

و﴿دَفْعُ﴾ في البقرة والحج، بدون ألف بعد الفاء.

و﴿فَرِهَٰنٌ﴾ بدون ألف بعد الهاء.

و﴿عَقَدَتْ﴾ في النساء. و﴿عَقَّدتُّمُ﴾ في المائدة؛ بدون ألف بعد العين فيهما.

و﴿لَمَسْتُمُ﴾ بدون ألف بعد اللام.

و﴿يُصْلِحَا﴾ بدون ألف بعد الصاد.

و﴿تَلْوُۥٓاْ﴾ في النساء بواو واحدة.

و﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ في المائدة والأنعام، و﴿بِرِسَٰلَٰتِى﴾ في الأعراف، و﴿كَلِمَتُ﴾ في الأنعام ويونس وغافر، و﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في الأعراف ويسٓ والطور، و﴿ذُرِّيَّتِنَآ﴾ في الفرقان، و﴿مَكَانَتِكُمْ﴾، و﴿مَكَانَتِهِمْ﴾، و﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾، و﴿غَيَٰبَتِ﴾ معاً، و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾، و﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ في العنكبوت، و﴿صَلَوٰتَكَ﴾ في التوبة. و﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ في هود، و﴿عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ﴾ في المؤمنون، و﴿سَادَتَنَا﴾، و﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾، و﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾، و﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ بفصلت، و﴿بِشَهَٰدَٰتِهِمْ﴾ في المعارج، و﴿جِمَٰلَتٌ﴾[١] في المرسلات: بدون ألف قبل التاء في التسع عشرة.

---

(١) قال الشيخ: وذكر الداني قولاً برسم ألف هذه الكلمة. والعمل على الحذف.

و﴿عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ في المائدة بدون ألف بعد الياء.

و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ في الأنعام بنون واحدة.

و﴿دَرَسْتَ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد الدال.

و﴿يَصَّعَّدُ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد الصاد.

و﴿فَرَّقُواْ﴾ فيها وفي الروم بدون ألف بعد الفاء.

و﴿إِصْرَهُمْ﴾ في الأعراف بدون ألف بعد الصاد.

و﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ في هود والذاريات بدون ألف بعد اللام.

و﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ أول التوبة بدون ألف بعد السين.

و﴿لِفِتْيَٰنِهِ﴾ في يوسف بدون ألف بعد الياء.

و﴿خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ فيها بدون ألف بعد الحاء.

و﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ﴾ بدون ألف.

و﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ في إبراهيم. و﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ في النور. بدون ألف بعد الخاء فيهما.

و﴿لِيَسُـُٔواْ﴾ في الإسراء بواو واحدة.

و﴿يَبْلُغَنَّ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد الغين.

و﴿خَلْفَكَ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد اللام.

و﴿تَزَّوَرُ﴾ في الكهف بدون ألف بعد الزاي[1].

---

(١) قال الشيخ: وذكر بعضهم عن اليزيدي: (زاكية)، بألف في المكية المدنية.

و﴿تُصَٰحِبۡنِي﴾ فيها بدون ألف بعد الصاد.

و﴿حَمِئَةٍ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد الحاء.

و﴿وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ﴾ في مريم.

و ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ﴾ في طه بسنة من غير ألف قبل الكاف فيهما.

و﴿حَرَٰمٌ﴾ في الأنبياء بدون ألف بعد الراء.

و﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُمۡ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد القاف[١].

و﴿سُكَٰرَىٰ﴾، و﴿بِسُكَٰرَىٰ﴾ كلاهما في الحج بدون ألف بعد الكاف.

و﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ فيها أيضاً، وفي سبأ بدون ألف بعد العين.

و﴿عِظَٰمًا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ﴾ في المؤمنون بدون ألف بعد الظاء.

و﴿شِقۡوَتُنَا﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد القاف.

و﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ في النور، و﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ في الزخرف، و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ في الرحمن بدون ألف بعد الهاء في الثلاثة.

و﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ﴾ بدون ألف بعد الدال.

و﴿ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ بدون ألف بعد المثلثة.

و﴿تُصَعِّرۡ﴾ بدون ألف بعد الصاد.

و﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ في الأحزاب و﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ في المجادلة بدون ألف بعد الظاء فيهما.

و﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ في سبأ بدون ألف.

---

(١) قال الشيخ: أغفله الشاطبي.

و﴿فِي مَسَٰكِنِهِمْ﴾ فيها بدون ألف بعد السين.

و﴿بَٰعِدْ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد الباء.

و﴿بِقَٰدِرٍ﴾ يس والأحقاف بدون ألف بعد القاف.

و﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ في الشورى والنجم بدون ألف بعد الموحدة.

و﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ في الزخرف بسنة من غير ألف قبل الدال.

و﴿جَآءَنَا﴾ فيها بألف واحدة.

و﴿قَٰلَ أَوَلَوْ﴾ فيها أيضاً بدون ألف بعد القاف.

و﴿غِشَٰوَةً﴾ في الجاثية بدون ألف بعد الشين.

و﴿وَفِصَٰلُهُۥ﴾ في الأحقاف بدون ألف بعد الصاد.

و﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ في الفتح بدون ألف بعد اللام.

و﴿وَٱتَّبَعَتْهُمْ﴾ في الطور سنة بعد العين من غير ألف.

و﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ بدون ألف بعد الميم.

و﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾، و﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟﴾ بسنات ثلاثة من غير ألف قبل الجيم فيهما.

و﴿فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ بدون ألف بعد الجيم.

و﴿جُدُرٍۭ﴾ في الحشر بدون ألف بعد الدال.

و﴿أُقِّتَتْ﴾ في المرسلات بألف قبل القاف اتفاقاً.

و﴿لَٰبِثِينَ﴾ في النبأ بدون ألف بعد اللام.

و﴿نَّخِرَةً﴾ في النازعات بدون ألف بعد النون.

و﴿خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞ﴾ بسنة بعد الخاء من غير ألف.

و﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ﴾ في الفجر بدون ألف بعد الحاء.

و﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ﴾ في البلد، بدون ألف بعد العين.

والمشهور في ﴿يَلِتۡكُم﴾ في الحجرات أنه رسم بدون ألف بعد الياء، وقيل: إنه في بعض البصرية بألف، والعمل على الأول.

* * *

مبحث ما فيه قراءتان وورد برسمين على حسب كل منهما

وهذا المبحث على قسمين:

ـ ما ورد برسمين على وجه التعيين.

ـ وما ورد برسمين على وجه الإبهام.

فأما ما ورد برسمين على وجه التعيين:

فمنه: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ كتب في الإمام كغيره بألف على الصرف، وفي مصحف أُبَيّ وابن مسعود بدونها. وبهما قرئ.

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ﴾ في البقرة. كتب في الشامي بلا واو، وفي البقية بالواو. وبهما قرئ.

﴿وَأَوْصَىٰ﴾ في البقرة أيضاً. كتب في الإمام والمدني والشامي بألف بين الواوين، وفي البقية بدونها. وبهما قرئ.

﴿وَسَارِعُوا﴾ بآل عمران. كتب في المكي والعراقي بواو قبل السين، وفي المدني والشامي والإمام بحذفها. وبهما قرئ.

﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ في آل عمران. كتب في الشامية بباء الجر، وبلا باء في البقية، وبهما قرئ.

﴿وَبِالْكِتَابِ﴾ في آل عمران. كتب في بعض الشامية بباء الجر، وبلا باء في البقية، وبهما قرئ.

﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ في النساء. كتب في الشامية بألف بعد اللام، وفي البقية بدونها. وبهما قرئ.

﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ في المائدة. كتب في الإمام والمدني والشامي بدالين، وفي البقية بدال واحدة. وقرىء بالفك والإدغام.

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ﴾ في المائدة. كتب في العراقية بواو العطف، وفي البقية بدونها. وقرىء بهما.

﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ في الأنعام. كتب في الشامي بلام واحدة، وفي البقية بلامين. وقرىء بهما.

﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ في الأنعام. كتب في الكوفي بسِنَّتين، وفي غيره بثلاث. وقرىء: ﴿أَنجَـٰنَا﴾ على الأول، و﴿أَنجَيْتَنَا﴾ على الثاني.

﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ في الأنعام. كتب في الشامي بياء، وفي غيره بواو. وبهما قرىء.

﴿ما يَتَذَكَّرُون﴾ في الأعراف، كتب في الشامي بياء قبل التاء، وفي غيره بدونها، وبهما قرىء.

﴿وَمَا كُنَّا﴾ في الأعراف. كتب في الشامي بدون واو، وفي غيره بالواو. وبهما قرىء.

﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ في قصة صالح بالأعراف. كتب في الشامي بواو العطف، وفي غيره بدونها. وقرىء بهما.

﴿وإذ أنجكم﴾ في الأعراف. كتب في الشامي بسنة واحدة، وفي غيره بسنتين. وقرىء: ﴿أَنجَـٰكُم﴾على الأول، و﴿أَنجَيْنَـٰكُم﴾ على الثاني.

﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا﴾ في الموضع الثاني بالتوبة. كتب في المكي بزيادة من، وفي غيره بعدمها. وقرىء بهما.

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ في التوبة. كتب في المدني والشامي بحذف الواو، وفي غيرهما بالواو. وقرىء بهما.

﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ في يونس. كتب في الشامي بتقديم الحرف المطول، وفي غيره بتأخيره. وقرىء ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾ على الأول و﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ على الثاني.

﴿قَالَ سُبْحَانَ﴾ في الإسراء. كتب في المكي والشامي بألف بعد القاف، وفي المدني والعراقي بدونها. وبهما قرىء.

﴿خيرًا منهما﴾ في الكهف. كتب في العراقية بدون ميم بعد الهاء، وفي الحجازية والشامي بالميم. وبهما قرىء.

﴿مَكَّنِّي﴾. كتب في المكي بنونين، وفي غيره بنون واحدة. وقرىء بالإظهار والإدغام.

﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ﴾ في الأنبياء. كتب في الكوفي بالألف، وفي غيره بدونها. وبهما قرىء[1].

﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ﴾ في الأنبياء. كتب في المكي بلا واو، وفي غيره بالواو. وبهما قرىء.

﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ الأخيران في المؤمنون. كُتبا في الإمام والبصري بألف قبل الجلالة، وفي البقية بلا ألف. وقرئا ﴿اللَّهُ﴾ على الأول، و﴿لله﴾ على الثاني. وعن نصر بن عاصم رسم الثلاثة بالألف وضعف.

﴿قَالَ كَمْ﴾، و﴿قَالَ إِن﴾ في المؤمنون. كتبا في الكوفي بغير ألف، وفي البقية بالألف. وقرىء بهما. وفي المقنع ينبغي أن يكون المكي في الأول كالكوفي.

---

(١) قال الشيخ: وكتب في المصحف المصري الحالي بالألف سهواً، فليعلم.

﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بالفرقان. كتب في المكي بنونين، وفي غيره بواحدة. وقرىء بهما.

﴿فَتَوَكَّلْ﴾ بالشعراء، كتب في المدني والشامي بالفاء، وفي البقية بالواو. وقرىء بهما.

﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي﴾ في النمل. كتب في المكي بأربع سنَّات، وفي غيره بثلاث. وقرىء بالفك والإدغام.

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ في القصص. كتب في المكي بحذف الواو، وفي غيره بالواو. وقرىء بهما.

﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ في يسٓ. كتب في الكوفي بدون هاء، وفي البقية بالهاء. وقرىء بهما.

﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ في الزمر. كتب في الشامي بسنَّتين، وفي غيره بسنَّة واحدة. وقرىء بالفك والإدغام.

﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ في غافر. كتب في الشامي بالكاف، وفي غيره بالهاء.

﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾ في غافر. كتب في الكوفي بألف قبل الواو، وفي غيره بحذفها. وقرىء بهما.

﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ في الشورى. كتب في المدني والشامي بدون فاء، وفي غيرهما بالفاء. وقرىء بهما.

﴿مَا تَشْتَهِيهِ﴾ في الزخرف. كتب في المدني والشامي بالهاء، وفي غيرهما بحذفها. وبهما قرىء.

﴿حُسْنًا﴾ في الأحقاف. كتب في الكوفي بألف قبل الحاء وأخرى بعد السين، وفي غيره بحذفها. وقرىء ﴿إِحْسَانًا﴾ على الأول وحسناً على الثاني.

﴿ذا العَصْف﴾ في الرحمن. كتب في الشامي بألف بعد الذال، وفي غيره بواو. وبهما قرىء.

﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ آخر الرحمن. كتب في الشامي بياء، وفي باقي المصاحف بواو. وبهما قرىء.

﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ في الحديد. كتب في الشامي بغير ألف، وفي البقية بألف بعد اللام. وقرىء بالرفع والنصب.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ في الحديد. كتب في المدني والشامي بحذف (هو)، وفي غيرهما بإثباتها. وبهما قرىء.

﴿وأكون﴾ في المنافقون، رواه أبو عبيد عن الإمام: ﴿وَأَكُن﴾ بحذف الواو. وقال الحلواني: رأيته ﴿وأكون﴾ بالواو في الإمام، ورأيته ممتلئاً دماً. قال الجعبري: وقد تعارض نقل هذين العدلين. ويحتمل أن يكون أحدهما رآه بعد دثور الواو اهـ.

﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ في الرحمن. ذكر الغازي أنه في بعض العراقية بالياء من غير ألف، وفي أكثر المصاحف بالألف.

﴿بِضَنِينٍ﴾ بالتكوير. كتب بالضاد في الأئمة الستة، وقال الجعبري إنه رسم برأس معوجة وهو غير طرف فاحتمل القراءتين. وقيل: إنه في مصحف أُبَيّ وابن مسعود بالظاء.

﴿فَلَا يَخَافُ﴾ كتب في المدنية والشامية بالفاء، وفي بقيتها بالواو. والمشهور في ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ في النساء أنه رسم بالياء. ونقل عن بعض العراقية رسمه (ذا) بالألف. ووجهه احتمال قراءة ابن علية وابن قيس وهي شاذة.

وأما ما ورد برسمين على وجه الإبهام:

فمنه: ﴿الرِّيَاحِ﴾ كتب في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بحذفها وعليه العمل إلّا في أول الروم فبالإثبات. وقرىء بهما في سواه.

و﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ في البقرة و﴿لِلْكُتُبِ﴾ في الأنبياء: كُتبا في بعض المصاحف بألف بعد التاء، وفي بعضها بحذفها وعليه العمل. وقرئا بالإفراد والجمع.

﴿مُّضَٰعَفَةً﴾ في آل عمران. وأفعال المضاعفة كتبت في بعض المصاحف بألف بعد الضاد، وفي بعضها بحذفها وعليه العمل. وقرئت بالألف مع التخفيف وبحذفها مع التشديد.

﴿سَاحِرٌ مُّبِينٌ﴾ في المائدة وهود، وقيل: والصف، و﴿لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ في يونس. كتبت في بعض المصاحف بألف بعد السين، وفي بعضها بحذفها. وكذلك ﴿سَاحِرَانِ﴾ في القصص، والعمل على الحذف في الجميع. وقرئت بوزن فاعل وفعل.

﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ في الأعراف ويونس. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الحاء، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل. وقرىء بوزن فاعل وبوزن فعّال.

﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾ في الأنعام. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الفاء، وفي بعضها بدونها، والعمل على الأول. وقرىء فعلاً ماضياً واسم فاعل وهو المشهور.

﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ فيها أيضاً، ذكر أبو داود أنه كتب في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بتركها، والعمل على الأول. وقرىء اسم فاعل وفعلاً ماضياً أيضاً[1].

---

(١) قال الشيخ: وجرى عمل المغاربة على الحذف فيهما.

﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ كتب في بعض المصاحف بألف بعد الجيم، وفي بعضها بحذفها، وعليه العمل. وقرىء فعلاً ماضياً واسم فاعل أيضاً.

﴿أَرَءَيۡتَ﴾، و﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾ كيف أتيا بعد همزة الاستفهام، كتبا في بعض المصاحف بألف بعد الراء، وفي بعضها بدونها، وقرئا بالهمز وتركه. وعملنا على رسمهما بدون ألف.

﴿وَرِيشٗا﴾ في الأعراف. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الياء، وفي بعضها بتركها. وقرىء ﴿وَرِيَاشًا﴾ على الأول و﴿وَرِيشٗا﴾ على الثاني، وعليه العمل.

﴿طَٰٓئِفٞ﴾ في الأعراف. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الطاء، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل. وقرىء بوزن قائم، وبوزن ضيف.

﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ في يوسف. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الراء، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل. وبهما قرىء.

﴿زَكِيَّةَۢ﴾ في الكهف. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الزاي، وفي بعضها بحذفها، وعليه العمل. وقرىء بالألف مع تخفيف الياء وبتركها مع تشديدها.

﴿يُدَٰفِعُ﴾ في الحج. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الدال، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل. وقرىء بالألف من المدافعة، وبتركها من الدفع.

﴿سِرَٰجٗا﴾ في الفرقان. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الراء، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل. وبهما قرىء.

﴿حَٰذِرُونَ﴾، و﴿فَٰرِهِينَ﴾، كلاهما في الشعراء. كتبا في بعض المصاحف بألف بعد الحاء والفاء، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل. وبهما قرىء.

﴿فَكِهُونَ﴾، و﴿فَكِهِينَ﴾ كتبا في بعض المصاحف بألف بعد الفاء، وفي بعضها بتركها وعليه العمل. وبهما قرىء.

﴿بِهَٰدِى﴾ في النمل و﴿بِهَٰدِ﴾ في الروم. كتبا في بعض المصاحف بألف بعد الهاء، وفي بعضها بتركها وعليه العمل. وقرئا جاراً ومجروراً وفعلاً مضارعاً.

﴿وَرَجُلًا سَالما﴾ كتب في بعض المصاحف بألف بعد السين، وفي بعضها بدونها، وعليه العمل. وقرىء بفتح السين ممدودة وكسر اللام وبفتحها من غير ألف.

﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ كتب في بعض المصاحف بألف بعد الباء، وفي بعضها بتركها، وعليه العمل. وقرىء بالجمع والإفراد.

﴿خُشَّعًا﴾ في القمر. كتب في بعض المصاحف بألف بعد الخاء، وفي بعضها بدونها، وعليه العمل. وقرىء بالجمع والإفراد أيضاً.

﴿قَالَ إِنَّمَا﴾ بسورة الجن. كتب في بعض المصاحف بألف بعد القاف، وفي بعضها بدونها. وقرىء بصيغة الماضي وبصيغة الأمر، وبالله التوفيق.

* * *

المقصد الثاني
في فن الضبط

معنى الضبط لغة واصطلاحاً وما يرادفه وما يتعلق بذلك

الضبط لغة: بلوغ الغاية في إحكام حفظ الشيء. يقال: ضبط الكتاب إذا أحكم حفظه بما يزيل عنه الإشكال.

واصطلاحاً: علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة مخصوصة أو سكون أو مد أو تنوين أو شد أو نحو ذلك.

ويرادفه: الشكل. يقال: شكل الكتاب إذا أعجمه، أي: قيده بما يزيل عنه الإشكال والالتباس.

وأما النقط: فيطلق بالاشتراك على معنيين:

أحدهما: ما يطلق عليه الضبط والشكل.

وثانيهما: النقط الدال على ذوات الحروف، وهو النقط أزواجاً وأفراداً المميز بين الحرف المعجم والمهمل. وهو المسمى عند بعضهم نقط الإعجام. وقيل: الإعجام هو الشكل، ومنه قولهم: حروف المعجم، أي: الخط المعجم بمعنى المشكول، أي: الذي شأنه أن يشكل.

كما يومىء إلى ذلك قول القاموس:

حروف المعجم، أي: الإعجام، مصدر كالمُدخَل، أي: ما من شأنه أن يعجم اهـ.

وقد اختلف في أول من أحدث كلًّا من النَّقْطَين:

*** أما النقط الدال على ذوات الحروف:**

فقيل: إنه من وضع واضع الحروف العربية، فكان من أول الأمر موجوداً في نفسه ومعروفاً عند العرب.

وقيل: إن الحروف العربية كانت خالية من النقط، وإن العرب كانوا في غنى عنه لأن الكاتب منهم قليل والاشتباه الذي يزول بالنقط كان يزول عندهم بشدة الذكاء. ولما كثر التصحيف وانتشر بالعراق في أيام الحجاج أمر كتابه بوضعه.

واستُدل للأول: بأثر أسنده المرزباني إلى عبيد الغساني ولكنه لم يصح.

واستُدل للثاني: بما رواه الداني في كتاب العدد بإسناده إلى الأوزاعي عن يحيى بن كثير قال: كان القرآن مجرداً في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء والتاء والثاء وقالوا: لا بأس به، هو نور له، ثم أحدثوا فيه نقطاً عند منتهى الآي، ثم أحدثوا فيه الفواتح والخواتم اهـ.

وبما ذكره ابن خلكان في ترجمة الحجاج مما حكاه أبو أحمد العسكري في كتاب التصحيف: إن الناس عبروا يقرأون في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه نيفاً وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق ففزع الحجاج بن يوسف إلى كتَّابه فسألهم أن يضعوا علامات لهذه الحروف المشتبهة، فيقال: إن نصر بن عاصم قام بذلك فوضع النقط أفراداً وأزواجاً وخالف بين أماكنها فغير الناس بذلك لا يكتبون إلَّا منقوطاً اهـ.

ولم أقف على نص صريح في تعيين أول من نقط المصاحف هذا النقط.

وما ذكره السيوطي في المزهر من أن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي، فالمراد به النقط بمعنى الشكل، لما سيأتي.

وقد شاهدت كُتباً كثيرة كتبت في العصور الوسطى ولم ينقط من كلماتها شيئاً أو إلَّا قليلًا اتكالًا على ذكاء القارىء، والظاهر أن ذلك كان فاشياً في تلك الأزمنة، وكأن النقط لم يلتزم إلَّا في الأزمنة المتأخرة، وشاهدت أيضاً قطعاً قديمة من صحائف القرآن الكريم بعضها لم يكن به نقط البتة، وبعضها فيه نقط الإعجام على الحروف التي لم يختلف فيها القراء دون ما اختلفوا فيه، وبعضها فيه شيء من النقطين معاً.

والحروف العربية بالنسبة إلى هذا النقط على قسمين:

منقوطة، وهي: الباء والتاء والثاء والجيم والخاء والذال والزاي والشين والضاد والظاء والغين والفاء والقاف والنون والياء.

وغير منقوطة، وهي ما عدا ذلك.

ويقال للمنقوطة: معجمة. ولغيره: مهمل ومبهم ومغفل.

وقيل: ليس كل منقوط يوصف بلفظ المعجم، وليس كل متروك النقط يوصف بلفظ المهمل. وإنما يكون الوصف بذلك في الحرفين المشتركين في الصورة الخطية كالحاء والخاء والدال والذال. والباء وأمثالها لا توصف بالمعجم بل بالموحدة ـ والمثناة الفوقية والتحتية والمثلثة، وكذلك الظاء يقال لها المشالة. والضاد يقال لها الساقطة. ونحو الألف والكاف جرَّدوه عن الوصف إذ لا يقع فيه تصحيف

والحروف المستعملة في القرآن نوعان: أصلية، وفرعية.

أما الأصلية: فتسعة وعشرون حرفاً على المشهور، وثمانية وعشرون على غيره وهو المعتبر هنا نظراً لصورها.

ويجمعها على ترتيب المشارقة قولك: أبجد. هوز. حطي. كلمن. سعفص. قرشت. ثخذ. ضظغ.

وعلى ترتيب المغاربة قولك: أبجد. هوز. حطي. كلمن. صعفض. قرست. ثخذ. ظغش.

وهذا الترتيب الأبجدي هو الذي رتبوا بحسبه حساب الجُمَّل المعروف عند كل من الفريقين. وهو الذي كان عليه التعليم في أول الأمر إلى أن جاء الإسلام، فأُنشىء ترتيب: ا ب ت ث. . .إلخ، المعروف الآن في عهده ﷺ. وقيل: وقت حدوث النقط المميز بين المعجم والمهمل. وقيل غير ذلك.

ولمّا وقع من الاختلاف بين المشارقة والمغاربة في ترتيب الطريقة الأبجدية حصل اختلاف بينهما أيضاً في ترتيب: ا ب ت ث.

فصار ترتيبها عند المشارقة هكذا: ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و لا ي.

وعند المغاربة هكذا: ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر زط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و لا ي.

وقد علل بعض المشارقة هذا الترتيب مع اختصاص بعضها بالنقط دون بعض فقال:

إنما قدمت (الألف) لتقدمها في حروف أبجد التي هي أصل حروف التهجي، ولتقدم مخرجها على سائر المخارج، فإنها من أقصى الحلق ولكثرة دورها في الكلام.

(ب ت ث) إنما وليت الباء الألف لأنها كذلك في أبجد. وإنما وليتها التاء والثاء لمشابهتهما لها في الصورة. وقد جرت عادتهم على جمع ما اتفقت صورته في موضع واحد لكونه أليق بأصول التعليم. وقدمت التاء على الثاء لكون التاء من حروف أبجد، والثاء من الروادف، ولكون التاء أكثر دوراً في الكلام. والعادة جارية بتقديم الأكثر دوراً في الكلام على غيره ما لم يمنع مانع.

وهذه الحروف الثلاثة أكثر الحروف اشتباهاً لأنها تشتبه بالياء والنون إذا وقعتا في أول الكلمة أو وسطها، ولذا ميزت الباء بنقطة من أسفلها والتاء بنقطتين من فوق والثاء بثلاثة، وتشتبه بالسين والشين في بعض الأحوال إذا لم يكن الكاتب مدققاً. فإن أسنان السين أو الشين يلزم أن تكون متساوية أو يكون الأول منها أعلى من الثاني والثاني أعلى من الثالث.

وهذه الحروف إذا تلاصق ثلاثة منها يلزم أن يكون الوسط أعلى من الطرفين أو أدنى منهما نحو: (تثبت) لئلا تشتبه بلفظ (ست). ولهذا السر تجد بعض العلماء إذا ذكروا سبعين قالوا بتقديم السين على الباء. وإذا ذكروا تسعين قالوا بتقديم التاء على السين؛ لأن النقط كان قليل الاستعمال. فإذا لم ينتبه الكاتب لرفع السن الملاصق للسين وقع الاشتباه.

(ج ح خ) قدمت الجيم على ما بعدها من الحروف لتقدمها في أبجد، ووليها الحاء والخاء لمشابهتهما لها في الصورة. وقدمت الحاء على الخاء لكونها من حروف أبجد. والخاء من الروادف، ولتقدمها عليها في المخرج، إذ الحاء تخرج من وسط الحلق والخاء تخرج من أدناه إلى الفم. وميزت الجيم بنقطة من أسفلها والخاء بنقطة من أعلاها والحاء بالتعرية.

(د ذ) قدمت الدال على ما بعدها لتقدمها في أبجد، ووليتها الذال لمشابهتها لها في الصورة، وأهملت الدال (أي عريت) من النقط لأنها الأصل في الكتابة. فلما كتبت الذال بصورتها واحتاجوا إلى علامة تميز بينهما جعلت العلامة على الفرع. ولأن الذال أقل من الدال في الكلام وتمييز الأقل أسهل وأقل كلفة.

(ر ز) قدمت الزاي على ما بعدها من الحروف لتقدمها عليها في أبجد ما عدا الهاء والواو. وجاورتها الراء لمشابهتها لها في الصورة، وقدمت الراء عليها مع أنها متأخرة عنها في ترتيب أبجد لكونها أكثر وروداً في الكلام.

ولذلك نقطت الزاي دونها. وإنما لم يقدموا الهاء والواو عليها لأجل أن تكون الحروف المزدوجة متوالية لا يفصل بينها شيء من الحروف المفردة.

(س ش) وليت السين الزاي لمؤاخاتها لها في الصفير. ووليتها الشين لموافقتها لها في الصورة. وأهملت السين لأنها أكثر دوراً في الكلام من الشين. وجعلت نقط الشين ثلاثاً، ولم يكتف في تميزها بنقطة واحدة لئلا يتوهم أن ما وقعت عليه النقطة نون. ولا باثنتين لئلا يتوهم أنها تاء.

(ص ض) قدِّمت الصاد لمشاركتها للسين في الصفير والهمس، ووليتها الضاد لمشابهتها لها في الصورة. وأهملت الصاد لكونها أكثر دوراً في الكلام من الضاد. ولأن الاشتباه إنما وقع بالثاني من المزدوج لا بالأول، لأن الأول جاء على أصله من التعرية ففرق بينهما بأن نقط الثاني.

(ط ظ) قدمت الطاء على ما بعدها لتقدمها في ترتيب أبجد ما عدا الهاء والواو. ولم تُقَدَّما عليها لما عرفتَ من قصدهم توالي المزدوجات. ووليتها الظاء لمشابهتها لها في الصورة، وخصت الظاء بالنقط لقلة ورودها في الكلام. ولأن الاشتباه إنما جاء من قبلها.

(ع غ) قدمتا لكونهما آخر ما بقي من المزدوج المطلق. وقدمت العين لكونها أكثر من الغين في الكلام. ولذلك أخليت من النقط ولكون مخرجها مقدماً على مخرج الغين. فإن مخرج العين وسط الحلق ومخرج الغين أدناه إلى الفم.

(ف ق) قدمت الفاء لكونها تلي العين في أبجد. ووليتها القاف لموافقتها لها صورة في غير الأطراف من الكلام فأشبها المزدوج المستحق للتقديم على المنفرد. وكان القياس يقتضي إهمال الفاء لكثرتها وتقدمها وإعجام القاف لقلتها وتأخرها عنها غير أنهم التزموا إعجامهما معاً فميزوا

الفاء بنقطة والقاف بنقطتين[١] وجعلوهما فوقها. واكتفى جماعة بتمييز كل منهما بصورته إذا وقعتا في آخر الكلمة فلم ينقطوهما أصلًا.

(ك ل م ن) هذه الأحرف الأربعة جاءت على الأصل لموافقتها للفظة كلمن من أبجد. ولم تنقط لعدم الاحتياج إليه إلَّا النون فإنها تنقط بنقطة واحدة من فوق إذا وقعت في أول الكلمة أو وسطها لئلا تشتبه بالباء أو التاء أو الثاء أو الياء. وتعرى عند البعض من النقط إذا وقعت في الآخر كـ(من) لعدم الاشتباه حينئذ.

(و هـ ي) هذه الأحرف الثلاثة هي آخر الحروف وهي مهملة إلَّا الياء فإنها تعجم لأنها إن أتت في غير الطرف اشتبهت بالباء والتاء والثاء والنون. وإن وقعت في الطرف اشتبهت بالألف المكتوبة على صورة الياء نحو: هدى اهـ. ولكن المعول عليه أن النون والفاء والقاف إذا تطرفت أو انفردت جاز فيها النقط وعدمه، وأن الياء إذا تطرفت أو انفردت لا يجوز نقطها[٢].

وأما لام ألف المرسومة هكذا (لا) فليست من حروف الهجاء على التحقيق، وإن اتفق على كتابتها معها وجرت بكثرة على الألسنة. وإنما وضعت توصلًا للنطق بألف المد التي هي أحد نوعي الألف التي هي أول الحروف.

وأما الحروف الفرعية فهي خمسة:

١ ـ **الهمزة المسهلة**: وهي التي لا تكون همزة محضة من غير تليين، ولا تليينًا محضًا من غير همزة. وهي على ثلاثة أقسام؛ لأنها تارة تكون بين

---

(١) قال الشيخ: هذا عند المشارقة. وأما المغاربة فميزوا الفاء بنقطة من تحت والقاف بنقطة من فوق.

(٢) قال الشيخ: وإن وقعت في غير الطرف تنقط ما لم تكن مهموزة أو صورة الألف.

الهمزة والألف، وتارة تكون بين الهمزة والياء، وتارة تكون بين الهمزة والواو.

٢ ـ الألف الممالة: وهي ألف بين الألف والياء، لا هي ألف خالصة ولا هي ياء خالصة فهي متولدة منهما.

٣ ـ الصاد المُشَمَّة رائحة الزاي: أي التي يخالط لفظها لفظ الزاي فلا هي صاد خالصة ولا هي زاي خالصة.

٤ ـ الياء المُشَمَّة صوت الواو: في نحو ﴿قِيلَ﴾ حالة الإشمام.

٥ ـ الألف المفخمة: التابعة لحرف مفخم، فهي ألف يخالط لفظها تفخيم يقربها من لفظ الواو. كما أن الألف الممالة يخالط لفظها ترقيق يقربها من لفظ الياء.

وزاد بعضهم: اللام المفخمة، والنون، والميم المخفاتين. والتحقيق عدم عدهن من الفرعية.

ولم يوضع لهذه الحروف الفرعية صور مخصوصة.

وفائدة ذكرها هنا معرفة كيفية ضبطها.

* وأما النقط الدال على عوارض الحروف، وهو المسمَّى بالضبط والشكل:

فقيل: أول من وضعه أبو الأسود الدؤلي. وقيل: نصر بن عاصم الليثي. وقيل: يحيى بن يعمر، وقيل: هما معاً. وقيل: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي معلم أبي عمرو بن العلاء. وقيل: الخليل بن أحمد الفراهيدي.

والصحيح كما نص عليه جماعة منهم الداني وأبو داود وأبو حاتم وكثير من شراح العقيلة والمورد: أن مستنبطه الأول أبو الأسود الدؤلي، ومستنبطه الثاني الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وذكروا في سبب استنباطه: أن زياد بن أبي سفيان أمير البصرة في أيام معاوية كان له ابن اسمه عبيد الله وكان يلحن في قراءته، فقال زياد لأبي الأسود: إن لسان العرب دخله الفساد فلو وضعت شيئاً يصلح الناس به كلامهم ويعربون به القرآن، فامتنع أبو الأسود، فأمر زياد رجلًا يجلس في طريق أبي الأسود فإذا مر به قرأ شيئاً من القرآن وتعمَّد اللحن، فقرأ الرجل عند مرور أبي الأسود به ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾ بخفض لام رسوله، فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله. فرجع من فوره إلى زياد وقال: قد أجبتك إلى ما سألت.

فاختار رجلًا عاقلًا فطناً وقال له: خذ المصحف وصِباغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحتُ شفتيَّ فانقط فوق الحرف نقطة، وإذا ضممتهما فانقط أمامه، وإذا كسرتهما فانقط تحته، فإذا أتبعته بغنة يعني تنويناً فانقط نقطتين.

فبدأ بأول المصحف حتى أتى على آخره، فكان ضبط أبي الأسود نقطاً مدوراً كنقط الإعجام إلَّا أنه مخالف له في اللون.

وأخذ ذلك عنه جماعة، وأخذه منهم الخليل.

ثم إن الخليل اخترع نقطاً آخر يسمى المطول وهو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المد. وجعل مع ذلك علامة الشد شيناً أخذها من أول شديد. وعلامة الخفة خاء أخذها من أول خفيف ووضع الهمز والإشمام والروم، فاتبعه الناس على ذلك واستمر العمل به إلى وقتنا هذا، لكن مع بعض تغيير فيه كما ستقف عليه.

* * *

مبادىء فن الضبط

حده: علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف التي هي الفتح والضم والكسر والسكون والشد والمد، ونحو ذلك مما سيأتي.

وموضوعه: العلامات الدالة على تلك العوارض من حيث وضعها وتركها وكيفيتها ومحلها ولونها، وغير ذلك مما سيأتي.

وواضعه واسمه: يُعلمان مما تقدم.

وفوائده كثيرة:

منها: إزالة اللبس عن الحروف بحيث إن الحرف إذا ضُبط بما يدل على تحريكه بإحدى الحركات الثلاثة لا يلتبس بالساكن، وكذا العكس. وإذا ضُبط بما يدل على تحريكه بحركة مخصوصة لا يلتبس بالمتحرك بغيرها. وإذا ضبط بما يدل على التشديد لا يلتبس بالحرف المخفف. وإذا ضبط بما يدل على زيادته لا يلتبس بالحرف الأصلي، وهكذا. وباقيها لا يخفى.

والضبط كله مبني على الوصل بإجماع علماء الفن إلَّا مواضع مستثناة تعلم مما سيأتي، بخلاف الرسم فإنه مبني على الابتداء والوقف كما مر في مقدمة الرسم.

* * *

فصل

والعرب لم يكونوا أصحاب شكل ونقط، فكانوا يكتبون الحروف مجردة منهما اعتماداً على ذكاء القارىء وفطنته، وقيل: كانوا يصوّرون الحركات حروفاً فيصوّرون الفتحة ألفاً ويضعونها بعد الحرف المفتوح. ويصوّرون الضمة واواً ويضعونها بعد الحرف المضموم، ويصوّرون الكسرة ياء ويضعونها بعد الحرف المكسور. فتدل هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاث من الفتح والضم والكسر.

وقد مر في المقدمة أن الصحابة رضي الله عنهم لما كتبوا المصاحف لم يضعوا فيها شيئاً من النقط والشكل لتحتمل ما صح نقله وثبتت روايته من القراءات المأذون فيها.

وأن النقط والشكل وما في حكمه من علامات الفواصل والسجدات والأجزاء والأحزاب وأقسامها، والخموس والعشور، والوقوف والفواتح والخواتم قد اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

١ ـ الجواز مطلقاً.

٢ ـ الكراهة مطلقاً.

٣ ـ الجواز في المصاحف التي يتعلّم فيها الغلمان ومَن في حكمهم دون المصاحف الأمهات.

وقد نسب الإمام الداني في المحكم هذه الأقوال إلى أربابها، فذكر في باب من ترخص في نقط المصاحف بسنده إلى ثابت بن معبد أنه قال: العجم نور. وبسنده إلى الحسن أنه قال: لا بأس بنقطها. وبسنده إلى خالد الحذاء

قال: كنت أمسك على ابن سيرين في مصحف منقوط. وبسنده إلى نافع بن أبي نعيم قال: سألت ربيعة بن عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصحف فقال: لا بأس به اهـ.

وذكر في باب من كره نقط المصاحف بسنده إلى ابن عمر وقتادة وإبراهيم وهشام أنهم كانوا يكرهون نقط الصحاف. وبسنده إلى عبد الله بن مسعود أنه قال: جرِّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء. وبسنده إلى أبي رجاء قال: سألت محمداً عن نقط المصاحف فقال: إني أخاف أن يزيدوا في الحروف أو ينقصوا اهـ.

وذكر عن أشهب قال: سمعت مالكاً وسئل عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان فكره ذلك، وقال: تعشير المصحف بالحبر لا بأس به. وسئل عن المصاحف يكتب فيها خواتم السور في كل سورة ما فيها من آية، قال: إني أكره ذلك في أمهات المصاحف أن يكتب فيها شيء أو يشكل، فأما ما يتعلم به الغلمان من المصاحف فلا أرى بذلك بأساً.

قال أشهب: ثم أخرج إلينا مصحفاً لجده كتبه إذ كتب عثمان المصحف، فرأينا خواتمه من حبر على عمل السلسلة في طول السطر. ورأيته معجوم الآي بالحبر.

وعن قتادة قال: بدءوا فنقَّطوا ثم خمَّسوا ثم عشَّروا. قال أبو عمرو: وهذا يدل على أن الصحابة والتابعين هم المبتدئون بالنقط ورسم الخمس والعشر، لأن حكاية قتادة لا تكون إلَّا عنهم، إذ هو من التابعين، وقوله: بدءوا... إلخ، دليل على أن ذلك على اتفاق من جماعتهم. وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكوك في صحته ولا حرج في استعماله اهـ.

وذكر في المصباح عن ابن مسعود أنه كره أيضاً التعشير وتسمية السور. وعن النخعي أنه كره النقط والفواتح والخواتم. وعن ابن سيرين أنه كره الفواتح والخواتم. وعن مجاهد أنه كره التعشير وأجاز شكل ما يشكل فقط. وعن أبي العالية أنه كره الجمل (ترقيم الآي) والفواتح والخواتم اهـ.

وقال الحليمي: تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات. وأما النقط فيجوز لأنه ليس صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآناً، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها اهـ.

وقال البيهقي: ولا يخلط به ما ليس منه كعدد الآيات والسجدات والعشرات والوقوف اهـ.

والعمل في وقتنا هذا على الترخص في ذلك كله دفعاً للالتباس ومنعاً للتحريف والخطأ في كلام رب العالمين.

وينحصر الكلام في هذا الفن في أحد عشر مبحثاً:

الأول: في كيفية وضع الحركات الثلاث وما يتبعها من تنوين وغيره.

الثاني: في كيفية ضبط المختلس والمشم والممال.

الثالث: في بيان علامة السكون وأحكامها.

الرابع: في بيان علامة التشديد وأحكامها.

الخامس: في بيان علامة المد وأحكامها.

السادس: في كيفية ضبط المُظهر والمُدغم.

السابع: في كيفية ضبط الهمز.

الثامن: في كيفية ضبط ألف الوصل، وما جاء بالنقل.

التاسع: في كيفية إلحاق ما حذف من الرسم.

العاشر: في كيفية ضبط المزيد رسماً.

الحادي عشر: في أحكام اللام ألف.

وقد عقدت لكل مبحث فصلًا على حدته، فقلت وعلى الله توكلت:

* * *

الفصل الأول
في كيفية وضع الحركات الثلاث وما يتبعها
من تنوين وغيره

الحركات الثلاث هي:

الفتحة: وهي ألف صغيرة توضع مبطوحة (أي مبسوطة وممدودة) من اليمين إلى اليسار فوق الحرف المتحرك بها هكذا ـَ ، وقيل أمامه هكذا ـَ .

والضمة: وهي واو صغيرة أيضاً توضع فوق الحرف المحرك بها هكذا ـُ ، أو أمامه هكذا ـُ، أو في نفسه هكذا ـ و ـ ، والمختار الأول وعليه العمل.

والكسرة: وهي ياء صغيرة مردودة إلى خلف هكذا ـِ وتوضع تحت الحرف المحرك بها سواء أكان معرقاً أم غير معرق، إلّا أنه إذا كان معرقاً كالنون فإن الكسرة توضع في أول تعريقه.

وإنما كانت الفتحة توضع مبطوحة لئلا تلتبس بأصلها الذي هو الألف، وكانت صغيرة لتظهر مزية الأصل على فرعه. وكانت الضمة واواً صغيرة لئلا تلتبس بالواو الصلة. وظاهر إطلاق كثير أن الواو الدالة على الضمة والياء الدالة على الكسرة لهما رأس.

وذكر بعض المتأخرين إسقاط رأسيهما كما أسقط بعض الألف الدالة على الفتحة، وفي كلام الداني وغيره ما يشعر به.

والذي عليه العمل أن الياء يسقط رأسها بالكلية، وتسقط نقطتاها أيضاً وتبقى جرتها فقط. وأما الواو فعند المشارقة تبقى بكمالها وعند المغاربة يسقط من رأسها الدارة فقط، ويكون شكلها معوجاً هكذا (د).

واعلم أن الحركات الثلاثة المتقدمة شاملة لحركات البناء والإعراب وغيرهما كحركات التقاء الساكنين والإتباع والنقل، فضبطها كلها واحد، ولذلك اقتصر أبو الأسود في قضيته المتقدمة على الحركات الثلاث وتبعه الداني والخراز في ذلك، وفي تقديم الفتحة على الضمة والضمة على الكسرة، ومن قضيته أخذت أسماء هذه الحركات ومحلها.

ثم إذا أتبعت هذه الحركات بتنوين بأن نطق به بعدها زيد عليها مثلها، فيزاد على الفتحة فتحة، وعلى الضمة ضمة، وعلى الكسرة كسرة، لأجل بيان أن بعدها في اللفظ نوناً تسمى تنويناً. والفرق بين هذه وبين النون الأصلية أن هذه لا تأتي إلَّا بعد تمام الكلمة. وتلك تكون في أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها.

وبهذا الفرق جاء الخط تابعاً لذلك، فرسموا النون الأصلية دون المسماة بالتنوين. فلما لم ترسم احتاج أهل الضبط إلى جعل علامة تنبه عليها. وإن كان الأنسب أن ينبه عليها بعلامة السكون لكونها ساكنة.

لكن الناقط الأول لما لم يجعل للسكون علامة؛ إذ تَرْكُ العلامة عنده علامة، ورأى أن التنوين حرف صحيح يحتاج إلى علامة تدل عليه، جعلها من جنس ما اخترعه[1]، فجاء كل من بعده تابعاً له في ذلك.

ثم إن المُنون إن كان مما لا يوقف عليه بالألف، فإن كان من نوع ﴿رَحْمَةٍ﴾ فإن علامتي الحركة والتنوين توضعان فوقه في حالتي النصب والرفع وتحته في حالة الجر. وإن كان من نوع ﴿رَّحِيمٌ﴾، فإنهما توضعان فوقه في حالة الرفع وتحته في حالة الجر. وحركته منهما هي التي تليه في التركيب، وأما في التتابع فهي السابقة (وسيأتي بيان ذلك قريباً).

---

(١) قال الشيخ: أي: جعل له علامة كعلامة الحركة لكونه ملازماً لها بحيث لا تأتي إلَّا بعدها، ولكونه مشابهاً لها في الثبوت وصلًا والحذف وقفاً.

وإن كان مما يوقف عليه بالألف، فإن كان من نحو: ﴿عَلِيماً حَكِيماً﴾ فقيل إن العلامتين تُجعلان معاً على الألف مع انفصالهما عنها. فإن كانتا مركبتين فيحتمل أن تكون العليا هي التنوين ويحتمل أن تكون السفلى. وأما في التتابع فالآخرة بلا ريب، وقيل: تجعلان معاً على الحرف الذي قبل الألف، وقيل: توضع علامة الحركة على حرفها وعلامة التنوين على الألف، وقيل: توضع علامة الحركة على حرفها ثم تعاد مع علامة التنوين فتوضعان معاً على الألف.

والقول الأول هو الذي عليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة، واختاره الشيخان وهو مذهب أبي محمد اليزيدي، وعليه عمل المغاربة[١].

والقول الثاني هو قول الخليل وسيبويه واختاره جماعة من المشارقة وعليه عملنا[٢]، وأما الثالث والرابع فضعيفان.

وإن كان من نوع (ماء) و(مراء)، ففيه لأئمة الضبط ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو أرجحها عندهم وبه العمل: أن تجعل الهمزة بعد الألف وعلامتا النصب والتنوين فوق الهمزة، ولا يلحق بعدها شيء هكذا ﴿مَآءً﴾، ﴿مِرَآءً﴾.

---

(١) قال الشيخ: ووجهه كما قال أكثر المؤلفين: أن الألف الموقوف عليها لما لم توجد في الوصل خيف أن يتوهم زيادتها في الرسم فوضعت علامة التنوين عليها إشارة إلى أنها مبدلة من التنوين، واستدعى التنوين وضع الفتحة معه على الألف لملازمته للحركة بحيث لا يأتي إلّا بعدها كما عرفت. فلذلك وضعت العلامتان معاً على الألف.

(٢) قال الشيخ: ووجهه أن الحرف المحرك يستدعي حركته لملازمتها له، فلزم تبقية علامة التنوين لها إذ لا يفترقان ورجح الحرف المتحرك جرياً على الأصل وهو بناء الضبط على الوصل. والتمسك بالأصل ما أمكن أولى.

والثاني: أن يوضع بعد الألف همزة فألف صغيرة فوقها العلامتان بناء على قول اليزيدي هكذا ﴿ماءاً﴾، ﴿مِراءاً﴾.

والثالث: أن يوضع قبل الألف ألف صغيرة فهمزة ويوضع فوقها العلامتان هكذا: ﴿ماءً﴾، ﴿مِراءً﴾.

وإن كان من نحو: ﴿مُفْتَرًى﴾، و﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾، و﴿فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ﴾، من كل اسم مقصور منون رسمت ألفه ياء. ففيه مذهبان معمول بهما:

أحدهما: أن تضع علامتي الحركة والتنوين على الياء كما تضعهما على الألف في نحو: ﴿عَلِيماً حَكِيماً﴾. وعليه العمل عند المغاربة.

والثاني: أن تضعهما على الحرف الذي قبلها هكذا: (مفترًى)، (فتًى)، (قرًى)، وعليه عملنا.

وأجاز فيه بعضهم وضع الحركة على حرفها وعلامة التنوين على الياء. وأجاز آخرون وضع الحركة على حرفها ثم إعادتها مع علامة التنوين ولكنهما ضعيفان كما مر.

واختلف في ألف هذا النوع الملفوظ بها في الوقف، فقال المازني: هي ألف التنوين مطلقاً. وقال الكسائي: هي المنقلبة عن الياء مطلقاً. وقال سيبويه بالتفصيل قياساً على الصحيح، ففي المنصوب هي ألف التنوين، وفي غيره هي بدل الياء اهـ.

لكن ينبغي أن لا تلحق هنا ألفاً لكون النقط مبنيًّا على الوصل. ولا وجود لها فيه لوجود التنوين، إذ جمع الساكنين ممتنع.

تنبيهان

الأول: قوله تعالى ﴿مِّن رِّبًا﴾ في الروم:

على القول بكتبه بالواو والألف، قياسه أن يجري فيه ما جرى في المكتوب بالياء، فليعلم اهـ.

الثاني: مما يجري مجرى التنوين لشبهه به:

نون التوكيد الخفيفة في قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾، و﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾. ووجه شبهها به: أنها مختصة بالأفعال، وحقها أن ترسم نوناً كغيرها، لكن لما كانت ساكنة زائدة في الطرف ملازمة للحركة وتبدل في الوقف ألفاً بعد الفتح وتحذف بعد غيره أشبهت التنوين، إذ هذا شأنه، فرسمت في جميع المصاحف ألفاً لذلك.

ومنه نون ﴿إِذًا﴾ حيث وقع. وهي حرف جواب وجزاء، ونونها أصلية، وكان القياس أن تكتب نوناً، لكنها لما أشبهت المنون المنصوب في كونها ساكنة في الطرف مفتوحاً ما قبلها مبدلة في الوقف ألفاً كتبت في جميع المصاحف ألفاً لذلك، وكيفية ضبطهما ما مر في ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ اهـ.

ثم إن المنون قد يقع قبل حروف الحلق وقد يقع قبل غيرها:

فإن وقع قبل حروف الحلق، (وهي ستة عند الجمهور: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وأربعة عند أبي جعفر: الهمزة والهاء والعين والحاء فقط)، فالحكم في حركتيه التركيب، وهو جعل علامة التنوين فوق علامة الحركة هكذا: ﴿زَوْجٍ إِذْ﴾، ﴿حَزَنًا أَلَّا﴾، ﴿قَوْمٍ هَادٍ﴾، ﴿سَمِيعًا عَلِيمًا﴾.

ووجه ذلك أن حروف الحلق لما بعدت مخارجها من مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان كان الحكم عندهن في اللفظ الإظهار، فجيء بالضبط

مركباً إشارة إلى ذلك، إذ في تركيب التنوين مع الحركة إبعاد له عن حروف الحلق خطًّا كما كان بعيداً منها لفظاً.

وإن وقع قبل غير حروف الحلق فالحكم فيه الإتباع، هو جعل الحركتين متتابعتين (بأن تجعل علامة التنوين أمام علامة الحركة) هكذا: ﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾، ﴿مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾، ﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾.

ووجه ذلك أن بقية الحروف لما لم تبعد عن مخرج التنوين مثل بعد حروف الحلق بل منها ما قرب جدًّا، ومنها ما قرب فقط حتى كان حكم التنوين عندها الإدغام في بعض، والإخفاء عند بعض، والقلب عند بعض، فأشير في الضبط بالإتباع إلى قربه منها، إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطًّا كما كان قريباً منها لفظاً.

ويستثنى من ذلك: ما تحرك فيه التنوين بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين، نحو: ﴿مَحْظُورًا * ٱنظُرْ﴾، و﴿رَّحِيمًا * ٱلنَّبِيُّ﴾، فإن المحققين من المتأخرين حكموا بالتركيب معه وهو الذي جرى به عملنا وإن كان لا نص للمتقدمين فيه. ولكنهم استثنوا منه ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ على قراءة نافع وموافقيه، فحكموا فيه بالإتباع لعدم تحرك التنوين فيه ولذلك أدغم.

فإذا كان بعد التنوين حرف من الحروف الأربعة التي يجمعها قولك (لم نر) وهي اللام والميم والنون والراء، فإن ذلك الحرف يشدد بعلامة التشديد الآتية نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ووجه ذلك التنبيه على أن لفظ التنوين أدغم في ذلك الحرف إدغاماً تامًّا قلب لأجله التنوين وصار من جنس ذلك الحرف. ولأجل ذلك سمي هذا النوع بالإدغام الخالص.

وأما ما عدا ذلك من بقية الحروف فيُعرى من علامة التشديد[(١)] سواء كان مما يظهر عنده التنوين وهو حروف الحلق المتقدمة، أو مما يقلب عند التنوين وهو الباء، أو مما يدغم فيه التنوين إدغاماً ناقصاً وهو الواو والياء، أو مما يخفى عنده التنوين وهو الحروف الخمسة عشر الباقية، وأما الحركة فلا بد من وضعها، إذ لا موجب لذهابها بل ربما أوقع عدمها في اللبس.

تنبيه: ما ذكر من التعرية لجميع الحروف غير حروف (لم نر) حتى الواو والياء إنما تتناول الواو والياء إذا كانت غنة التنوين باقية في التلاوة عند اجتماعه معهما، بأن كنت تقرأ بقراءة من يبقي الغنة عندهما وهم غالب القراء، لأن الإدغام حينئذ ناقص. وأما إذا لم تبق غنة التنوين عندهما كما هو رواية خلف عن حمزة، فإنك تضع علامة التشديد فوقهما إشارة إلى أن الإدغام تام[(٢)] اهـ.

---

(١) قال الشيخ: هذا مذهب أهل الضبط.
وأما النحاة فإنهم حكموا بتحلية المدغم فيه بعلامة الشد من غير فرق بين الإدغام الناقص والتام. وتعرية المخفي عنده منها ـ وقالوا لا فرق بين الإخفاء والإدغام إلَّا وجود علامة التشديد وعدمها، فمتى وجدت أعلمتنا بالإدغام، ومتى عدمت أعلمتنا بالإخفاء اهـ.
وهذا المذهب لم يعرج عليه الداني في المحكم، وذكر الوجهين في المقنع، وكذا فعل أبو داود في ذيل الرسم والتجيبي في تبيينه، ولكن لم يخصوه بالنحاة، وجرى عليه بعضهم في ضبط المصاحف ولكن يرد عليهم التباس الناقص بالتام.

(٢) قال الشيخ: والفرق بين الإدغام التام والناقص أن التام هو ما ذهب فيه لفظ المدغم وصوته بأن لم تبق معه ذات المدغم وهو هنا التنوين ولا صفته وهي هنا الغنة. والإدغام الناقص هو ما ذهب فيه اللفظ دون الصوت، أي ما أدغمت معه الذات وأبقيت الصفة اهـ.

وأما حكم التنوين عند الباء ففيه لأهل الضبط وجهان:

أحدهما: أن تجعل علامتي الحركة والتنوين متتابعتين بلا تغيير كما تجعلان مع الباء وغيرها هكذا ﴿عَلِيمٌ بِمَا﴾. وثانيهما: أنك تعوض من علامة التنوين ميماً صغيرة لأن التنوين عند الباء يقلب ميماً في القراءة فيكون تصويره ميماً في الضبط مشعراً بذلك هكذا ﴿عَلِيمٌۢ بِمَا﴾. وهذان الوجهان على التخيير، وعلى الأول اقتصر الداني في المحكم، وذكر أبو داود الوجهين لكنه اختار الثاني، وبه جرى عملنا، وجرى بعض المشارقة على الأول ولكنه زاد الميم على الباء إشارة إلى الإقلاب وهو ضعيف، ولا يوضع على هذه الميم الدالة على الإقلاب علامة السكون لأنها بمنزلة الحركة الدالة على التنوين، فكما أن السكون لا يجعل على الحركة لا يجعل على ما تنزل منزلتها.

وأما النون الساكنة فإذا لقيها أحد حروف الحلق الستة فحكمها أن يوضع عليها علامة السكون الآتية لأن حكمها عند حروف الحلق الإظهار في اللفظ لبُعد مخرجها عن مخرجهن، لأنها لما كانت يقرعها اللسان في اللفظ جاء الضبط منبِّهاً على ذلك، فصوَّروا سكونها دلالة على قرع اللسان لها لفظاً كما هو الشأن في كل ما يقرعه العضو المعتمد عليه لفظاً، فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في التنوين، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النون معهن في كلمة واحدة، نحو: ﴿مِنْهُ﴾، ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾، أو كانت هي في كلمة وهن في أخرى نحو: ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾، ونحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ عند غير ورش، (وأما عنده فهي محركة، فمن يضبط على روايته يضبط النون وشبهها بالحركة

فإن قلت: يرد على أهل الضبط أن الياء والواو إذا لم يشددا مع إبقاء غنة التنوين يتوهم أن الحكم عندهما الإخفاء.

فالجواب: أن هذا التوهم يدفعه شهرة عدد حروف الإخفاء، إذ لم يعد فيها أحد الياء والواو اهـ.

لا بالسكون)، ويستثنى من هذا الحكم الغين والخاء في قراءة أبي جعفر فحكمها عندهما عليها كحكمها على سائر حروف الإخفاء حسبما يأتي.

وإذا لقيها حرف غير حلقي فحكمها أن تعرى من علامة السكون لأنها عند غير حروف الحلق لا تكون موجودة في اللفظ وصلًا لكونها إما مدغمة أو مقلوبة أو مخفاة، فلما كان اللسان لا يقرعها في اللفظ جاء الضبط منبِّهاً على ذلك، فتعريتها من علامة السكون دليل على عدم قرع اللسان لها كما كان إتباع التنوين قبل هذا دليلًا على ذلك، فالتعرية هنا بمنزلة الإتباع في التنوين، وهذا الحكم يشمل حروف الإخفاء متصلة نحو: ﴿مِنكَ﴾، ﴿مَن تَابَ﴾، ومنفصلة نحو: ﴿أَن كَانَ﴾، و﴿وَإِن تَعۡجَبۡ﴾، وحرف القلب، كذلك نحو: ﴿مُنۢبَثًّا﴾، و﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾، وحروف الإدغام المنفصلة خاصة نحو: ﴿مِن مَالِ اللَّهِ﴾، و﴿مِن نَّٰصِرِينَ﴾، و﴿مِن رِّزۡقٍ﴾ بخلاف المتصلة نحو: ﴿الدُّنۡيَا﴾، و﴿قِنۡوَانٌ﴾ لأن النون تظهر حينئذ فلا بد من تصوير سكونها.

فإن لقيها حرف الباء ففيها لأئمة الضبط مذهبان:

أحدهما: تعريتها من علامة السكون حسبما دل عليه العموم السابق، وهو اختيار الداني.

وثانيهما: أن تصور ميماً صغيرة بأعلاها مكان السكون تنبيهاً على أن النون انقلبت في اللفظ ميماً لمؤاخاتها للنون في الغنة وقربها من الباء في المخرج. وهو اختيار أبي داود وبه جرى العمل. وما جرى عليه بعض نقاط المصحف من المشارقة من تحليتها بالسكون مع وضع علامة الإقلاب على الباء، لم أقف على نص يجيزه، فالأولى عدم الأخذ به.

وإن لقيها حرف من حروف الإدغام الستة:

فإن كان لاماً أو ميماً أو نوناً أو راءً حلَّيته بعلامة التشديد وعرَّيت النون قبله من علامة السكون للتنبيه على أنها أدغمت فيه إدغاماً تامًّا.

وإن كان واواً أو ياءً؛ فإذا أبقيت عندهما غنة النون بأن أدغمت فيهما إدغاماً ناقصاً ـ وذلك على قراءة غالب القراء ـ، كان في النون وما بعدها منهما التخيير بين وجهين:

أحدهما: أن توضع علامة التشديد على الواو والياء للدلالة على إدغام النون فيهما، وتوضع علامة السكون على النون للدلالة على أن الإدغام ناقص بسبب إبقاء غنة المدغم الذي هو النون، وهذا الوجه هو مختار الشيخين وبه جرى العمل عند المغاربة.

وثانيهما: أن تعرى النون من علامة السكون إشعاراً بإدغامها فيما بعدها وتعرى الواو والياء من علامة التشديد لا من الحركة إشعاراً بأن النون لم تدغم فيهما إدغاماً خالصاً، وعلى هذا الوجه جرى عملنا.

وإنما جوَّزوا هذين الوجهين في الواو والياء بعد النون الساكنة واقتصروا على تعريتهما بعد التنوين إذا أبقيت غنته؛ لأنه لو وضعت علامة التشديد على الواو والياء بعد التنوين لالتبس الإدغام الناقص بالإدغام التام، بخلاف وضعها عليهما بعد النون الساكنة، فإنه لا التباس فيه لأن وضع علامة السكون على النون يدل على أن الإدغام غير خالص.

وإذا لم تبق غنَّتها عندهما كما هو رواية خلف عن حمزة، فإن الضبط يكون بوضع علامة التشديد على الواو والياء وتعرية النون من علامة السكون، لأن الإدغام حينئذ خالص.

وما عدا هذه الأحرف السبعة لا تجعل عليه علامة التشديد بعد النون الساكنة.

تنبيه

إذا قرىء بإبقاء غنة النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء فعليه يكون الإدغام ناقصاً، ويكون ضبط النون واللام والراء الواقعين بعدها وبعد التنوين كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين، فليعلم.

تنبيه ثان: اتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة مع الإدغام في الواو والياء غنة المدغم وهو النون الساكنة والتنوين فيكون الإدغام ناقصاً. ومع الإدغام في النون نحو: ﴿مِن نَّصِيرٍ﴾، و﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ غنة المدغم فيه فيكون الإدغام تامًّا.

واختلفوا في الغنة مع الإدغام في الميم نحو: ﴿مِن مَّآءٍ﴾، و﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، فالذي عليه الجمهور وهو الصحيح أنها غنة الميم المدغم فيها، وقيل: غنة الميم المبدلة من النون والتنوين، وقيل: غنتها وغنة الميم المدغم فيها، وقيل: النون والتنوين. فعلى الأقوال الثلاثة الأول يكون الإدغام تامًّا ويكون الضبط على ما تقدم وهو أن تعرى النون من علامة السكون وتوضع علامة التشديد على الميم كالنون بعد النون. وعلى القول الرابع يكون الإدغام ناقصاً ويكون ضبط النون والميم الواقعة بعدها وبعد التنوين كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين اهـ.

تنبيه ثالث: المراد بالألف المذكورة في هذا الفصل الألف التي كان علماء الضبط يلحقونها حمراء كبقية الأحرف الدالة على أعيان الحروف المتروكة في المصاحف العثمانية مع وجوب النطق بها مثل الألف في نحو ﴿بِعَٰلَمِينَ﴾، و﴿بَيِّنَٰتٍ﴾، و﴿زِدْنَٰهُمْ﴾. والياء في نحو: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، والواو في نحو: ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾، فإننا اكتفينا بتصغيرها في الدلالة على المقصود لما في وضعها حمراء بواسطة المطابع من المشقة اهـ.

* * *

الفصل الثاني
في كيفية ضبط المختلس والمشم والممال

* المختلس: هو ما قرىء بالاختلاس، وهو عند القراء عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم به السامع أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن، وقيل: هو النطق بثلثي الحركة، ويرادفه الإخفاء، وقرىء به في ﴿نِعِمَّا﴾، و﴿تَعْدُوا﴾، و﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾، و﴿يَخِصِّمُونَ﴾، تنبيهاً على أن أصل حركتها السكون.

* والمشم: هو ما قرىء بالإشمام، والمراد به هنا النطق بحركة تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة إفرازاً لا شيوعاً، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ويليه جزء الكسر، وهو الأكثر، وقيل: هو النطق بحركة تامة ممتزجة من ضمة وكسرة شيوعاً. والأصح الأول: وقرىء به في ﴿قِيلَ﴾ وأخواتها تنبيهاً على أن أصلها الضم.

والممال: هو ما قرىء بالإمالة، وهي ضد الفتح. وتنقسم عند القراء إلى قسمين: محضة وغير محضة.

فالمحضة: هي تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه. وتسمى بالإمالة الكبرى وبالإضجاع.

وغير المحضة: هي ما بين الفتح والإمالة المحضة، ولذا يقال لها: بين بين. وبين اللفظين وتسمى بالإمالة الصغرى وبالتقليل.

ـ ولما كانت هذه الأنواع الثلاثة مخالفة في اللفظ لما حركته خالصة

لكون حركة المختلس مشوبة بسكون. وحركة المشم كسرة مشوبة بضمة، وحركة الممال فتحة مشوبة بكسرة: احتاج أهل الضبط إلى تمييزها عنه.

فذهب جماعة إلى تعريتها من الشكل، وهو اختيار أبي داود، قال: لأن هذه الأمور لا تؤخذ من الخط بل بالمشافهة من الشيخ، والتعرية تحمل على السؤال، اهـ. (أي عما يستحقه الحرف المعرى من العلامة الدال على كيفية اللفظ به).

وذهب جماعة إلى نقطها، وهو اختيار الداني، وعليه جرى عملنا، إذ قد يظن الناظر أن التعرية غفلة من الناقط، فيحرك الحرف بحركة خالصة بخلاف ضبطه بغير ضبط سائر الحروف.

وكيفية ذلك أن يوضع في الاختلاس نقطة فوق الحرف إن كان مفتوحاً كعين ﴿تَعْدُواْ﴾، وتحته إن كان مكسوراً كعين ﴿نِعِمَّا﴾ [١]، وفي الإشمام نقطة أمام حرفه[٢] هكذا ﴿قِيلَ﴾، ﴿سِيٓءَ﴾، تنبيهاً على أنه يشار بالكسرة إلى الضمة، وفي الممال نقطة تحته عوضاً من فتحته للدلالة على أنه ممال، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الإمالة رائية أو يائية في فواتح السور أو في غيرها، محضة أو غير محضة، ولا بين أن يكون ألفها ثابتاً أو محذوفاً،

---

(١) قال الشيخ: ولم يراعوا في محله ما شيب به، لأن رعي ذلك يوجب لبساً بخلاف المشم والممال فإنهم راعوا فيهما محل ما شيبت به الحركة دون محلها، لأن الحركة وجد ما يحفظها فيهما وهو الياء في المشم والألف في الممال فلا لبس معهما اهـ.

(٢) قال الشيخ: وذهب بعضهم إلى جعلها في وسط الحرف هكذا. قيل إشعاراً بأنه لم يرتق إلى مرتبة الضمة ولم ينحط إلى مرتبة الكسرة. وبعضهم إلى وضعها فوق الحرف وهما ضعيفان.

كتب بالياء أو لا حتى يدخل في ذلك نحو: ﴿خَطَٰيَٰهُم﴾، ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾، ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، ﴿مُوسَىٰ﴾، ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾، ﴿طه﴾، ﴿يسٓ﴾، ﴿حمٓ﴾. ﴿بُشۡرَىٰ﴾، ﴿هَارٍ﴾، لكن بشرط أن تكون الإمالة وصلًا ووقفاً كما في هذه الأمثلة.

وأما ما يُمال في الوقف دون الوصل كالأسماء المقصورة نحو: ﴿فَتًى﴾، و﴿قُرًى﴾، و﴿مُّفۡتَرًى﴾ وما لقيه ساكن في الوصل نحو: ﴿مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ﴾، فالصواب ضبطه بما يدل على الفتحة الخالصة لإجماعهم على أن الضبط مبني على الوصل(١).

* * *

---

(١) قال الشيخ: وأيضاً لبنائه على الوصل لم يراعوا في ضبط ما أميل وصلًا فقط نحو: ﴿فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ﴾ عند من يقف عليه بالفتح اعتداداً بسكون الوقف إلّا الضبط بعلامة الإمالة، فليعلم.

الفصل الثالث
في بيان علامة السكون وأحكامها

اختلف أئمة الضبط في علامة السكون ومحلها.

فمنهم من قال: هي دائرة تجعل فوق الحرف الساكن منفصلة عنه هكذا ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وهو مذهب الأكثرين من نقَّاط المدينة المنورة، واختاره أبو داود، وجرى عليه عمل المغاربة[1].

(وقد اختلف في مأخذها):

فقال جماعة: أخذوها مما تقرر عند أهل الحساب من جعل دارة صغيرة في المنزلة الخالية من العدد دلالة على الخلو، فلما كان الحرف الساكن خالياً من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة دليلًا على خلوه من الحركة.

وقال آخرون: أصلها هاء واقفة هكذا (ﻫ)، تركت جرتها فصارت هكذا (ـْ).

ومنهم من قال: علامته هكذا (ح) توضع فوق الحرف الساكن بائنة عنه هكذا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وهو مذهب الخليل وأصحابه، وعليه عملنا الآن. (وقد اختلف في أصلها) أيضاً فقيل: رأس خاء مأخوذة من كلمة خف أو خفيف، إذ الساكن أخف من المتحرك، وقيل: رأس حاء مأخوذة من كلمة استرح، لأن السكون استراحة من ثقل الحركة، وقيل: رأس جيم مأخوذة من كلمة جزم.

---

(١) قال الشيخ: أي: وبعض المشارقة.

ومنهم من قال: علامته هكذا ـِ (جرة صغيرة)، وهو مذهب نقَّاط الأندلس، كأنهم أرادوا بها مذهب الخليل، لكنهم أسقطوا رأس الخاء وأبقوا جرتها، غير أن هذا المذهب إنما يحسن مع نقط الدؤلي.

ومنهم من قال: علامته هاء مشقوقة هكذا (هـ)، وهو مذهب بعض النحاة وأقل أهل المدينة. وحجتهم أن الأصل في الوقف السكون، والهاء تزاد في الوقف للسكت نحو: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ فهما من خواص الوقف، أيضاً فقد اشتركا في كون كل واحد منهما ليس بحاجز حصين.

ومنهم من قال: علامته نقطة مربعة توضع فوق حرفه وهو ضعيف، إذ لم أره منصوصاً لغير الهروي. وكل هؤلاء يقولون بافتقار الساكن إلى علامة السكون.

وخالف في ذلك بعض نقَّاط العراق فلم يجعلوا للسكون علامة أصلًا.

وللناس في وضع علامة السكون على الحروف السواكن مذاهب:

فمنهم من يضعها على الحرف المُظهر فقط للإشعار بأنه مُظهر بحيث يقرعه اللسان. ويعرى غيره منها مدغماً كان أو مخفى أو ممدوداً للدلالة على إدغامه أو خفائه.

ومنهم من يضعها على الجميع بدون استثناء شيء منها.

ومنهم من يضعها كذلك لكنه يميز علامة سكون الممدود عن علامة سكون غيره بحيث تكون صورة كل منهما لا تشبه الأخرى.

ومنهم من يعري حروف المد فقط، وعملنا على الأول.

* * *

الفصل الرابع
في بيان علامة التشديد وأحكامها

اختلف أئمة الضبط في صورة علامة التشديد ومحلها وشرطها.

فقال جماعة: علامة التشديد شين غير معرقة ولا مجرورة ولا منقوطة، وتكون فوق الحرف هكذا ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾، كأنهم أرادوا بذلك شد أو شديد قياساً على ما كان يفعله بعض العرب من الاستغناء بالحرف الأول من الكلمة عن باقيها.

وهذا القول هو مذهب الخليل وأصحابه، وعليه نقَّاط المشرق. واختاره أبو داود لمن ينقط بالحركات المأخوذة من الحروف لكون مخترع الجميع واحداً وهو الخليل، وبه جرى عملنا، لكن لا يكتفي في الحرف المشدد بوضع علامة التشديد المذكورة فقط بل لا بد أن يضاف إليها ما يستحقه الحرف من الحركات بأن يجعل معها واو صغيرة (الضمة) أمام الحرف أو فوقه في الضم، وياء صغيرة مردودة (الكسرة) تحته في الكسر، وألف صغيرة مبطوحة (الفتحة) أعلاه في الفتح.

واختلف في مكان الفتحة وكذا الضمة على القول بجعلها فوق الحرف من علامة التشديد المذكورة، هل يوضع كل منهما فوقها أو تحتها؟ والذي نص عليه الداني وغيره وبه العمل أنهما يوضعان فوقها. ووجهه: أنه لما تواردا مع علامة التشديد على محل واحد وكانت الحركة تدل على شيء واحد وهو التحريك، وعلامة التشديد تدل على شيئين التحريك والشد، كانت لها مزية استوجبت بها القرب من الحرف.

وأما الكسرة وكذا الضمة على القول بجعلها أمام الحرف فلم تتواردا معها على محل واحد، وما ذكره بعضهم من وضع الكسرة فوق الحرف وتحت علامة التشديد ضعيف.

وقال آخرون: علامة التشديد دال توضع قائمة الجناحين فوق الحرف إن كان مفتوحاً ومنكسة إلى أسفل أمامه إن كان مضموماً وتحته إن كان مكسوراً. وأرادوا بذلك الدال من (شد)، وكأنهم رجَّحوها على الشين لتكرارها في اللفظ، فصارت بذلك ثلثي الكلمة وهو في حكم الكل، فكأنها هي اللفظة كلها، وهذا القول لبعض نقَّاط المدينة المنورة، وتبعهم عليه نقَّاط الأندلس، واختاره الداني.

واختلفوا في حكم حركة الحرف المشدد مع هذه العلامة على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يقتصر على علامة التشديد فقط استغناء بها عنها لتنزلها منزلتها لأنها توضع في موضعها، ففيها بيان للمعنيين (الشد والشكل)، وباختيار هذا القول صرح أبو داود، إذ هو أوفق للأصل لأن هذه الأشياء لم تكن موجودة في المصحف القديم، وإنما أحدثت للبيان، فما كان البيان حاصلاً بدونه استُغني عنه.

الثاني: أن يجمع بين الشد والشكل تأكيداً في البيان هكذا (ربْ): (ربْ) وهذا القول رجحه بعض المتأخرين. وقد يتأكد العمل به فيما إذا كان الحرف المشدد مختلفاً فيه بين الفتح والإمالة فإنه لا يتميز ضبطه لأحد المذهبين عن الآخر إلّا باجتماع علامة التشديد مع إحدى العلامتين: إما الفتحة أو نقطة التعويض، ولم يتكلم أحد من القدماء على محل الحركة من الشد على هذا القول، واستظهر بعض المتأخرين أن يكون الشد هو الذي يلي الحرف من أي جهة كان قياساً على ما إذا كان الشد بالشين.

الثالث: القول بالتفصيل: أي إن كان الحرف المشدد في آخر الكلمة جمع فيه بين الشد والشكل، لأن الأطراف محل التغيير فيطلب فيها البيان أكثر من غيرها، وإن كان في أول الكلمة أو وسطها اكتفي فيه بالشد فقط.

قال الداني: وهو قول حسن.

وقالت طائفة: علامة التشديد ضبط الحرف المشدد مع إهمال ما عداه. واختلفوا في تعيين هذا الضبط بين قائل بكونه نقطاً مدوراً، وقائل بكونه الشكل المأخوذ من الحروف.

وضعفه المحققون بل أنكره جمهورهم.

* * *

الفصل الخامس
في بيان علامة المد وأحكامها

علامة المد جرة بآخرها ارتفاع قليل تجعل فوق حروف المد الثلاثة إذا وليها همز أو ساكن؛ تنبيهاً على أنها تمد حينئذ في اللفظ مدًّا زائداً على مقدارها الطبيعي.

وهي مأخوذة من كلمة مد بعد طمس ميمها وإزالة الطرف الأعلى من دالها.

وحروف المد الثلاثة هي: الألف اللينة، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

والمراد بالفوقية هنا: أن يكون بين علامة المد وحرفه بياض كما في وضع الحركة، ويكون حرف المد مقابلًا لوسط العلامة، وقيل: يكون ابتداء العلامة من حرف المد وتمر به إلى الهمز أو الساكن. وبهذا القول أخذ التجيبي وجماعة، واختار الأول أبو داود، واقتصر عليه أكثر المحققين، وهو الذي عليه عملنا.

ثم إن الهمز الذي يلي حرف المد لا يخلو إما أن يكون متصلًا به في كلمته أو منفصلًا عنه بأن يكون حرف المد آخر الكلمة والهمز أول تاليتها، والهمز المتصل إما أن يكون محقّقاً أو مغيراً.

فأنواع حروف المد بالنظر لذلك ثلاثة:

١ ـ ما وليه همز متصل محقق، نحو: ﴿جآء﴾، و﴿قُرُوٓءٍ﴾، و﴿سِيٓءَ﴾.

٢ ـ ما وليه همز متصل مغيّر، نحو: ﴿ٱلَّٰٓئِي﴾ عند ورش، و﴿جَآءَنَا﴾ عند حمزة في الوقف. و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾، و﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿شاء أنشره﴾ عند قالون.

٣ ـ ما وليه همز منفصل، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾.

فتوضع علامة المد في النوع الأول للإجماع على مده. وكذا في الثاني والثالث إذا قرىء بمدهما، وأما على قصرهما فلا يجوز وضعها.

تنبيه

إذا تقدم الهمز على حروف المد نحو: ﴿ءَامَنَ﴾، ﴿أُوتِيَ﴾، ﴿إيمان﴾، فلا توضع علامة المد عليها إلّا على وجه إشباعها لورش دون توسطها وقصرها. وإنما لم توضع على وجه التوسط مع أن فيه زيادة على المد الطبيعي لئلا يلتبس المد المتوسط بالمد المشبع. ولم يضعها أحد على وجه القصر. وكذا حكم حرفي اللين الواقع بعدهما همزة كياء ﴿شَيۡءٍ﴾ وواو ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ اهـ.

وأما الساكن: فيشترط لوضع علامة المد على حرفه الذي قبله أن يكون (الساكن) موجوداً وصلًا ووقفاً، سواء كان مدغماً، نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾، ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾، ﴿تُشَٰٓقُّونَ﴾. أو مُظهراً، نحو: ﴿وَمَحۡيَايۡ﴾ عند من أسكن الياء.

أما إذا كان موجوداً في الوصل فقط نحو: ﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ﴾، و﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا﴾، ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾، أو في الوقف فقط، نحو: ﴿مَتَابِ﴾، ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، ﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ فلا توضع علامة المد على حرفه في ذلك؛ لعدم وجود حرف المد لفظاً في وصل النوع الأول، وعدم وجود الساكن في وصل النوع الثاني، وقد علمت أن النقط مبني على الوصل.

تنبيه

إذا كان حرف المد الواقع بعده همز أو سكون محذوفاً في رسم المصحف فلأهل الضبط فيه وجهان[١]:

أحدهما: أن يلحق ذلك الحرف[٢] لأجل أن تجعل عليه علامة المد؛ إذ الأصل فيها أن توضع فوق حروف المد كما مر. سواء كان سبب المد همزاً متصلًا نحو: ﴿شُفَعَآءَ﴾، ﴿والنبيئين﴾، ﴿لِيَسُـُٔوا﴾. أو همزاً منفصلًا نحو: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾، و﴿فَأْوُۥٓا إِلَى﴾، و﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ﴾، و﴿بِهِۦٓ إِن كُنتَ﴾، و﴿تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا﴾. وكـــذا و﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ﴾، و﴿ٱلدَّاعِ إِذَا﴾، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠﴾ عند من أثبت الياء. وكذا ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ عند وصل الميم. أو كان السبب سكوناً، نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾، و﴿تُشَٰٓقُّونَ﴾، ﴿وَمَحْيَاىَ﴾، عند من حذف الألف.

الثاني: أن لا يلحق ذلك الحرف المحذوف، ويكتفي بوضع علامة المد في موضعه[٣].

---

(١) قال الشيخ: أي: مع وجوده في اللفظ. ليخرج نحو: ﴿بِهِ ٱللَّهُ﴾، و﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾، و﴿نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾. مما سقط فيه حرف المد وصلًا فليس فيه إلَّا عدم الإلحاق مع ترك علامة المد البتة لإجماعهم على أن الضبط مبني على الوصل؛ ولذا نص بعضهم على الإلحاق في: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ بالنمل، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ﴾ بالزمر، وهو ظاهر على وجه قراءتهما بفتح الياء وصلًا. ولا يلتفت إلى قول من زعم الإلحاق في هذا النوع مطلقاً، إذا لم يقل به أحد ممن يعتد بقوله.

(٢) قال الشيخ: أي يصور في مكانه، إما بالمداد الأحمر على اصطلاح المتقدمين، وإما بتصغيره ليتميز عن حروف المصحف الأصلية على ما يناسب حال المطابع الآن اهـ.

(٣) قال الشيخ: وعلى هذا الوجه تكون العلامة دالة على ذات حرف المد وحكمه. وأما على الأول فهي دالة على الحكم فقط اهـ.

وقد نص على هذين الوجهين الشيخان وغيرهما، وصرح أبو داود باختيار الوجه الأول، وبه صدر الداني، وعليه وجرى عملنا اهـ.

تنبيه ثان

إذا كانت حروف المد ساقطة في خط المصحف ولم يكن بعدها همز ولا سكون؛ وذلك كالياء الزائدة في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾، و﴿عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى﴾. وكصلة الهاء في نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾. وكصلة ميم الجمع في نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾. فالكاتب مخير فيها: بين أن يلحقها من غير وضع علامة المد عليها، وبين أن يتركها ويكتفي بوضع علامة المد في موضعها.

ويقاس على ذلك ما اجتمع فيه ياءان حذفت ثانيتهما[1] نحو: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾، و﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾، و﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾.

والتخيير المذكور هو مذهب أبي داود. وأما الداني فليس عنده إلّا الإلحاق، وهو الأصح الذي جرى به عملنا.

وأما حروف المد الواقعة في فواتح السور:

فالإجماع منعقد على أنها لا تلحق. وأما وضع علامة المد عليها فلم يرد فيه نص عن المتقدمين.

وأما المتأخرون فمنهم من قال: لا توضع؛ لأن الأئمة المقتدى بهم

---

(١) قال الشيخ: واكتفى بعض المشارقة في ذلك بعدم الإلحاق مع ضبط الحرف الذي قبل حرف المد بضمة مقلوبة إن كان مضموماً. ووضع كسرة قائمة تحته إن كان مكسوراً هكذا. ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾.

لم يعرجوا على ذلك بوجه، ولو كان مفتقراً إلى المط (علامة المد) لتكلَّموا عليه؛ بدليل أنهم تكلموا على النقط.

ومنهم من قال: توضع؛ مراعاة للفظ؛ وانعدام حرف المد لا عبرة به؛ ألا ترى أنه يوضع حرف المد على أحد الوجهين فيه؟

والصحيح الأول، ولكن جرى العمل بالثاني غالباً.

واختلف القائلون بوضعها في محلها من الحرف الذي ينطوي فيه حرف المد. فمنهم من قال: توضع فوقه. ومنهم من قال: أمامه؛ (أي على محل حرف المد لو ألحق)، وقال في اللام تجعل يمينها إذ ذاك محل لها على الصحيح.

وعملنا على الأول هكذا: ﴿الٓمٓ﴾.

تنبيه ثالث

خالف نقَّاط العراق فلم يجعلوا للمد علامة، ورأوا أن وجود السبب كاف في ذلك. وبالله التوفيق.

* * *

الفصل السادس
في ضبط المُظهَر والمُدغَم وما بعدهما من المُظهَر عنده والمُدغَم فيه

المُظهَر: هو ما يُقرأ بالإظهار، والمُظهَر عنده هو الحرف الذي يليه.

وكيفية ضبطهما أن تجعل علامة السكون على الحرف المظهر وتحرك الحرف الذي بعده بالحركة التي يقرأ بها من فتح أو ضم أو كسر، ولا تجعل عليه علامة التشديد إذ لا موجب لها.

ووجه ذلك أنه لما كان الحرف المظهر يقرعه العضو الذي يخرج منه في اللفظ، جاء الخط منبهاً على ذلك، فجعلت عليه علامة السكون وعري ما بعده من التشديد دلالة على كمال الإظهار. ولا فرق في ذلك بين ما كان متفقاً على إظهاره نحو: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾، أو مختلفاً نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ عند من يقرأ بإظهاره وجاء الضبط على قراءته.

وأما المُدغَم فعلى قسمين:

أحدهما: ما يذهب معه لفظ الحرف المدغم وصوته ويصير النطق كأنه بحرف واحد مضعَّف (مشدد) سواء كان مماثلاً لما أدغم فيه نحو: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾، أو لا نحو: ﴿بَلْ رَانَ﴾، وهذا النوع يسمَّى إدغاماً تامًّا وخالصاً.

ومنه ما جاء عن أبي عمرو ويعقوب في رواية الإدغام الكبير.

وحكم ضبطه: أن يعرَّى الحرف المُدغَم من علامة السكون تنبيهاً على أنه يدغم فيما بعده ذاتاً وصفة. وتوضع علامة التشديد على الحرف المدغم فيه تنبيهاً على أنه أدغم فيه ما قبله وصارا معاً كحرف واحد مشدد

يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الإدغام مجمعاً عليه نحو: ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾، و﴿وَإِن عُدتُّمْ﴾، و﴿قَالَت طَّائِفَةٌ﴾، و﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ﴾. أو مختلفاً فيه نحو: ﴿اتَّخَذتَّ﴾، ﴿إِذ تَّأْتِيهِمْ﴾، ﴿وَلَقَد ضَّرَبْنَا﴾، ﴿حَمَلَت ظُّهُورُهُمَا﴾، ﴿بَل ضَّلُّوا﴾، ﴿وَيُعَذِّب مَّن يَشَاءُ﴾، إذا أريد ضبطه على قراءة الإدغام.

القسم الثاني: ما يذهب معه لفظ الحرف المدغم ويبقى صوته. ويسمى إدغاماً ناقصاً. ومنه إدغام الطاء في التاء في نحو: ﴿بَسَطتَ﴾، و﴿أَحَطتُ﴾، و﴿فَرَّطتُمْ﴾ لجميع القراء.

وفي ضبطه وجهان على سبيل التخيير:

أحدهما: أن تضع علامة السكون على الطاء وعلامة التشديد على التاء هكذا: ﴿بَسَطْتَّ﴾، ﴿أَحَطْتُّ﴾، ﴿فَرَّطْتُّمْ﴾.

والثاني: أن تعرّي الطاء من علامة السكون والتاء من علامة التشديد دون الحركة هكذا: ﴿بَسَطتَ﴾، ﴿أَحَطتُ﴾، ﴿فَرَّطتُمْ﴾.

والمختار الأول كما صرح به الشيخان وغيرهما، وعليه عمل المغاربة. وجرى عملنا على الثاني. وهذان الوجهان هما المتقدمان في إدغام النون الساكنة في الواو والياء مع إبقاء الغنة.

تنبيهان

الأول: اختلف أهل الأداء في إدغام القاف في الكاف من ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ﴾ في المرسلات، فذهب الجمهور إلى أن إدغامه خالص، وحكى الداني الإجماع عليه، فضبطه على قولهم هكذا ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ﴾. وذهب جماعة منهم مكي وابن شريح إلى أن إدغامه ناقص فيكون ضبطه على قولهم كضبط ﴿بَسَطتَ﴾ ونحوها اهـ.

التنبيه الثاني: مما يليق ذكره هنا حكم فواتح السور، وذلك أن فيها الإظهار والإخفاء والإدغام الخالص والإدغام الناقص.

فأما الإظهار فهو في: الدال من ﴿صٓ * كِتَٰبٌ﴾، و﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ و﴿صٓ * ذِكۡرُ﴾ عند المدنيين والمكي وعاصم. وفي الميم من ميم حيث وقعت. وفي الميم من لام عند الراء. وفي الفاء من كاف فاتحة مريم، و﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾، ومن ألف حيث وقعت. وفي النون من ﴿يسٓ﴾، و﴿نٓ﴾ عند قالون ومن وافقه.

وحكم ذلك: أن يحرك الحرف الذي بعدها بحركته ولا يشدد إذ لا موجب لتشديده.

وأما الإخفاء فإنه في: النون من عين في فاتحتي مريم والشورى. والحكم فيه كالحكم في الإظهار سواء؛ لأن الفرق بين الإظهار والإخفاء إنما يظهر في ضبط المسكن وترك ضبطه والمسكن غير موجود هنا في الرسم.

وأما الإدغام الخالص فهو في: الميم من لام قبل ميم ميم. وفي النون من ﴿طسٓمٓ﴾ عند غير حمزة. وفي ﴿صاد * ذِكۡرُ﴾ فاتحة مريم عند غير المدنيين والمكي وعاصم. والحكم فيه تشديد ما بعد المدغم.

وأما الإدغام الناقص فهو: النون من ﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾، و﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾. والحكم فيه تعرية ما بعده من علامة التشديد على المختار. ووجهه أن النون من ﴿يسٓ﴾، و﴿نٓ﴾ لما لم ترسم أعطيت الواو بعدها حكم الواو بعد التنوين فلم تشدد.

وهذا كله بحسب ما تقتضيه القواعد المتقدمة وإن لم ينصوا عليه. وجرى به عمل المغاربة وبعض المشارقة. وذهب بعضهم إلى تجريدها، وعليه جرى عملنا اهـ.

تنبيه ثالث

لم يتعرض أحد المتقدمين لحكم ضبط الميم عند الباء من نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾، على المختار عند المحققين من أهل الأداء من إخفائها لجميع القراء. والذي جرى به عملنا أن ضبطها كضبط النون الساكنة عند حروف الإخفاء، وهو أن تعرى من علامة السكون ولا تجعل علامة التشديد على الباء اهـ.

* * *

الفصل السابع
في أحكام الهمز على اختلاف أنواعه

قد تقدمَ معنى الهمز لغة واصطلاحاً.

والمقصود هنا بيان: هيئة الهمزة، ولونها، وموضعها إن لم تكن لها صورة، وامتحان موضعها ومحلها من صورتها إن كانت، ولوازم تغييرها من مد وغيره.

أما هيئتها: فلأهل الضبط فيها مذهبان:

أحدهما: أنها نقط مدور كنقط الإعجام في الصورة سواء كانت محققة أو مسهلة. وهو مذهب نقَّاط المصاحف. ووجهه أنهم رأوها في الغالب مفتقرة إلى صورة فصارت بهذا الاعتبار كالحركات التي لا تفارق الحروف.

والثاني: أنها عين صغيرة هكذا: (ء). وهو مذهب النحاة وكتاب الأمراء (أي كتاب الرسائل والأشعار).

ووجهه: أنهم لما رأوا الإجماع منعقداً على اختبار موضع الهمزة بالعين كما سيأتي اختاروا كتبها بها. والذي عليه العمل الآن تصويرها رأس عين هكذا: (ء)، إن كانت محققة، ونقطاً مدوراً هكذا: (ه) إن كانت مخففة[1].

وأما لونها: فيختلف باختلاف حالها في اللفظ من تحقيق وتخفيف. فإن كانت محققة في اللفظ كتبت بالمداد الأصفر سواء كانت في أول الكلمة

(١) قال الشيخ: أي: بالتسهيل بين بين أو بالبدل حرفاً محركاً دون ما كانت مخففة بالإسقاط أو بالنقل أو بالبدل حرفاً ساكناً كما سيأتي.

نحو: ﴿إِنَّا﴾. أو في وسطها نحو: ﴿سَأَلُوا﴾. أو في آخرها نحو: ﴿بَدَأَ﴾. وسواء كانت صورتها ألفاً كالأمثلة المذكورة، أو ياء نحو: ﴿يُبْدِئُ﴾، و﴿لِئَلَّا﴾، أو واواً نحو: ﴿يَعْبَؤُا﴾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾. وسواء كانت مصورة نحو ما تقدم، أو غير مصورة نحو: ﴿ءَابَآؤُ﴾، و﴿ٱلْأَفْئِدَةِ﴾، و﴿تَمْلَأُ﴾، و﴿دِفْءٌ﴾، و﴿ٱلْخَبْءَ﴾. وسواء كانت متحركة كما تقدم، أو ساكنة نحو: ﴿ٱلرُّءْيَا﴾، ﴿وَرِءْيًا﴾، و﴿سُؤْلَكَ﴾، و﴿نَبِّئْ﴾. وسواء كانت مفردة كما تقدم، أو مجتمعة مع غيرها نحو: ﴿ءَأَسْجُدُ﴾، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾، و﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾.

وإن كانت مخففة فيه كتبت بالمداد الأحمر إن كان تخفيفها بالتسهيل بين بين أو بالبدل حرفاً محركاً دون ما كانت مخففة بالإسقاط أو بالنقل أو بالبدل حرفاً ساكناً.

والذي عليه العمل الآن نظراً لحالة الطباعة عدم التفرقة بينها وبين مداد المصحف في اللون والاكتفاء في تمييزها بدقة القلم.

وأما حكم حركة الهمزة فهو أن المحققة توضع عليها حركتها كسائر الحروف المتحركة.

وأما المخففة فإن سهلت بين بين فلا تحرك لأن حركتها غير خالصة. ولا فرق في عدم تحريكها بين: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾، و﴿أَئِفْكًا﴾ وغيرهما على المختار المعمول به. وكذلك لا تحرك المبدلة حرف مد. وأما المبدلة حرفاً محركاً نحو: ﴿لِئَلَّا﴾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾ فقيل: تحرك كالمحققة. وقيل: لا تحرك، والعمل على الأول.

ثم إن ما سهل بين بين تجعل علامته نقطة مدورة تشبيهاً له بالهمزة المحققة لما فيه من بعض الهمزة، إذ هي تسهل بينها وبين حرف شكلها، وكذا ما أبدل حرفاً محركاً لبقاء حركة الهمزة فيه فصارت كأنها باقية.

بخلاف ما أبدل حرف مد؛ فإن الهمزة ذهبت فيه وذهبت حركتها. والحرف الذي جيء به أجنبي.

ثم ما سهل بين بين يشمل مواضع:

منها: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، و﴿هَٰأَنتُمْ﴾ وباب: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾، على وجه التسهيل؛ فتجعل في الجميع نقطة مدورة في رأس الألف دلالة على التسهيل بين بين. فإن كانت الألف محذوفة كما في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ في قول وكما في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ على القول بأن المصورة هي الأولى، فلا نص فيه للمتقدمين. وظاهر كلام التنسي التخيير بين إلحاق الألف وجعل النقطة عليها أوالاكتفاء بالنقطة والعمل على الأول.

ومنها: باب ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ وباب ﴿أَءُنزِلَ﴾ مما صورت فيه إحدى الهمزتين فقط، فإن المختار في نقطه أن تجعل في السطر بعد الألف نقطة مدورة علامة على التسهيل.

ومنها: ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾، وباب ﴿جَآءَ إِخْوَةُ﴾، وكذلك باب ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ في وجه التسهيل، وكذلك المتفقتان من كلمتين نحو: ﴿شاء أنشره﴾ عند من يسهل الثانية، ونحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إن﴾، و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ عند من يسهل الأولى أو الثانية.

فتجعل المنقطة في موضع المسهلة دلالة على التسهيل[1].

---

(١) قال الشيخ: أي: بناء على المختار عند أبي دواد وهو الذي جرى به العمل. وذكر الشيخان في نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إن﴾، و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾، على رواية قالون وجهاً آخر وهو أن تجعل في موضع المسهلة منها صورة حمراء، أو بقلم دقيق لما عرفت من جنس حركتها: واواً إن كانت المضمومة، وياء إن كانت مكسورة، وتجعل فوق الواو وتحت الياء نقطة دلالة على التسهيل.

وقد يدخل فيه ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾، وباب ﴿أَئِفْكًا﴾، وكذا ﴿ٱلَّٰٓئِى﴾ مما للهمزة المسهلة فيه صورة، فيكون حكمها جعل النقطة في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل وذلك فوق الواو وتحت الياء. وهذا الوجه حسن وهو الذي يعطيه القياس، وبه جرى العمل.

غير أن القدماء لم ينصوا عليه في هذه المواضع وإنما ذكروا في: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾، وباب ﴿أَئِفْكًا﴾ وجهين:

أحدهما: جعل دارة على الواو والياء وجعل نقطة أمام الواو ونقطة تحت الياء. واستحسن هذا الوجه الداني. ووجهه على التحقيق أن النقطة علامة للهمزة المسهلة والدارة لتوهم زيادة الواو والياء لأن قائل ذلك يرى أن هذا الموضع ليس بمحل للواو والياء وإنما هو محل للألف لكنها لم تجعل لئلا يجتمع صورتان فصارت الواو والياء عنده كأنهما زائدتان فجعلت عليهما الدارة.

الوجه الثاني: تعرية الواو والياء من النقطة والدارة واستحسنه أبو داود. ووجهه أن الأداء إنما يؤخذ من الشيوخ مشافهة فالتعرية توجب السؤال.

وزاد التجيبي وجهاً ثالثاً وهو الاكتفاء بالنقطة عن الدارة مع اعتبار أنها علامة للحركة.

وذكروا في ﴿ٱلَّٰٓئِى﴾ وجهين:

أحدهما: كالأول في ﴿أَئِفْكًا﴾.

والثاني: الاقتصار على الدارة.

وما أبدل حرفاً محركاً يشمل مواضع:

منها: ﴿لِئَلَّا﴾، و﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾، وباب ﴿مُؤَجَّلًا﴾؛ فالحكم فيها جعل

نقطة مدورة موضع الهمزة من الصورة دلالة على إبدالها حرفاً محركاً[1].

ومنها: باب ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾، وباب ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾؛ فالحكم فيهما جعل نقطة مدورة في موضع الهمزة المبدلة دلالة على البدل[2].

ومنها: باب ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ على وجه إبدال الثانية واواً. و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾، و﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ عند من يبدلهما ياء مكسورة، فالحكم جعل نقطة مدورة في موضع الهمزة المبدلة على البدل.

وخرج بالتقييد بالحركة مواضع:

منها: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾، و﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، وباب ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، وباب ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾ على قراءة الإبدال حرف مد، فإن الهمزة المبدلة حرف مد لا تجعل النقطة في موضعها.

ومنها: الهمزة الثانية من الهمزتين المتفقتين من كلمتين نحو: ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ على قراءة إبدالها حرف مد، فلا تجعل النقطة في موضعها.

---

(١) قال الشيخ: وهذا الوجه هو الذي يؤخذ من كلام الداني، وصرح به بعض الأئمة، وهو مذكور في بعض نسخ ذيل التنزيل، وعمل به بعض المغاربة. واقتصر أبو داود في ﴿لِأَهَبَ﴾ على ما في أكثر نسخ التنزيل على جعل ياء حمراء (أو بقلم دقيق على ما مر) على الألف بناء على أن الياء عند من قرأ بها مبدلة من الهمزة. واختاره اللبيب وجرى عليه أكثر المغاربة.

(٢) قال الشيخ: وهو الذي اقتصر عليه الشيخان، وأجاز التجيبي أن يجعل في موضع الهمزة ياء في نحو: ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾، وواو في نحو: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ بالمداد الأحمر (أو بقلم دقيق لما مر)، وأنكر ذلك الداني وقال: لا تكون للهمزة الواحدة صورتان. قال التنسي: فعلى هذا؛ إن لم يكن للثانية صورة نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ جاز جعل الياء في موضعها اهـ.

وهكذا يقال في باب ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾، و﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ على قراءة إبدالهما ياء مكسورة.

ومنها: الهمزة الساكنة إذا أبدلت مداً نحو: ﴿ءَامَنَ﴾، و﴿يُؤْمِنُ﴾، و﴿بِيرٍ﴾؛ فلا تجعل النقطة في موضعها.

تنبيه

لم يتعرض الشيخان لكيفية ضبط ﴿النبيء﴾ معاً في الأحزاب، و﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ في سورة يوسف على وجه الإبدال لقالون.

والذي جرى به العمل في ضبطهما له على هذا الوجه: أن تعرى الياء في ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ معاً والواو في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ من علامة التشديد والحركة؛ لعدم وجود المدغم فيه رسماً في الكلمتين. ولا توضع النقطة الدالة على الهمز فيهما أيضاً لأن شرط ضبط الهمزة المبدلة حرفاً محركاً أن لا يؤدي الإبدال إلى الإدغام. وكذا لا توضع النقطة على نحو ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ لورش.

وأما موضعها:

فإن لم تكن لها صورة في المصحف: فحكمها أن توضع في السطر؛ لأنها حينئذ حرف مستقل بنفسه كسائر الحروف، سواء كانت أولًا نحو: ﴿ءَاسِنٍ﴾، أو وسطاً نحو: ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾، أو آخراً نحو: ﴿مِّلْءُ﴾، و﴿ٱلْخَبْءَ﴾. وسواء كانت محققة كهذه الأمثلة، أو مبدلة حرفاً محركاً نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾، أو مسهلة بين بين نحو: ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ على المختار المعمول به.

ثم إن ما ذكر من جعلها في السطر إنما هو إذا لم تكن هناك مطة موجودة، فإن كانت هناك مطة كما في ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾، فصرح أبو داود بأن الهمزة تكون متصلة بالمطة من غير أن تقطعها وهو ظاهر كلام الداني. وأجاز بعض المتأخرين أن تكون منفصلة عنها وعليه عملنا.

وإن كانت لها صورة في المصحف: بأن رسمت فيه ألفاً أو واواً أو ياء، فضبطها إن كانت مفتوحة أو ساكنة أن يوضع فوق صورتها نقطة أو رأس عين

على ما مر سواء كانت ألفاً أو واواً أو ياء، وسواء كانت أولًا أو وسطاً أو آخراً نحو: ﴿أَمَدًا﴾، و﴿سَأَلُوا﴾ و﴿الْبَأْسَ﴾، و﴿بَدَأَ﴾، و﴿إِن يَشَأْ﴾، و﴿اقْرَأْ﴾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾، و﴿يُؤْمِنَّ﴾، و﴿فِئَتَيْنِ﴾، ﴿وَهَيِّئْ﴾.

وإن كانت مكسورة وضع ذلك تحتها نحو: ﴿إِنَّ﴾، و﴿فَإِن﴾، و﴿مِن نَّبَإِي﴾، و﴿سُئِلَتْ﴾، و﴿شَاطِئِ﴾، و﴿اللُّؤْلُؤِ﴾.

وإن كانت مضمومة وضع ذلك فوقها إن كانت واواً نحو: ﴿يَكْلَؤُكُم﴾، أو ياء نحو: ﴿يُنَبِّئُ﴾. وفي وسطها إن كانت ألفاً نحو: ﴿نَبَأُ﴾ بالتوبة، و﴿أُولَٰئِكَ﴾، و﴿أُوتُوا﴾، و﴿الْمَاءُ﴾، و﴿الدُّعَاءُ﴾، لكن بشرط أن لا تقطع المطة[1].

وحكم الهمزة المسهلة بين بين والمبدلة حرفاً محركاً حكم المحققة في جميع ذلك.

وهل تكون الهمزة متصلة بصورتها أو يبقى بينهما بياض؟ حكى الداني في ذلك قولين: واختار القول بالاتصال مطلقاً.

ولمّا كان موضع الهمزة التي لا صورة لها قد يشكل على بعض من يريد وضعها؛ وضع النقّاط لمعرفته ميزاناً، وهو: أن ينطق بالعين في موضعها[2]، فالموضع الذي تظهر فيه العين توضع فيه الهمزة.

مثلًا تقول في ﴿ءَامَنُوا﴾: عامنوا، وفي ﴿مَسْئُولًا﴾: مسعولا، وفي ﴿مُتَّكِئِينَ﴾: متكعين. وهكذا.

---

(١) قال الشيخ: وأجاز بعض المشارقة الاكتفاء بحركة الهمزة دون هيئتها إذا كانت مصورة ألفاً مطلقاً.

(٢) قال الشيخ: وإنما خصّت العين بذلك لما بينها وبين الهمزة من المناسبة من وجهين: أحدهما: كون الهمزة شديدة والعين فيها بعض الشدة بخلاف سائر حروف الحلق، والثاني: اشتراكهما في الجهر وقرب المخرج، وكون العين أكثر دوراً من غيرها.

واعلم أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة ولم يرسم فيها إلا صورة واحدة فقد اختلف هل تلك الصورة: للهمزة الأولى، أو للهمزة الثانية؟ فذهب الفراء إلى أنها للأولى. وعلل بتصديرها وبأنها جيء بها لمعنى في الأكثر. وذهب الكسائي إلى أنها للثانية. وعلل بأن الأولى زائدة على الكلمة وعن أصولها فهي أولى بالحذف. وأخذ النقاط بالمذهبين. واختاروا كلًّا منهما في نوع من الهمزتين.

فاختاروا مذهب الكسائي في المتفقتين في الصورة لو صورت الثانية على مراد التخفيف بعد تصوير الأولى، فيدخل في ذلك باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾، وباب ﴿ءَامَنَ﴾. واختاروا مذهب الفراء في المختلفتين في الصورة لو صورت الثانية بعد تصوير الأولى فيدخل في ذلك باب ﴿أَإِلَٰهٌ﴾ وباب ﴿أَءُنزِلَ﴾.

فإذا بنيت على المختار في المتفقتين فنقطه على قراءة التحقيق هكذا: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وعلى قراءة تسهيل الثانية هكذا: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُم﴾، ﴿ءَأَللهُ﴾. أما على قراءة إبدالها حرف مد فلا تجعل عليها نقطة لأن المبدل حرف مد لا تجعل عليه علامة حسبما دل عليه كلامهم، وأما باب ﴿ءَامَنَ﴾ فنقطه عليه هكذا: ﴿ءَأمن﴾.

وإذا بنيت على غير المختار فيهما فلك في كيفية نقطه وجهان:

أحدهما: هكذا ﴿أءَنْذرتهمْ﴾.

والثاني: مثله إلَّا أنك تلحق ألفاً حمراء (أو صغيرة لما مر) تحت الهمزة الثانية[١].

(١) قال الشيخ: وزاد بعضهم وجهاً آخر على المختار وهو: إلحاق ألف حمراء (أو صغيرة) تحت الهمزة الأولى، وهو ضعيف.

وإذا بنيت على المختار في المختلفتين فلك في نقطه وجهان:

أحدهما: هكذا ﴿أَئِذَا﴾، ﴿أَءِلَٰهٌ﴾، ﴿أَءُنزِلَ﴾، ﴿أَءُلْقِىَ﴾. وتراعى في الثانية هيأتها تحقيقاً وتسهيلاً.

والثانية: مثله، غير أنك تلحق ياء حمراء (أو بقلم دقيق) في باب ﴿أَءِلَٰهٌ﴾[1]، وواو حمراء (أو بقلم دقيق) في باب ﴿أَءُنزِلَ﴾، وتراعي مكان الهمزة من صورتها الملحقة على ما تأصل.

والراجح الأول، وعليه العمل.

وإذا بنيت على غيره فيهما فتنقط هكذا: ﴿ءإذا﴾، ﴿ءإله﴾، ﴿ءأنزل﴾، ﴿ءألقى﴾.

وأما ما اجتمع فيه ثلاث همزات ولم يرسم إلّا بصورة واحدة وهو ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ في الزخرف، و﴿ءَامَنتُم﴾ المستفهم به، وهو في الأعراف وطه والشعراء، فلأهل النقط فيه خمسة أوجه:

الأول ﴿ءَأَٰمَنتُم﴾. والثاني ﴿ءَآٰمَنتُم﴾. والثالث ﴿ءَءَامَنتُم﴾. والرابع ﴿أَءَامَنتُم﴾. والخامس ﴿اآٰمنتُم﴾.

والأول هو المختار، وعليه العمل، لكن مع مراعاة هيئة الهمزة الثانية تحقيقاً وتسهيلًا.

وإذا وقع قبل الهمزة الأولى مما اجتمع فيه همزتان في كلمة ساكن صحيح منفصل نحو: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾، ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾، فكيفية ضبطه على قراءة النقل كما في رواية ورش: أن تحلي الساكن بحركة الهمزة وتسقط الهمزة وتجعل في موضعها جرة هكذا ﴿قُلَ ـ آنتُمْ﴾، ﴿قُلَ ـ اُونَبِّؤُكُمْ﴾،

---

(١) قال الشيخ: وحكم هذه الياء الاتصال بما بعدها.

وإذا وقع قبلها تنوين نحو: ﴿رَّحِيمٌ * ءَأَشْفَقْتُمْ﴾، و﴿حَاجِزًا * أَءِلَٰهٌ﴾، فحكمه عليها أن تسقط الحركة والهمزة معاً وتجعل الجرة موضع الهمزة هكذا: ﴿رَحِيمٌ ـ ٱشْفَقْتُم﴾، ﴿حَاجِزًا ـ ٱلَٰه﴾[1].

وإذا أريد الضبط على قراءة من يدخل ألفاً بين الهمزتين؟ فعلى المختار يلحق ألفاً حمراء (أو صغيرة على ما تقدم) أو مطة عوضاً منها قبل المصورة في المتفقتين وبعدها في المختلفتين هكذا: ﴿ءَاأَنْذَرْتُهم﴾، ﴿أاءِله﴾ هكذا، أو هكذا: ﴿ ءَ ـ أَنْذَرْتهم﴾، ﴿أَ ـ ءِله﴾ ولا يخفى وضعها على غير المختار.

وأما ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل وهو ﴿ءالذكرين﴾ موضعي الأنعام، ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ موضعي يونس و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ (وللقراء فيه وجهان الإبدال حرف مد وهو الأشهر ـ ٢ ـ التسهيل بين بين) فإذا بنيت على مذهب من يبدل فضبطها هكذا ﴿ءآلذَّكَرَيْن﴾، ﴿ءآلْئن﴾، ﴿ءآلله﴾. وإذا بنيت على مذهب من يسهل فضبطها هكذا ﴿ءَألذَّكَرَيْنِ﴾، ﴿ءَألْئن﴾، ﴿ءَألله﴾.

وهذا الحكم يجوز أيضاً[2] في كل ما اجتمع فيه همزتان مفتوحتان

---

(١) قال الشيخ: هذا المعمول به. وأجاز التجيبي حذف علامة التنوين ووضع فتحة الهمزة مكانها.

(٢) قال الشيخ: التعبير بالجواز يفيد أن بعضهم قاسه، فوضع علامة المد على الألف. وبعضهم لم يقسه، فلم يضعها عليها. وكلاهما صحيح، ولكن العمل على الأول. والسبب في اختلافهم في ذلك: أن العلماء، منهم من يراعي أصول الأشياء، ومنهم من ينظر إلى الحال ولا يراعي الأصل. وهذه المسألة من هذا القبيل: إن نظرت إلى أصلها ناسب أن لا يوضع عليها مد، لأنها حرف محرك فينبغي أن يبقى عادياً هكذا: ﴿ءأنتَ﴾، وإن نظرت إلى الحال ناسب وضع المد عليها لأنها حرف مده سبب الإشباع.

ليست الثانية منهما همزة وصل نحو: ﴿ءأَنْتَ﴾ لكن بشرط أن يلي الهمزة الثانية ساكن، وأن لا يكون الهمزتان من كلمتين.

تنبيه:

تَرَكَ نقَّاط المصاحف نقط الياء إذا كانت صورة همزة مطلقاً، وكذا المتطرفة، سواء كانت موقوصة أو معقوصة. وكذا المبدلة من ألف[١] اهـ.

* * *

(١) قال الشيخ: وفي المطالع النصرية ما نصّه: كل همزة صورت ياء لا يجوز نقطها إلَّا إذا جاز قلبها ياء حال تخفيفها بأن وقعت ساكنة أو مفتوحة بعد كسر نحو: ﴿ذئب﴾، و﴿خَاطِئة﴾. وكذا إذا كسرت بعد فتحة كما في ﴿أَيِمَّةَ﴾ ومثلها التي تقع بعد الكسرة مضمومة نحو مستهزءون على رأي الأخفش. وأما ما يسهَّل بين بين حال التخفيف في نحو: (سائل)، و(جائر)، و(قائل)، وما وقع في الجمع بدلًا عن حرف مد زائد في المفرد مثل: (قلائد)، أو كان بدلا عن همزة مثل: (مسائل) ونحو ذلك، فلا ينقط: لعدم إبداله ياء حال التخفيف اهـ. بتصرف، وهو مذهب نحوي.

الفصل الثامن
في حكم صلة ألف الوصل والابتداء بها
وحكم النقل عند من أخذ به

اعلم أن القدماء لما رأوا همزة الوصل ساقطة من اللفظ وصلاً وضعوا علامة تدل على سقوطها فيه، ولكنهم اختلفوا في كيفيتها.

فذهب أكثر المغاربة إلى جعلها جرة صغيرة هكذا (ـَ)، وجعلوها تابعة لحركة ما قبل ألف الوصل في اللفظ. فإن كان النطق بما قبلها مفتوحاً وضعت فوق الألف نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾. وإن كان مكسوراً وضعت تحت الألف نحو: ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾. وإن كان مضموماً وضعت في وسط الألف نحو: ﴿نَسْتَعِينُ ۞ ٱهْدِنَا﴾، ولم يعتبروا في ذلك الحرف الموجود في الخط الساقط في اللفظ وصلاً.

وخصَّها بعضهم بألف الوصل التي يمكن الوقف على ما قبلها، واستحسن الداني أن تجعل دارة هكذا (ه) وأن تكون فوق الألف مطلقاً. وجعلها بعض المشارقة (مقلوبة هكذا٧) فوق الألف أيضاً. وبعضهم رأس صاد صغيرة هكذا (صـ) كذلك، وعلى هذا جرى عملنا، وخصه جماعة بما يمكن الوقف على ما قبله وهو قليل.

وأما علامة الابتداء فالقياس أن لا تجعل؛ لأن النقط مبني على الوصل لا على الوقف والابتداء، وهذا مذهب المشارقة وعليه عملنا.

واختار غيرهم جعلها، واصطلحوا على أن تكون نقطة خضراء توضع في محل حركة ألف الوصل لو ابتدىء بها، فتجعل أمام الألف في نحو:

﴿مَحْظُورًا * انظُرْ﴾، وفوقها في نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾، وتحتها في نحو: ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾. وتكون منفصلة في الأنواع الثلاثة، وقيل بوصلها في الضم وليس بمشهور. ومن شأنها أن لا توضع إلّا فيما يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله كالأمثلة المتقدمة.

وأما ما لا يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله فلا توضع فيه نقطة الابتداء أصلًا، وذلك عند ستة أحرف يجمعها قولك: (فكل وتب)، نحو: ﴿فَآللَّهُ﴾، و﴿كَالطَّوْدِ﴾، و﴿لِابْنِهِ﴾، و﴿وَالطُّورِ﴾، و﴿تَاللَّهِ﴾، و﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

وأما النقل، فلما كانت الهمزة المنقولة حركتها تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء صارت كهمزة الوصل، فجعلت فيه الجرة الدالة على السقوط كما جُعلت في همزة الوصل، غير أنهم فرقوا بينهما في العبارة؛ فسموا التي في همزة الوصل صلة للمناسبة وأبقوا التي في النقل على اسمها الأصلي الذي هو جرة وحكمها حكم همزة الوصل في الوجود والمحل.

والمعتبر أيضاً فيما قبلها ما كان منطوقاً به: فإن نطق به مفتوحاً كانت فوق الألف نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ﴾، و﴿فِي كَبَدٍ * أَيَحْسَبُ﴾.

وإن نطق به مكسوراً كانت تحت الألف نحو: ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾، ﴿جَمًّا * إِنَّ الْإِنسَٰنَ﴾، ﴿رَّافِعَةٌ * إِذَا﴾.

وإن نطق به مضموماً كانت في وسط الألف نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾، ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾، ومحل ذلك إذا كانت الهمزة منفصلة عن الساكن كما في الأمثلة المذكورة.

وأما إذا كانت الهمزة متصلة به وذلك في ﴿رِدْءًا﴾، ولام التعريف نحو: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، و﴿ٱلْآزِفَةِ﴾؛ فلا توضع الجرة أصلًا كما ذكره بعض علماء الفن، وبه جرى العمل.

وإذا لم تكن للهمزة صورة كما في ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ فتجعل الجرة قبل الألف في المحل الذي تعهد فيه الهمزة في السطر هكذا: ﴿حَمِيمٍ ـ ءَان﴾، ﴿رَحِيمٌ ـ ءَأشفقتم﴾.

* * *

الفصل التاسع
في إلحاق ما حذف في الرسم

اعلم أن الحروف المحذوفة من رسم المصاحف العثمانية لما كانت غير موجودة وكان اللفظ يقتضي وجودها فيه، احتيج من أجل ذلك إلى التنبيه عليها لئلا يتوهم أنها ساقطة خطًّا ولفظاً.

وأكثر ما وجد ذلك في حروف العلة الثلاثة التي هي الألف والياء والواو لكثرتها. وربما كان ذلك في النون الساكنة لشبهها بحروف المد، إذ هي حرف صورته كحروف المد.

ثم إن الحذف في حروف العلة إما أن يكون لاجتماع مثلين (ألفين أو ياءين أو واوين) أو للاختصار، أو لوجود عوضه من ياء أو واو.

ثم إن المحذوف من المثلين إما أن يكون صورة للهمزة أو لا. والأول إما ساكن أو مضموم أو مشدد. فإن كان ساكناً وكان الثاني أصليًا أو دل على جمع وقدرت أن الأخير هو الثابت، فلك الخيار في إلحاق الأول وتركه سواء كان المثلان ألفين أو ياءين أو واوين وذلك نحو: ﴿تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾.

أما ﴿تَرَٰٓءَا﴾ فهو مما اجتمع فيه ألفان: الأولى لبناء وزن تفاعل وهي التي بعد الراء، والثانية أصلية بدل من لام الكلمة. واتفقت المصاحف على كتبه بألف واحدة. وقد ذكر الشيخان احتمال أن تكون هي الأولى وأن تكون هي الثانية، فحكم نقطه على الأول هكذا ﴿تَرَاءَا﴾ أو على الثاني هكذا ﴿تَرَآءَا﴾، أو ﴿تَرَءَآ﴾؛ فالكيفيات ثلاث والعمل على ثانيتها.

وأما ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على قراءة نافع فهو مما اجتمع فيه ياءان. أولاهما جيء بها لبناء فعيل والثانية علامة للجمع والإعراب، واتفقت المصاحف على كتبه بياء واحدة، فيجوز أن تكون الياء المحذوفة هي الأولى وأن تكون هي الثانية، ورجح أبو داود حذف الثانية. فضبْطه على الأول هكذا ﴿النبيّين﴾، أو﴿النبيّين﴾، وعلى الثاني هكذا: ﴿النبيّين﴾، فالكيفيات ثلاث والعمل على الأولى.

وأما ﴿لِيَسُـۥٓـُٔوا۟﴾ فهو مما اجتمع فيه واوان على قراءة المدنيين والمكي والبصريين وحفص عن عاصم: الأولى عين الكلمة وهي التي بعد السين والثانية ضمير الجماعة وهي التي بعد الهمزة. واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة، فيجوز أن تكون هي الثانية. فضبْطه على الأول هكذا: ﴿ليسُـُٔوا﴾ أو﴿ليسـُٔوا﴾، وعلى الثاني هكذا: ﴿ليسوّءُ﴾ فالكيفات ثلاث والعمل على الأولى.

وأما إذا كان أول المثلين مضموماً فحكم ثانيهما كحكم أول مثلي النوع السابق وهو التخيير في إلحاقه وعدم إلحاقه، وذلك نحو: ﴿يَلْوُۥنَ﴾، و﴿وُۥرِىَ﴾.

أما ﴿يَلْوُۥنَ﴾ فهو مما اجتمع فيه واوان إحداهما عين الكلمة وهي الأولى المضمومة. والثانية علامة الجمع واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة فيجوز أن تكون الواو المحذوفة هي الأولى وأن تكون هي الثانية، فضبْطه على الأول هكذا ﴿يلـُون﴾ وعلى الثاني هكذا ﴿يَلْوُۥنَ﴾، أو﴿يلوّن﴾ فالكيفيات ثلاث والعمل على الثانية.

وأما ﴿وُۥرِىَ﴾ فهو مما اجتمع فيه واوان والثانية ساكنة لبناء الكلمة، وقد اتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة. فيجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى وأن تكون هي الثانية؛ فضبْطه على الأول هكذا ﴿وُرِيَ﴾، وعلى الثانية هكذا: ﴿وُۥرِىَ﴾، أو﴿وُّري﴾ فالكيفيات ثلاث والعمل على الثانية.

وأما إذا كان أول المثلين مشدداً نحو: ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على قراءة غير نافع، ونحو: ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾: فحكمه كحكم ﴿يَلْوُۥنَ﴾. وأما ﴿جَآءَنَا﴾ على عكس حكم ﴿وُۥرِىَ﴾. فضبْطه هكذا ﴿جَآءَنَا﴾ أو ﴿جَـٰٓءَنا﴾ أو ﴿جآءنا﴾ والعمل على الأول.

وأما ما حذف اختصاراً فحكمه الإلحاق في الموضع الذي ينطق به فيه. وشرط هذا الإلحاق أن يكون موضع المحذوف الوسط بأن يكون قبله شيء وبعده شيء نحو: ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، ﴿صَـٰلِحٌ﴾، ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾، ﴿مَسَـٰجِدَ﴾، ﴿مَنَـٰفِعَ﴾، ﴿أَمْوَٰلِ﴾، ﴿ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾، ﴿بَيِّنَـٰتٍ﴾. لكن إذا جاء بعده ساكن نحو: ﴿صَـٰٓفَّـٰتٍ﴾، و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ جاز تركه ووضع علامة المد في موضعه هكذا: ﴿صَفّٓت، ﴿محيٓىٰ﴾، والعمل على الأول.

واختص هذا الحذف بالألف لأن الواو والياء لا يحذفان من الوسط اختصاراً، وإنما يحذفان من الطرف وذلك في الزوائد والصلات.

وأما ما حذف لوجود عوضه من واو أو ياء فحكمه أن يلحق فوق عوضه هكـــذا: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، و﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾، و﴿مُوسَىٰ﴾، و﴿عِيسَىٰ﴾، و﴿هُدَىٰهُمْ﴾، و﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾، إلّا إذا كان متطرفاً وبعده ساكن نحو: ﴿مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ﴾، و﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ فإنه لا يلحق.

واعلم أن مما يتعين إلحاقه: الألفان في ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾ التي بعد الدال والتي بعد الراء خوف توهم أن يكون الفعل من باب افتعل من المداراة لا من باب تفاعل من الدرء الذي هو الدفع.

وياء ﴿إِۦلَـٰفِهِمْ﴾ بسورة قريش مخافة أن يتوهم سقوطها رأساً حتى من اللفظ فترسم بالحمراء (أو بقلم دقيق) متصلة باللام بعدها، وأجاز اللبيب أن تلحق مردودة، وعليه عملنا.

وياء ﴿مَنْ حَيَّ﴾ في الأنفال (أي الأولى) على قراءة الفك فتلحق فوق الخط بين الحاء والياء مراعاة لحركتها إذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف.

والنون الثانية من ﴿نُنْجِي﴾ بيوسف والأنبياء على قراءة من أثبتها.

وكذا: ﴿لِنَنظُرَ﴾، و﴿لَنَنصُرُ﴾ على القول برسمهما بنون واحدة فتلحق النون فوق الخط في موضع النطق بها.

وأما باب ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ فعلى القول بحذف الأولى تلحق هكذا: ﴿يستحيّ﴾، وعلى القول بحذف الثانية تلحق هكذا: ﴿يستحيـ ۦ﴾. وبهذا جرى العمل.

وأما باب ﴿وَتُئْوِي﴾ ففي ضبطه ثلاثة مذاهب:

(١) ﴿تئوي﴾، (٢) ﴿تئْوي﴾، (٣) ﴿تؤْوي﴾، والمختار الأول.

وتجري هذه المذاهب الثلاثة في كل ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة الهمزة نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿مَسْـُٔولًا﴾، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾، و﴿رءيا﴾، و﴿مَـَٔابِ﴾، و﴿تَبُوَّأَ﴾.

وأما ﴿ٱلرُّءْيَا﴾، و﴿رُءْيَاكَ﴾، و﴿رُءْيَىَ﴾ ففي ضبطها مذهبان:

(١) الاستغناء بصورة الهمزة.

(٢) إلحاق الواو تحتها.

والمختار الأول.

وأجراهما بعضهم في ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾، و﴿ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾.

وأما ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ المضاف المتصل بالضمير في مواضعه الستة المتقدمة ففي ضبطه على حذف صورة الهمزة مذهبان:

(١) ﴿أَولِيئُهم﴾.

(٢) ﴿أوليٰئهم﴾.

وعلى إثباتها مذهبان:

(١) ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾، وعليه العمل.

(٢) ﴿أوليٰؤهم﴾.

وأما ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ في يوسف، ففي ضبطه هذه المذاهب الأربعة، إلَّا أن العمل فيه على رابعها.

وأما ﴿تَأۡمَنَّا﴾ في يوسف، ففي ضبطه على قراءة الإشمام وجهان:

(١) جعل نقطة بين الميم والنون دلالة على الإشمام هكذا: ﴿تَأۡمَنَّا﴾.

(٢) جعل جرة بينهما هكذا ﴿تَأۡمَنَّا﴾، وقيل بعد النون هكذا: ﴿تَأۡمَنَّا﴾.

وفي ضبطه على قراءة الرَّوم وجهان:

(١) إلحاق نون حمراء (أو صغيرة لما مر) بين الميم والنون هكذا: ﴿تَأۡمَنُنا﴾.

(٢) وضع نقطة مكانها هكذا: ﴿تَأۡمَنَّا﴾، فهو مماثل للوجه الأول على قراءة الإشمام فلا يفرق بينهما إلَّا بالقصد من الناقط وعليه العمل.

* * *

الفصل العاشر
في كيفية ضبط المزيد رسماً

تقدم أن الذي يزاد في رسم المصاحف من حروف الهجاء ثلاثة: الألف والياء والواو.

والمراد هنا بيان العلامة التي تجعل عليها لتدل على أنها زائدة في الخط ساقطة في اللفظ وهي دارة هكذا ٥ توضع فوق الحرف المزيد منفصلة عنه، وقيل متصلة به، والصحيح الأول، وجعلها بعض المشارقة هكذا: (×) وهو ضعيف.

والألف التي تحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها: وقعت في عشرة أنواع:

(١) ما زيدت فيه بعد همزة مفتوحة معانقة للام على الراجح، وذلك في ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ في النمل، وكذا ﴿وَلَأَاْوْضَعُواْ﴾ في التوبة عند الأكثر، و﴿لَأَاتَوْهَا﴾ في الأحزاب، و﴿لَأَانتُمْ﴾ في الحشر على قول فيهما.

(٢) ما زيدت فيه قبل همزة مكسورة معانقة للام أيضاً، وذلك في ﴿لا إلى الله﴾ بآل عمران، و﴿لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ﴾ بالصافات.

(٣) ما زيدت فيه بين كسرة وفتحة وهو ﴿مِاْئَةَ﴾، و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، و﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾.

(٤) ما زيدت فيه بين كسرة وياء متولدة عنها وهو ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ معاً.

(٥) ما زيدت فيه بين فتحة وياء ساكنة وهو: ﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾، و﴿يَاْيْـَٔسُ﴾، و﴿يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ﴾، و﴿لِشَاْيْءٍ﴾: في الكهف، وكذا ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾، و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ على قول فيهما.

(٦) ما زيدت فيه بعد واو متطرفة دالة على الجمع نحو قالوا، و﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾.

(٧) ما زيدت فيه بعد واو الفرد نحو: ﴿إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى﴾.

(٨) ما زيدت فيه بعد واو متطرفة صورة للهمزة على خلاف الأصل وهو: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ وبابه، و﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ وبابه.

(٩) ما زيدت فيه بعد واو معوضة من ألف في الطرف نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾.

(١٠) ما زيدت فيه بعد واو جعلت صورة للهمزة على القياس وهو ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾، وكذا: ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ المرفوع والمجرور عند من زادها.

وأما ما بقي من أنواع زيادتها وهو أربعة:

(١) ﴿لِأَهَبَ﴾ على قراءة الياء.

(٢) ﴿ابن﴾.

(٣) ﴿إِذًا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾، ﴿وَلَيَكُونًا﴾.

(٤) ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾، و﴿أَنَا۠﴾، و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ وأخواتها، فاختلف فيها.

والذي عليه العمل تجريد الثلاثة الأول من العلامة وتحلية الرابع بدارة مستطيلة هكذا: (٥) إلّا إذا كان بعد الألف ساكن نحو: ﴿أَنَا ٱلنَّذِيرُ﴾ فإنها تهمل مطلقاً.

والياء التي يحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها: وقعت في ثلاثة أنواع:

(١) ما زيدت فيه بعد همزة مكسورة لم يتقدمها ألف وهو في ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ بآل عمران، و﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ بالأنبياء، و﴿مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ﴾. وفي ﴿مَلَإِيْهِ﴾ المجرور المضاف إلى الضمير على الراجح.

(٢) ما زيدت فيه بعد همزة مكسورة قبلها وهو ﴿تِلْقَآيِ﴾ وأخواته، وكذا ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ على القول بأن الياء فيه زائدة.

(٣) ما زيدت فيه بعد ياء ساكنة، وهو ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ في الذاريات على المختار. وأما ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ في القلم فضبطه بتعرية الياء الأولى من العلامة مع تشديد الثانية للإدغام على الصحيح المعمول به.

وأما الواو التي تحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها:

فقد وقعت في أربع كلمات مبدوءة بهمزة مضمومة وهي: ﴿أُوْلُواْ﴾، و﴿أُوْلَٰتِ﴾، و﴿أُوْلِي﴾، و﴿أُوْلَآءِ﴾ كيف تصرف باتفاق الرسام، وفي ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ في الأعراف والأنبياء، و﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراء على قول. وكذا هؤلاء عند النحاة، ولكن لا عمل عليه عندنا.

تتمة

جرت عادة كثير من المتأخرين بالتنبيه في هذا الفصل على حكم الياء المتطرفة، هل هي معرفة إلى قدام وهو المعبر عنه بالوقص أو مردودة إلى خلف وهو المعبر عنه بالعقص، ولا نص للداني في ذلك.

وأما أبو داود فقال في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ أن ياءه في بعض المصاحف وقص وفي بعضها عقص، واستحب هو لمن قرأها بالإسكان العقص. وذكرهما أيضاً التجيبي واللبيب والبلنسي وغيرهم.

وحاصل ما ذكروه: أن الياء ثمانية أقسام: مفتوحة نحو: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ومكسورة نحو: ﴿فَبِأَيِّ﴾ ساكنة حية نحو: ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾، وساكنة ميتة نحو: ﴿الَّذِي﴾ ومنقلبة نحو: ﴿الْهُدَىٰ﴾، وصورة للهمزة نحو: ﴿امْرِئٍ﴾ وزائدة نحو من ﴿نَبَإِي﴾.

والمأخوذ من كلامهم فيها أن المفتوحة والمنقلبة يترجح فيهما الوقص، والمضمومة يجوز فيها الأمران، والمكسورة والساكنة بنوعيها يترجح في كل منها العقص، والمصورة والزائدة يتعين فيهما العقص اهـ.

* * *

الفصل الحادي عشر
في أحكام اللام ألف

وهو حرف مركب من حرفين متعانقين، أحدهما لام والآخر ألف وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة، وقد ذكر الداني وغيره أن الخليل بن أحمد والأخفش الوسط اختلفا في أي الطرفين هو الألف، فقال الخليل: هو الأول، وقال الأخفش: هو الثاني.

والمختار عند عامة المغاربة الأول وعندنا الثاني.

ويترتب على هذا الخلاف الخلاف في كيفية ضبطه.

وحاصل ما ذكروا في ذلك يتلخص في أربعة أحكام:

(١) حكم الهمزة التي صورت بالألف المعانقة للام نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾، و﴿ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾، فعلى مذهب الخليل توضع الهمزة في الطرف الأول، وعلى مذهب الأخفش توضع في الطرف الثاني.

(٢) حكم المد إن كانت الألف المعانقة مدًّا نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فعلى مذهب الخليل توضع المدة فوق الطرف الأول، وعلى مذهب الأخفش توضع فوق الطرف الثاني.

(٣) حكم الهمزة المتأخرة عن الألف نحو: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾، و﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾، و﴿وَلَأَمَةٌ﴾، و﴿لِإِيلَٰفِ﴾، فتوضع الهمزة في الطرف الأول على مذهب الخليل، وفي الطرف الثاني على مذهب الأخفش مراعى في ذلك ما تقدم في باب الهمز.

(٤) حكم الهمزة المتصلة في اللفظ بالألف المعانقة للام سواء كانت مؤخرة عنها نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أو متقدمة عليها نحو: ﴿لَأٓكِلُونَ﴾. فعلى مذهب الخليل تجعل الهمزة هكذا: ﴿هؤلاء﴾، ﴿ءلاكلون﴾، وعلى مذهب الأخفش تجعل هكذا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، ﴿لَأٓكِلُونَ﴾.

تتمة

جميع العلامات التي تقدم ذكرها سوى ما ذكر معها لونها ينبغي أن تكون بمداد أحمر للتعريف بأنها محدثة بعد الصحابة، وأن الأئمة الذين تقدم ذكرهم أحدثوها لمزيد الضبط والإتقان.

واكتفى أهل هذا العصر في تمييزها برسمها بقلم دقيق نظراً لصعوبة تعدد الألوان في الطباعة، ويحسن في علامة الإشمام والاختلاس والإمالة أن تكون نقطة مربعة خالية الوسط. والله أعلم.

* * *

الخاتمة
في آداب كتابة القرآن وما يتعلق بذلك

اتفق العلماء على استحباب كتابة المصاحف وتحسين كتابتها، وتبيينها، وإيضاحها، وتحقيق الخط دون مَشْقِهِ وتعليقه، فقد ورد عن أنس مرفوعاً: من كتب ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مجودة؛ غفر الله له.

وعن زيد بن ثابت أنه كان يكره أن تكتب ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ليس لها سين.

وعن يزيد بن حبيب أن كاتب عمرو بن العاص كتب إلى عمر فكتب ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ ولم يكتب لها سيناً؛ فضربه عمر، فقيل له: فيم ضربك أمير المؤمنين؟ قال: ضربني في سين.

وعن ابن سيرين: أنه كان يكره أن تمد الباء إلى الميم حتى تكتب السين، وأن يكتب المصحف مَشْقاً، قيل: لم؟ قال: لأن فيه نقصاً.

وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عماله: إذا كتب أحدكم ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فليمد ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾.

وقال البيهقي: من آداب القرآن أن يفخم فيكتب مفرجاً بأحسن خط، فلا يصغر ولا تقرمط حروفه.

وقد ورد عن علي رضي الله عنه أنه كان يكره أن تتخذ المصاحف صغاراً، وأن يكتب القرآن في الشيء الصغير.

وورد عن عمر رضي الله عنه أنه وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم

دقيق؛ فكره ذلك وضربه وقال: عظموا كتاب الله تعالى. وكان إذا رأى مصحفاً عظيماً سُرَّ به.

ولا تجوز كتابة القرآن بشيء نجس.

واختلفوا في كتابته بالذهب، فكرهه ابن عباس وأبو ذر وأبو الدرداء، وكذا ابن مسعود وقال: إن أحسن ما زين به المصحف تلاوته بالحق. وحسنه الغزالي وجماعة من المتأخرين تعظيماً لكتاب الله تعالى.

وتكره كتابته على الحيطان والجدران وعلى السقوف أشد كراهة لأنه يوطأ.

وقد ورد عن عمر بن عبد العزيز قال: لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ.

وقال النووي: مذهبنا أنه يكره نقش الحيطان والثياب بالقرآن وبأسماء الله تعالى.

قال عطاء: لا بأس بكتب القرآن في قبلة المسجد. وأما كتابة الحروز من القرآن فقال مالك: لا بأس به إذا كان في قصبة أو جلد وحرز عليه.

وقال بعض أصحابنا: إذا كتب في الحرز قرآناً مع غيره فليس بحرام، ولكن الأولى تركه لكونه يحمل في حال الحدث.

وإذا كتب يصان بما قاله الإمام مالك رحمه الله وبهذا أفتى الشيخ عمرو بن الصلاح رحمه الله.

(قال): واختلف العلماء في كتابة القرآن في إناء ثم يغسل ويسقى للمريض. فقال الحسن ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي: لا بأس به. وكرهه النخعي، وقال القاضي حسين والبغوي وغيرهما من أصحابنا: ولو كتب القرآن على الحلوى وغيرها من الأطعمة فلا بأس بأكلها. قال القاضي: ولو كان خشبة كره إحراقها اهـ.

قال: وأجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف واحترامه، قال أصحابنا وغيرهم: ولو ألقاه مسلم في القاذورة والعياذ بالله تعالى صار الملقي كافراً. قالوا: ويحرم توسده، بل توسد آحاد كتب العلم حرام.

ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قدم به عليه لأن القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخيار فالمصحف أولى. ورُوِّينا في مسند الدارمي بإسناد صحيح عن ابن أبي مليكة أن عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه كان يضع المصحف على وجهه ويقول: كتاب ربي كتاب ربي.

وتحرم المسافَرَة بالمصحف إلى أرض العدو إذا خيف وقوعه في أيديهم للحديث المشهور في الصحيحين أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو.

ويحرم بيع المصحف من الذمي، فإن باعه ففي صحته قولان للشافعي أصحهما لا يصح، والثاني يصح ويؤمر في الحال بإزالة ملكه عنه.

ويمنع المجنون والصبي الذي لا يميز من مس المصحف مخافة من انتهاك حرمته، وهذا المنع واجب على الولي وغيره ممن رآه يتعرض لحمله.

ويحرم على المحدث مس المصحف وحمله سواء حمله بعلاقته أو بغيرها، سواء مس نفس الكتابة أو الحواشي أو الجلد، ويحرم مس الخريطة والغلاف والصندوق إذا كان فيهن المصحف. هذا هو المذهب المختار. وقيل: لا تحرم هذه الثلاثة. وهو ضعيف.

ولو كتب القرآن في لوح فحكمه حكم المصحف، سواء قلَّ المكتوب أو كثر، حتى لو كان بعض آية كتب للدراسة حرم مس اللوح.

وإذا تصفح المحدث أو الجنب أو الحائض أوراق المصحف بعود أو شبهه ففي جوازه وجهان لأصحابنا، أظهرهما جوازه، وبه قطع العراقيون

من أصحابنا لأنه غير ماس ولا حامل. والثاني تحريمه لأنه يعد حاملاً للورقة والورقة كالجميع.

وأما إذا لف كمه على يده وقلب الورقة فحرام بلا خلاف. وغلط بعض أصحابنا فحكى فيه وجهين، والصواب القطع بالتحريم لأن القلب يقع باليد لا بالكم.

وإذا كتب الجنب أو المحدث مصحفاً فإن كان يحمل الورقة أو يمسها حال الكتابة فحرام، وإن لم يحملها ولم يمسها ففيه ثلاثة أوجه، الصحيح جوازه، والثاني تحريمه، والثالث يجوز للمحدث ويحرم على الجنب.

وإذا مس المحدث أو الجنب أو الحائض أو حمل كتاباً من كتب الفقه أو غيره من العلوم وفيه آيات من القرآن أو ثوباً مطرزاً بالقرآن أو دراهم أو دنانير منقوشة به أو حمل متاعاً في جملته مصحف أو لمس الجدار أو الحلوى أو الخبز المنقوش به، فالمذهب الصحيح جواز هذا كله لأنه ليس بمصحف. وفيه وجه أنه حرام.

وقال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي في كتابه الحاوي: يجوز مس الثياب المطرزة بالقرآن ولا يجوز لبسها بلا خلاف، لأن المقصود بلبسها التبرك بالقرآن. وهذا الذي ذكره أو قاله ضعيف لم يوافقه عليه أحد فيما رأيته، بل صرح الشيخ أبو محمد الجويني وغيره بجواز لبسها، وهذا هو الصواب، والله أعلم.

وأما كتب تفسير القرآن فإن كان القرآن فيها أكثر من غيره حرم مسها وحملها، وإن كان غيره أكثر كما هو الغالب ففيها ثلاثة أوجه: أصحها: لا يحرم، والثاني: يحرم، والثالث: إن كان القرآن بخط متميز بغلظ أو حمرة أو غيرها حرم، وإن لم يتميز لم يحرم.

قلت: ويحرم المس إذا استويا، قال صاحب التتمة من أصحابنا: وإذا قلنا لا يحرم فهو مكروه.

وأما كتب حديث رسول الله ﷺ فإن لم يكن فيها آيات من القرآن لم يحرم مسها، والأولى أن لا تمس إلّا على طهارة، وإن كان فيها آيات من القرآن لم يحرم على المذهب، وفيه وجه أنه يحرم، وهو الذي في كتب الفقه.

وأما المنسوخ تلاوته كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، وغير ذلك، فلا يحرم مسه ولا حمله. قال أصحابنا: وكذلك التوراة والإنجيل.

وإذا كان في موضع من بدن المتطهر نجاسة غير معفو عنها حرم عليه مس المصحف بموضع النجاسة بلا خلاف. ولا يحرم بغيره على المذهب الصحيح المشهور الذي قال جماهير أصحابنا وغيرهم من العلماء، وقال أبو القاسم الصيمري من أصحابنا: يحرم. وغلّطه أصحابنا في هذا، قال القاضي أبو الطيب: هذا الذي قاله مردود بالإجماع. ثم على المشهور قال بعض أصحابنا: إنه مكروه، والمختار أنه ليس بمكروه.

ومن لم يجد ماء فتيمم حيث يجوز التيمم له مس المصحف، سواء كان تيممه للصلاة أو لغيرها مما يجوز التيمم له. وأما من لم يجد ماء ولا تراباً فإنه يصلي على حسب حاله، ولا يجوز له مس المصحف لأنه محدِث جوَّزنا له الصلاة للضرورة.

ولو كان معه مصحف ولم يجد من يودعه عنده وعجز عن الوضوء جاز له حمله للضرورة.

قال القاضي أبو الطيب: ولا يلزم التيمم. وفيما قاله نظر، وينبغي أن يلزمه التيمم، أما إذا خاف على المصحف من حرق أو غرق أو وقوع في نجاسة أو حصوله في يد كافر فإنه يأخذه ولو كان محدثاً للضرورة.

وهل يجب على الولي والمعلم تكليف الصبي المميز الطهارة لحمل المصحف واللوح اللذين يقرأ فيهما؟ فيه وجهان مشهوران، أصحهما عند الأصحاب: لا يجب للمشقة.

ويصح بيع المصحف وشراؤه ولا كراهة في شرائه، وفي كراهة بيعه وجهان لأصحابنا: أصحهما وهو نص الشافعي أنه يكره، وممن قال لا يكره بيعه وشراؤه: الحسن البصري وعكرمة والحكم بن عيينة وهو مروي عن ابن عباس.

وكرهت طائفة من العلماء بيعه وشراءه وحكاه ابن المنذر عن علقمة وابن سيرين والنخعي وشريح ومسروق وعبد الله بن يزيد.

وروي عن عمر وأبي موسى الأشعري التغليظ في بيعه.

وذهبت طائفة إلى الترخيص في الشراء وكراهة البيع. حكاه ابن المنذر عن ابن عباس وسعيد بن جبير وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والله أعلم اهـ. تبيان ببعض تصرف.

وفي المصباح ما نصه: وعن ابن عباس أنه كره أخذ الأجرة على كتابة المصحف. وعن ابن عمر وابن مسعود أنهما كرها بيع المصاحف وشراءها. وعن ابن سيرين أنه كره بيع المصاحف وشراءها وأن يستأجر على كتابتها.

وعن مجاهد وابن المسيب والحسن أنهم قالوا لا بأس بالثلاثة، وعن سعيد بن جبير أنه سئل عن بيع المصاحف فقال: لا بأس. وعن ابن الحنفية أنه سئل عن بيع المصحف فقال: لا بأس إنما تبيع الورق.

وعن عبد الله بن شقيق قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يشددون في بيع المصاحف. وعن النخعي قال: المصحف لا يباع ولا يورث. وعن ابن المسيب أنه كره بيع المصاحف، وقال: أعن أخاك بالكتاب أو هب له.

وعن عطاء عن ابن عباس قال: اشتر المصاحف ولا تبعها.

وعن مجاهد أنه نهى عن بيع المصاحف ورخص في شرائها.

وقد حصل من ذلك ثلاثة أقوال للسلف ثالثها كراهة البيع دون الشراء، وهو أصح الأوجه عندنا كما صححه في شرح المهذب ونقله في زوائد الروضة عن نص الشافعي.

قال الرافعي: وقد قيل إن الثمن متوجه إلى الدفتين لأن كلام الله لا يباع، وقيل إنه بدل من أجرة النسخ. وقيل: إنه بدل منهما معاً.

وعن ابن أبي داود عن الشعبي قال: لا بأس ببيع المصاحف إنما يبيع الورق أو عمل يديه.

فرع: قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد: القيام للمصحف بدعة لم تعهد في الصدر الأول.

والصواب: ما قاله النووي في التبيان من استحباب ذلك لما فيه من التعظيم وعدم التهاون به.

فرع: يستحب تقبيل المصحف لأن عكرمة بن أبي جهل كان يفعله بالقياس على تقبيل الحجر، ذكره بعضهم: ولأنه هدية من الله تعالى فشرع تقبيله كما يستحب تقبيل الولد الصغير. وعن أحمد ثلاث روايات: الجواز، والاستحباب، والتوقف وإن كان فيه رفعة وإكرام لأنه لا يدخله قياس، ولهذا قال عمر في الحجر. لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك.

فرع: تطييب المصحف وجعله على كرسي مستحب. ويحرم توسده لأن فيه إذلالاً وامتهاناً. قال الزركشي: وكذا مد الرِّجلين إليه. وعن ابن أبي داود في المصاحف: عن سفيان أنه كره أن تعلق المصاحف، وعن الضحاك قال: لا تتخذوا للحديث كراسي ككراسي المصحف.

فرع: يجوز تحليته بالفضة إكراماً له على الصحيح. وعن البيهقي عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالكاً عن تفضيض المصاحف، فأخرج إلينا مصحفاً فقال: حدثني أبي عن جدي أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان وأنهم فضَّضوا المصاحف على هذا أو نحوه. وأما بالذهب فالأصح جوازه للمرأة دون الرجل، وخص بعضهم الجواز بنفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه، والأظهر التسوية.

فرع: إذا احتيج إلى تعطيل بعض أوراق المصحف لبلاء ونحوه فلا يجوز وضعها في شق ونحوه لأنه قد يسقط ويوطأ ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكَلِم، وفي ذلك ازدراء بالمكتوب، كذا قاله الحليمي.

قال: وله غسلها بالماء. وإن أحرقها بالنار فلا بأس، أحرق عثمان مصاحف كان فيها آيات وقراءات منسوخة ولم ينكر عليه. وذكر غيره أن الإحراق أولى من الغسل لأن الغُسالة قد تقع على الأرض، وجزم القاضي حسين في تعليقه بامتناع الإحراق لأنه خلاف الاحترام. والنووي بالكراهة.

وفي بعض كتب الحنفية أن المصحف إذا بلي لا يحرق بل يحفر له في الأرض ويدفن.

وفيه وقفة لتعرضه للوطء بالأقدام

فرع: روى ابن أبي داود عن ابن المسيب قال: لا يقول أحدكم مصيحف ولا مسيجد، ما كان لله تعالى فهو عظيم.

فرع: مذهبنا ومذهب جمهور العلماء: تحريم مس المصحف للمحدث سواء أكان أصغر أم أكبر لقوله تعالى ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ وحديث الترمذي وغيره: لا يمس القرآن إلّا طاهر.

تتمة

روى ابن ماجه وغيره عن أنس مرفوعاً: سبع يُجرى للعبد أجرهن بعد موته وهو في قبره: من علَّم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلًا، أو بنى مسجداً، أو ترك ولداً اهـ.

وهذا آخر ما يسَّر الله تعالى جمعه في هذا المختصر، والحمد لله أوَّلًا وآخراً، وباطناً وظاهراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، وصحبه التابعين كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

وكان الفراغ من جمعه بعد صلاة المغرب ليلة الاثنين الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة المبارك ختام سنة ١٣٥٧هـ.

* * *

الفهرس